

الأنشدات

في
النداء
الذي
تقدمه
الجمعية
لدراسة
الأمم
والدول
في
الشرق
الوسط
والجنوب
الغرب
في
السنين
التي
تتبع
للعام
١٩٤٠
م

العراق وسورية

انكلترا - فرنسا

بقلم

محمد جميل بيهيم

بحث عمراني اجتماعي سياسي اقتصادي نولاه المؤلف بنفسه في دار السلام
ونطرق فيه الى المقابلة بين احوال العراق والامصار العربية
الأخرى ولا سيما سورية وقارن بين الاتندين
الانكليزي والافرنسي

— حقوق الطبع والترجمة للمؤلف —

١٣٥٠ هـ مطبعة العرفان * صيدا ١٩٣١ م

~~650~~
189

تقدمة الكتاب

الى الأمير شكيب ارسلان

بذلت ياسيدي الأمير ايامك في سبيل استقلال بلادك ، وقضيت
حياتك بعيداً عن وطنك . واني احد ابناء هذا الوطن ، الذي احبته
واحبك ، أقدم لك هذه الثمرة الخاشعة من ثمرات افكاري اعترافاً بجميلك

محمد جميل

بيروت : ١ المحرم ١٣٥٠

بيهم

١٨ مايس ١٩٣١

لكل اجل كتاب

وإذا جاء اجلهم لا يستقدمون ساعة ولا يستأخرون

جاء في بعض الصحف الافرنسية في اوائل هذا الشهر (مايس) ان لجنة
الانتدابات في عصبة الأمم ستخصص جلساتها في الربيع القادم للتدقيق في
الانتداب على سوريا وفلسطين ؛ وانه من المنتظر ان تمس المانيا وايطاليا حينئذ
نقطة حساسة جداً وهي « كيف ينتهي الانتداب ؟ »
فاذا كان الوقت قد حان لتساؤل الدول عن اجل الانتدابات ، وشرعت
تثير هذا البحث بصورة رسمية أفما يحق للوطنيين انفسهم ، وقد استثقلوا سياسات
التجربة والتأجيل فالصمت ، ان يرددوا قول الشاعر :

ياليل الصب متى غده اقيام الساعة موعده ؟

فهرست الكتاب

صفحة

مقدمة الكتاب

الفصل الاول

حالة العراق العمرانية والاجتماعية

- | | |
|----|----------------------------|
| ١٢ | ١ — عمران العراق |
| ١٨ | ٢ — نهضة العراق الاجتماعية |
| ٢٣ | ٣ — المرأة في العراق |
| ٣٢ | ٤ — المعارف في العراق |

الفصل الثاني

حالة العراق السياسية

- | | |
|----|--|
| ٤٢ | ١ — العراق في عهد الاحتلال الانكليزي |
| ٤٤ | ٢ — الدولة العراقية والمعاهدات الانكليزية |
| ٥٧ | ٣ — الطائفية والعنصرية |
| ٦٠ | ٤ — الاحزاب في العراق |
| ٦٣ | ٥ — جلالة الملك فيصل |
| ٦٥ | ٦ — موقف الانكليز في العراق |
| ٧٠ | ٧ — تقدم العراق السياسي بنظر الانكليز ومريديهم |
| ٧٣ | ٨ — تأخر العراق السياسي بنظر الوطنيين |

الفصل الثالث

حالة العراق الاقتصادية

- | | |
|----|----------------------------|
| ٧٦ | ١ — تجارة العراق |
| ٨٢ | ٢ — زراعة العراق |
| ٨٨ | ٣ — صناعة العراق |
| ٩٠ | ٤ — ثروة العراق من البترول |

الفصل الرابع

مقابلة بين سوريا والعراق

- | | |
|-----|--|
| ٩٥ | ١ — خلاصة حال العراق |
| ٩٦ | ٢ — سوريا التي تحلم بالامبراطورية العربية يقسمها حلفاؤها |
| ١٠٠ | ٣ — تجزئة سوريا استنفدت خزائنها |
| ١٠٣ | ٤ — مغبة اهمال الشؤون الاقتصادية |
| ١٠٨ | ٥ — ارهاق البلاد بنفقات الانتداب |
| ١١٠ | ٦ — القضاء في بلاد الشام |
| ١١٣ | ٧ — اهمال المعارف في سوريا ولبنان |
| ١١٨ | ٨ — غموض النظام السياسي |
| ١٢١ | ٩ — الثورة السورية وتأثيرها |
| ١٢٤ | ١٠ — سياسة التفاهم |
| ١٢٩ | ١١ — على من تقع تبعة فشل سياسة التفاهم |
| ١٣٤ | ١٢ — كلمة سوريا |

فهرست الجداول والاحصاءات

صفحة	
١٥	آثار العباسيين في العراق
٢٨ و ٢٧	مدارس البنات في العراق
٣٣	المدارس الابتدائية في العراق
٣٧	مخصصات المعارف في ميزانية العراق
٣٨	احصاء طلبة مدارس العراق
٣٨	احصاء المدارس الاجنبية في العراق
٣٨	احصاء المدارس والطلبة في الجمهورية اللبنانية
٤١	عدد الطلبة بالنسبة للطوائف في العراق
٥٧	احصاء نفوس العراق
٧٩	احصاء السيارات بين سورية والعراق
٩٣ و ٩٠	اسهم شركة النفط العراقية
١٠١	ميزانيات الدول السورية
١٠٢	ميزانية ولاية بيروت عهد الترك
١٠٣	احصاء الاراضي الصالحة للري في سوريا
١٠٨	واردات الجمارك السورية اللبنانية
١٠٩	ميزانية المفوضية العليا
١١٧	احصاء المتعلمين والاميين في بلاد الشام
١١٩	احصاء العجز في صادرات البلاد
١٢٠	توزيع نفقات ميزانيات الدول السورية اللبنانية

الاغلاط

وقع في الكتاب بعض اغلاط طفيفة تدرك بأدنى تأمل

مقدمة الكتاب

العراق ذلك القطر الشقيق الذي نشأت فيه بابل ونيينوي ودار السلام تلك العواصم التي ما خطرت على البال إلا وخطر معها المجد والازدهار ، أتى عليه حين من الدهر وهو خراب يباب ، فإن تطاحن المغول والترك وتنازع الفرس وآل عثمان وانصراف هؤلاء المكتسحين عن اسباب العمران الى الحروب المتصلة قضى على بلاد الرافدين بالتأخر وجعلها بين الأمم نسياً منسياً . وجاء تحول طرق التجارة من البر إلى البحر مزيداً بهذا الانحطاط . فإن ترقى فن الملاحة وفتح قنال السويس حولاً التواصل بين آسيا وأوربا عن الطرق البرية القديمة إلى الخطوط البحرية الحديثة

غير ان الزمن دار دورته ، وشرعت المواصلات بين الشرق والغرب تأخذ سيرتها الأولى وسبيلها الماضي بواسطة السيارات والطائرات مخترقة العراق فأخذ العراق يستعيد مقامه الجغرافي والتجاري ، كما ان موقف هذا القطر السياسي الجديد الذي كونه الحرب العامة وما حدث بعدها بين اهله من يقظة عظيمة جعلاه موضع اهتمام السياسيين والاقتصاديين ، وصيراه محط انظار الأمصار العربية الأخرى الحريصة على الاستقلال

وعلى رغم ذلك فلم يُعْنِ المؤلفون العناية الكافية بمعالجة شؤون هذا القطر ولا سيما في اللغتين العربية والفرنسية . فخطر لي ان اضع هذا المؤلف . لأن السياسة وإن فصلت بيننا وبينه ، فسوريا التي هي والعراق جزءاً من بلاد واحدة هي البلاد العربية تسر لسروره وتحزن لحزنه ، وهي متطلعة لأخباره تطلع الشقيق لأخبار الشقيق . عدا الأمصار العربية التي تجاهد الآن في سبيل استقلالها الكامل جديرة بأن تكون ذات اطلاع دائم على مناهج الأمم الأخرى ومساعدتها

في هذا السبيل ولا سيما ما كان من تلك المناهج والمسااعي عند اخواتها فقصدت إلى العراق في ابتداء صيف سنة ١٩٢٧ وسررت لأحوال ذلك القطر الشقيق وأملت له المستقبل الزاهر ، ثم زاره صحفي لبناني عقب رجوعي منه فشككا سوء حاله ولم يعقد على مستقبله الآمال ؛ فعجبت من اختلاف نظريات الناس وتفاوت احكامهم على الشيء الواحد في آن واحد

ما كان هذا التباين في الرأي بالشيء الجديد ؛ بل هو طبيعي كثير الحدوث ولقد سبق للأقدمين ان ذهبوا مذهبين في شأن العراق : فمنهم المادح والقادح وفي معجم البلدان فصلان احدهما في ما قيل مدحا في بغداد ، وثانيها في ما جاء في ذمها . والذي يلفت النظر فيهما هو وجود الثناء على دار السلام وذمها من شخص واحد ، هو الشاعر عمارة بن عقيل . ويرجع السبب في اختلاف الناس بالحكم على الشيء الواحد إلى حالات شخصية وزمنية ، فضلا عما هنالك من تأثير للصورة التي يكون قد وضعها احدهم في مخيلته لذلك الشيء قبل ان يراه بأعينه ، فإذا جاء المرئي خيرا من الصورة المقدرة في المخيلة نال المدح والتقريظ والعكس بالعكس

أما أنا فطالما سمعت زراية على العراق قبل ان احظى بزيارته ، ولذلك كنت حينما امته احسب اني سأستقبل مدنا هي أدنى مما أراه من مدن سوريا ، واهلاً هم دون قومي في المرتبة الاجتماعية ، ولكني مالبثت ان بدلت حسابي هذا حين نزلت العراق ، وطفقت أومل له المستقبل الزاهر ، ولما حالت حوائل دون اصدار هذا الكتاب تلقيت رسالة من أحد أفاضل بغداد ينحي فيها باللوم على سكوتي الطويل فرأيت الإقدام واجباً ، على قاعدة ان الجود من الموجود خير من الضن بالمزهود فأقدمت على إخراج هذا الكتاب وأملت فيه بأحوال العراق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وقد تطرقت في كثير من هذه المباحث إلى المقابلة بين العراق وبعض الأقطار العربية الأخرى كمصر وفلسطين وسورية ، وإلى إيراد

ما بينها وبينه في هذه الأحوال من موافقات ومخالفات فضلاً عن إشارتي إلى ما بينها من علاقات

وقد عنيت بصورة خاصة في المقابلة بين الانتدابين الإفرنسي والإنكليزي في سوريا والعراق وختمت الكتاب بفصل بسطت فيه أحوال ديار الشام السياسية والاجتماعية والاقتصادية باسطاً فيه ألبها الشديد لتأخرها في الحقوق السياسية عما يعرض ويطرح على العراق منها وتأنى نفسه الأبية ان يقبله ، ومعلنا كلمتها التي لن تتحول عنها .

الفصل الاول

عامة العراق العمرانية والاقتصادية

١ : عمران العراق :

ما بين سورية والعراق صحراء كبيرة تتخللها مسالك عديدة لا يهتدي فيها إلا أهل البادية ، وأما المسافرين فلهم سبيلان معروفان : طريق حلب = ابي كمال المحاذية للفرات ، وطريق دمشق أو حمص إلى الرطبة ، حيث أقامت حكومة العراق قلعة في وسط البادية ، وكلا الطريقين يجتمع بالآخر في مدينة الرمادي على الفرات ويبقيان متصلين حتى يبلغا فلوجه ، فبغداد على دجلة ، وتنسبط ما بين الرمادي وبغداد سهول ممرعة تسقى على الغالب من نهر الفرات ، أهلها زراع وفيهم البدوي والحضري ، وتمثل هذه السهول بنظر المسافر صورة العراق الأولى العمرانية والاجتماعية . فيرى ان البداوة لا تزال تطبع بطابعها ذلك القطر وسكانه ، وانه رغم توسط معظم تلك السهول الغنية بين نهري الفرات ودجلة العظيمين = فهي لا تزال تستثمر بالطرق القديمة ، ولا يفتأ الفقر مستحوذا على أصحابها ، في حين ان سكان تلك المنطقة المخصبة جدير بهم ان يصبحوا من الموسرين

وقد لحظت في اثناء هذه المرحلة الأولى وجود شبه شديد بين فلاحي العراق وأهل ارياف مصر ، وتقارب شديد بينهما في الثياب والمظاهر والتقاليد ، وذلك خلاف ما بينهم وبين فلاحي سوريا ولا سيما لبنان . ويخيل إلي ان مصدر هذا التشابه بين العراق ومصر يرجع إلى استحكام العروبة في كل منهما ، واستمرار مظاهر البداوة بادية عليهما ، أما في سورية ولا سيما في لبنان فعدا العجمة المسيطرة عليها ، تجدد الفلاح نال فيها نصيبا أوفر من الحضارة الحديثة ، واستبدل الحياة

الأولى بحياة مزيج من مدنيات مختلفة

والمدن العراقية ، ولا سيما قاعدة الملك بغداد ليست بالاجمال بعيدة الشبه عن الشام ومصر ، سواء أكان ذلك في مظاهر أهلها أو في عمراتها ، وهي أكثر شها بمدن سوريا الداخلية ، وتقوم هندسة بيوتها القديمة على مثال الهندسة الدمشقية العربية ، ولكنها بدرجة ادنى ، وقد بنى بعضهم دورا حديثة على الأساليب الهندسية الجديدة فجاء معظمها خليطاً بين القديم والحديث ، ولم يجمع بين جمال كل منهما بل أضاع الفائدة والذوق الفني من هندستي الماضي والحاضر

ولا تزال الطرق في مدن العراق وليدة الزمن والصدف على غير هندسة تقيد بها ، وأكثرها ضيق كثير الاعوجاج ، تطوف المياه وترسب الأوحال عليه شتاء ، ويشور فيه الغبار صيفا . وقد لفتت هذه الحالة نظر الحكومة النشيطة ، ولكن ضيق الموارد يقيد إرادتها فتأتي اعمالها بطيئة جدا في سبيل العمران . ومع ذلك فهي قد باشرت إصلاح بعض الشوارع في أمهات مدن العراق . وكانت تركيا قد فتحت في إبان الحرب العامة شارعا طويلا في بغداد يمتد من محلة الكرادة إلى الأعظمية ، هو بمثابة النقطة المركزية في تلك العاصمة . فعملت الحكومة العراقية على ترصيفه بالأسفلت ، وتعمدت ان تحصر دخول سيارات الشام (وهي قافلة البحر المتوسط) إلى بغداد من جهة واحدة فتجتاز جسر الحر إلى حيث يظهر للداخل جمال دار السلام الحديث مضافاً إلى جمال موقعها الطبيعي فتدخل السيارة إلى المدينة من جانب الكرخ ، وتمر في شوارع مستقيمة فسيحة بين احراج كثيفة من النخيل تستظل تحتها بعض متنزعات البلدة ومقاهيها ، ثم تطرد في السير مستقيما بين النخيل حتى تستقبل جسر مود . وهناك يبدو لك جمال بغداد ، وتبين أمامك العظمة التي تقرأها عن دار السلام ، وهناك ايضا ينساب نهر دجلة في قلب العاصمة بين جانبي الكرخ والرصافة ، ويعلو فوقه جسر ان يبلغ طول كل منهما ٢٢٠ مترا تقريبا ، وعلى جانبي هذا النهر تقوم قصور الحكومة

والأعيان مزدانة بما حولها من جنائن ناضرة ، وتمتد على مسافة طويلة يكاد البصر لا يدر كها ، ولما رأيت تلك القصور الفيحاء حول دجلة ؛ ذكرت طاهر بن المظفر وقوله :

ودجلتها شيطان قد نظما لنا بتاج إلى تاج وقصر إلى قصر
تراها كمسك والحياة كفضة وحصباؤها مثل اليواقيت والدر
على ان مظاهر الحياة الزاهية في دجلة لا تنحصر في هدير مائه وتموج غمره
اسوة ببقية الأنهر ، وإنما يزهر دجلة ويحلو منظره أكثر من سواه بما فيه من بواخر
ماخرة ، وقوارب ما بين مستطيلة ومستديرة ، تنتقل متبخثرة يجماهير الناس
من شط إلى شط ، ومن بستان إلى بستان ، وقد سررت لمنظر تلك السابجات
فرددت ما قاله في وصفها عمارة بن عقيل :

تستن دجلة فيما بينها فترى دهم السفين تعالى كالبراذين
مناظر ذات ألوان مفتحة انيقة بزخاريف وتزيين
فيها القصور التي تهوي بأجنحة بالزائرين إلى القوم المزورين
من كل حراقة يعلو فقارتها قصر من الساج عال ذو أساطين
على ان حال دجلة الآن وحال سفنه وإن كانت بعيدة عما كانت عليه في عهد
الخلافة العباسية ، إلا ان هذه المناظر لتعيد مع ذلك إلى خاطرك فورا ذكريات
دار الرشيد ومفاخرها ؛ وتمثل أمامك حياتها السابقة ، وانها لتذكرك فورا
بقصة الف ليلة وليلة حتى تكاد تقول ان في هذه المدينة الجديرة بالرخاء وفي مسالكها
السهلة على سطح الماء إلى حيث لا رقيب ولا عدول ، وفي (دراينها) الملتوية المعوجة
التي تسهل الاستخفاء يمكن تمثيل تلك الأدوار التي تخيلها واضع قصص ألف ليلة
وليلة . وقد كنت قبل ان أرى بغداد أعتقد ان هذا المؤلف ذهب في التخيل مذهبا
بعيد التصديق

ولا تكاد تخترق المدينة ، وتدرس احوالها حتي يلهيك الحاضر عن الماضي ، إلا

ما يكون من قبيل التحسر على ما اندرس من المفاخر ، ثم لا تلبث ان تلاحظ ان
النهضة الاجتماعية والتقدم المدني في العراق هما اسبق من العمران كثيرا . فإنك
لتجدن شعبا يحاول ان يثبت وجوده بين الأمم الناهضة ، ولكنك لا ترى حتى في
عاصمة العراق ما تراه في مصر وسوريا من التهاوت على الابتاء وإقامة الصروح
الجميلة . وقد رت ان السبب في ذلك ، عداقة المال ، انحصار الثروة من النقيدين على
وجه عام ، بيد تجار ورثوا فكرة الخوف والقلق على اموالهم ، فلا يرغبون بأن يجعلوها
بالعقارات مرئية ثابتة . وإنما يفضلون بقاءها نقدا خفيف الحمل مستورا عن الأنظار
اولئك هم اليهود (١) حملة نقد العراق

ولا بد لي هنا من التوضيح رفعا لما قد يقع من اشكال ، إذ أشرت إلى القصور
القائمة على شاطئ دجلة

أجل فما تلك القصور بعباسية الأصل ، ولا هي على الأكثر حرية بأن تسمى
بالقصور بالمعنى المتعارف ، وإنما جريت بتسميتها كذلك مجرى العراق ، حيث يطلقون
هذا اللقب على بيوت الأعيان . أما القصور والصروح الكسروية والعباسية فقد اندرست
معالمها ، ولم يبق منهما في دار السلام التي كانت قاعدة ملك الخلافة العباسية ومركز
الحضارة العربية الكبرى إلا أثرين لا غير من آثار أولئك الخلفاء الكثيرة (٢) وهما

(١) منارة سوق الغزل التي عمرها المكتفي بالله سنة ٢٩٠ هـ ٩٠٢ م

(٢) المدرسة المستنصرية التي اسسها المستنصر بالله سنة ٦٣١ هـ ١٢٣٤ م وقد

اتخذها اساطين آل عثمان في القرن الماضي دارا للمكوس (جمركا) ولا تزال كذلك
ويرجع السبب الأساسي في عفاء معظم تلك الآثار الخالدة في التاريخ إلى مادة

(١) يقال ان يهود العراق هم من بقايا الاسرائيليين الذين كانوا في اسر بابل ، ولم يصغوا
لنداء نحميا ويعودوا إلى فلسطين لبناء اسوار اورشليم .

(٢) لا تزال توجد انقاض في قصر المأمون .

البناء المستعملة في هياكل ابنة العراق . فالآجر الذي يعتمد عليه أهل ذلك القطر في البنين منذ الزمن الغابر لا يتحمل عواصف الأزمان تحمل الحجر . ولذلك لم تسلم آثار الأكلسة والخلفاء العباسيين بعدهم سلامة آثار القياصرة «والأمبراطرة» في الأمصار الأخرى . فقد مرت بتدمر في طريقي إلى العراق فرأيت مدينة اوكر اليوم والغرايب في آخرتها . وتداعت اسطواناتها الضخمة واعمدتها المرصوفة . ولكنها مع ذلك لا تفتأ تنفث في روح زائريها الروعة والخشوع . وقد تؤثر تدمر على الداخل إليها الآن أكثر مما كانت تفعل في زمن عمرائها وازدهارها

ثم زرت بعد ذلك طاق كسرى انوشروان الذي يبعد عشرين ميلاً عن دار السلام ذلك الإيوان الذي طالما سارت بحديثه الركبان واطنّب في وصفه ابو عبادة البحرى على رغم انه رآه متأخراً ، فقال في جملة من قال :

ليس يدري اصنع إنس لجن صنعوه أم صنع جن لا إنس

ولكن كل ما بقي في هذا الإيوان مما يلفت النظر هو ضخامة هيكله فحسب ، فلا نقوش هناك ولا فن ولا روعة ولا جلالة ، على ان ذلك ليس بالدليل على تقصير الأكلسة عن القياصرة في فن البناء ، وعلى ان إيوان كسرى كان في أيامه دون مدينة تدمر في الرونق والجمال . كلا ، ولكن الفضل للحجر الذي اتيج استعماله للقياصرة فاحتفظ بآثارهم من هياكل وفنون . وأما الفرس والعرب بعدهم الذين لم يتسن لهم في العراق استخدام هذه المادة الأساسية للبنين . فقد عكفوا على إتقان التزيين بالتصوير والأصباغ ، وهم بذلك لم يعنوا بالهياكل نفسها ، وإنما حصروا همهم في الأثواب التي كسوها إياها . ولكن الآجر الذي قصر عن البلوغ بهم إلى أمانيتهم من حيث جلال البناء خانهم أيضاً فيما بعد بعدم حفظه آثارهم الجميلة . وهيهات ان تدوم الأصباغ والنقوش . ومع ذلك استطاعت زينة إيوان كسرى ان تقاوم الدهر زمناً طويلاً .

ويظهر انها بقيت إلى عصر البحرى فاسترعت شاعريته ، وقد وصف صورة حرب بين كسرى وقيصر عند انطاكية رآها على جدار من جدران الإيوان فقال :

فإذا ما رأيت صورة انطاكية ارتعت بين روم وفرس
والمنايا موائل وأنوشروان يزجي الصفوف تحت الدرفس
ثم لم يسع البحرى إلا ان يطري الفن في ذلك الرسم فقال :

نصف العين انهم جد أحياء لهم بينهم إشارة خرس
يعتلي فيهم أرثيائي حتى تتقرى منهم يداي بلمس

هذا ولا ينتظر ان يحصل في وقت قريب عمران مدني محسوس في مدن العراق ما دامت الثروة ضئيلة جداً فيه ، وما دام اصحاب الأموال اليهود حريصين على استثمار تقدمهم بالربا فيتحولون عن كل مشروع غير تجاري ، ولكن لابد من حدوث هذا العمران آجلاً حينما نستثمر اراضي العراق الخصبة وينال من الزيوت التي تتفجر في ارضه فتتوفر الثروة بذلك عند العموم

ومع ذلك ففي اخبار اكتوبر سنة ١٩٢٨ ان المجلس النيابي العراقي تناقش بمشروع توسيع مدينة بغداد . وبإنشاء ٦٣٠ داراً في اراضي الوزارية فصادق عليه بالاتفاق وعسى ان الظروف تساعد لاخراج هذا المشروع فعلاً إلى حيز الوجود .

٢ نهضة العراق الاجتماعية

لما ذاع خبر وصول الدكتور عبد الرحمن شهبندر إلى مصر عائدًا من العراق اسرع مندوب جريدة (السياسة) لمقابلته ووجه إليه هذا السؤال :

(ما هي النهضة الوطنية في العراق ، وما نسبتها إلى النهضة في الأقطار المجاورة)
فأجاب الدكتور (ان تشابه المحن في الشرق المتوسط يحدث اثرًا في اهليه يكاد يكون مماثلاً . لا جرم ان النهضة في العراق ، وهي اثر من آثار هذه المحن لا تختلف عن مثلها في تركيا والعجم وسوريا ، إلا في الدرجة لا في النوع

وإذا كانت هذه النهضة في ظاهرها قد بلغت درجة الاشباع عند الكمالين وهي هدف من الأهداف التي يرنو إليها زعماء الحركة الإيرانية ، إلا انها في العراق مقيدة بقيدتين لا بد من تخفيف وطأتهما لتحقيق الأمة غايتها . الأول قيد الآثار الباقية من القرون الخالية . والثاني جعل العلائق بين الحكومة الوطنية وحكومة المستشارين اكثر ملاءمة للمكان القومي العراقي إلى ان قال

(ويقال بالأجمال ان النشء الجديد من تلاميذ المدارس العليا ، والمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم من أهل الصناعات التهذيبية يتتبعون جميع التطورات في جوارهم بمنتهى العناية ، ويعرفون من اسرار النهضة السورية والمصرية ما تصعب معرفته على أبناء هذه البلاد نفسها ، ولهم تتبع دقيق للثورة السورية خاصة)

لقد أصاب الدكتور شهبندر بما وصف به النهضة العراقية . وباعتقاده انها اثر من آثار المحن ، فإن الشعب العراقي الذي قضى زمنا يرسف بجهود المذلة تحت نير الاستعباد والذي حارب وثار في سبيل استقلاله . رأى في تأسيس الحكومة العربية العراقية مظهرًا من مظاهر الأمان التي ينشدها . فهب لاستكمال امنيته نشيطاً مبتهجا ، وعقد الآمال

الكبيرة على مستقبله ولا يخفى ما يفعل السرور والأمل في الأفراد والجماعات من خفة الروح والوثوب للعمل ، وما يخلقان من قوة ومقدرة على إدراك الغايات . واقرب مثال لنا نحن السوريين على ذلك ما حصل من هذا القبيل في بلاد الشام عهد الحكومة الفيصلية على ان نهضة العراق قد تمتاز بنشاطها على نهضات كثيرة تحصل عقب نيل الأمة استقلالها لما للعراقيين من الآمال المعقودة على ثروة عتيدة تخرجها تربة بلادهم ويخزنها بطن ارضهم ، وهم يرنون بنظرهم إلى وادي النيل معتبرين بما كان فيه من العسر والتأخير . وما اصبح عليه الآن من الرغد والتقدم ، فضلا عما في العراق من دوافع طبيعية واسباب معنوية للنهضة . ونرى للحكومة يدًا مشكورة في هذا السبيل ولا سيما من حيث تعزيز المعارف

وقد أرادت ان تقوم هذه النهضة على اساس متين ، فعنيت بالمدارس واهتمت بإعادة ما لاشتته الحرب العامة منها ، وبزيادة عددها تدريجا حتى أصبحت تزيد في المائة ٣٨ على ما كانت عليه في السنة التي تقدمت الحرب . ولم تقتصر عناية الحكومة العراقية على زيادة عدد المدارس ، وانما اهتمت كل الاهتمام بتنظيمها فقد بلغت الزيادة في عدد معلميها ١٣٨ في المائة ، وفي عدد التلاميذ ٢٢٢ في المائة وجاوز عددهم ٤٧ ألف طالب هذا وقد اورد كوينس رايت في التدليل على خدمة الحكومة العراقية للنهضة أمثلة اخرى فقال : « وفضلا عن التعليم الرسمي نرى جهوداً عظيمة تصرف لإيلاء فكرة الروح المدنية ، وذلك بواسطة الاستعراضات التي تقوم بها الكشافة والدرك والجيش ، ويرمون بهذه الوسائل إلى تأليف القلوب حول شخص جلالة الملك ، وليس ذلك بالسهل ما دام ينظر إليه الشعب نظرة الدخيل المستسلم للسياسة البريطانية ، وتوجد مساع اخرى لإيلاء الروح المدنية بواسطة الدعاية والنشر ، ولفت اهتمام الأهالي إلى السياسة ، وإلى تتبع أعمال البرلمان ، وإلى العناية بالتاريخ الوطني فضلا عن الاعلانات عن فوائده الطرق

والجسور والأمن العام وغير ذلك من الوسائل التي تأتيها الحكومة . ويظهر انه كان لهذه الجهود تأثيرها الحسن . ويدعي اهل الخبرة انهم مقتنعون تمام الاقتناع بأن الروح المدنية ، والمفاخر الوطنية قد نمت في السنين الخمس الأخيرة نموًا مطردًا ولا سيما في بغداد مركز الفكرة العربية)

أجل ، وان من يقرأ دائرة المعارف الإنكليزية وما جاء فيها عن العراقيين في عهد الترك من التهاون بالقومية ويقابل ذلك بروحهم الوطنية الحاضرة يقدر النجاح العظيم الذي أصابته الدعاية للوطنية والقومية

قالت دائرة المعارف ما ملخصه : (إن سوريا تقدمت العراق في الثقافة نصف قرن . وربما كان هذا هو العامل الأساسي لما ظهر فيها من حركة عربية قوية ، أما العراقيون فكانوا غير مباينين بذلك بل كانوا غير مكترئين باستعمال اللغة العربية في المعاملات الرسمية لما اضطرت الدولة العثمانية لأن تجعلها لغة رسمية بعد ثورات اليمن) هذا ما قالته دائرة المعارف عن الماضي . أما الآن فقد صار العراق من السابقين في حلبة القومية والنهضة العربية . وهذا النشء العراقي الذي هاجر من الوطن لطلب العلم حبا في العلم والوطن ، وانتشر في سائر الأمصار المتقدمة هو أكبر شاهد على نهضة العراق في وفرة عدده ، وفي مسلكه الاجتماعي

وفضلا عن ذلك فقد تألفت في العراق الأحزاب والجمعيات وانشئت فيه الأندية وراجت المؤلفات رواجاً تقبضه عليه سوريا وصدرت فيه الصحف الكثيرة وان انتشار الكتب والصحف والرواج الذي حصل عليها عززا بدورها التقدم المدني . فكانت الصحافة العراقية في وقت واحد وليدة النهضة والعامة على إنجازها ولا تزال جرائد العراق دون جرائد مصر وبيروت مرتبة ، ولكنها تضارع جرائد دمشق وبقية سوريا

ومما يلفت النظر قلة وجود المجلات في العراق مما يشير إلى تلهي الأكثرية

المنورة بالسياسة عن الأدب . ولولا ما أشرت إليه من رواج التأليف الحديثة في هذا القطر ، واخص بذلك بغداد لعزوت ندرة المجلات فيه إلى قلة العناية بالأدب ، على انه وإن لم يكن بوسعي القول بوفرة جمهور المتعلمين والأدباء في العراق إلا اني ارجح ان اهلهم إنشاء المجلات ناتج عن ان هذا الجمهور القليل عدده هو احد رجلين : إما مصروف للسياسة أو قانع مكتف بالمجلات التي تصدر في البلاد العربية الأخرى ولا سيما في مصر كما هو شأن بلاد الشام

ويجب ان لا نفعل في تحليل ندرة المجلات على الانحطاط الاجتماعي العظيم بين جمهرة الشعب ، فهناك جمهور من الأعيان والتجار والصناع والزراع ليسوا مهملين للصحف فقط ؛ بل ولا يهمهم غير مصالحهم الخاصة . ويخيل للمراقب ان الحكومة وزعماء الحركة الفكرية ينهضون بهؤلاء الناس قسرا . على ان خلاصة رجال النهضة الاجتماعية هم رجال الحكومة وأهل السياسة وانباء المدارس والأدباء . ولا اخص بالذكر احدا منهم إلا الزهاوي والرصافي . ثم إن اعتب على حكومة العراق فعتبي عليها لأنها لم تقدر هذين العبقريين حق قدرهما حتى رأيناها نافرین يجنحان احيانا للهجرة (١)

ان الزهاوي والرصافي هما للعراق فخر خالد مثلما هو شاكسبير لبريطانيا العظمى . ولا يخفى ان توماس كارليل لما عمد إلى المفاضلة بين شاكسبير والهند فضل الشاعر الخالد على المستعمرة الموقته قال : (انظروا ماذا يكون الجواب إذا خيرنا بين ان نترك شاكسبير أو بلاد الهند . أنا اعلم ان رجال السياسة والحكومة يفضلون الهند . ولكننا نحن لنا الحق ايضا في ان نختار ما نراه افضل

(١) ويسرنا اننا بعد ابداننا هذه الملحوظة في محاضرة ألقيناها في نادي الشئ العراقي في بيروت واوردنا فيها نص هذا الكتاب عن شاعري العراق الكبيرين ان نعلم بانتخاب الرصافي نائبا في المجلس النيابي العراقي .

فنعقول سواء حكمنا الهند أو لم نحكمها ، فلا غنى لنا عن شاكسبير . ستذهب الهند يوماً ما ولكن شاكسبير لا يذهب)

وحبذا لو تصافى شاعرا العراق وجمعا بين الجيشين المعجبين بهما ، لأن نهضة العراق لا تفتأ بحاجة لانصرافها إلى العمل متحدنين ، فهي وإن اطريناها لا تزال قشرية لم تبلغ اللباب ، وستظل كذلك حتى يتولى النشء العراقي الجديد زمام العراق

وقد لاحظت ان تأثير الحكومة من حيث التمدن العاجل على عامة موظفيها لا يزال سطحياً ، ولا يتجاوز بالأكثر شخصياتهم . فإنك لترى المأمور الصغير على غاية من الترتيب والاناقة بشوبه وبمركز وظيفته . ولكن إذا اتيج لك دخول بيته واستكشاف احواله الداخلية رأيت بونا شاسعاً بين الدار وصاحبها وبين رب البيت وأسرته ، مما يدل على ان مظاهره هي من عمل الحكومة ؛ وأما افكاره واخلاقه التي هي صنع الزمان فلا تزال عتيقة . فهو إذن بدور الانتقال . وقد تسنى لي ان اختبر بنفسي هذا الأمر . فقد وصلت متأخراً قليلاً إلى مدينة صغيرة من مدن العراق ، وأردت متابعة السير إلى بغداد ، فنهني الشرطي إلى ان الوقت الذي حدده القانون لمتابعة السير أوشك ان يفوت ولا يسمح لسيارتي ان تخرج من المدينة إلا بأمر من مدير الشرطة . فقصدت إلى مدير الشرطة ، ووقف بي الدليل أمام بيت وأشار لي ان هذه الدار هي دار رئيس الشرطة ، ولكنني كدت لا اصدق حين فتح الباب ورأيت حقارة وقذارة داخل المنزل لا تتلاءم بوجه من الوجوه مع صاحب هذه الوظيفة ، ورأيت ستارا من القنب الوسخ يستقبله الداخل للدار وهو لو وضع في باب الجنان لغطى ما فيها من نعيم

فقبل لي ان مدير الشرطة غائب ، فقادني الدليل إلى دار الحكومة ، ولما دخلت غرفة المدير الملائى بموظفي المدينة رأيت عجباً ، رأيتها على غاية من الترتيب وكذا الجالسين فيها ؛ وبينهم مدير الشرطة على احسن ما يرام من الهندام . فقلت

بنفسي وكيف يتلاءم المنظران : ما شاهدت في دار مدير البوليس وما رأيتها في مركز وظيفته ؟ ولم ألبث ان قدرت كيف ترفع الحكومة الشعب قسراً إلى النهضة والمدنية . وكما هو الفرق العظيم بين الرجل وبيته على وجه عام . ولكن الآمال معقودة على شباب العراق الناهض وهو الذي يسترجع عن قريب لديار المباسيين بردتها الزاهية

٣ نهضة المرأة في العراق

تتناوب الأهم بحمل مصابيح التمدن ، وتستضي بها على قدر تربيتها من رافعي تلك المصابيح

كان العراق في عهد آل عثمان بعيداً عن الغرب مهد التمدن الحديث نائي الجانب عن دار الملك فلم يتسن له ان يقتبس نصيباً وافياً من المدنية الحاضرة ولا ان يحظى بعناية الدولة عنايتها بالولايات القريبة ، فاستمر لذلك يتسكع في انحطاط مادي واجتماعي . وبقيت المرأة فيه خصوصاً . جاهلة مهضومة الحقوق . غير ان الانقلاب السياسي الذي حدث في الحرب العامة أدى إلى تأليف الحكومة الوطنية العراقية وبث في العراق روح التجدد المدني والنشاط ، ونال الرجال من ذلك النصيب الأوفى . وأما النساء ما خلا افراداً منهن ، فإنهن لبثن على حالهن ، ولولا عناية الحكومة عناية بسيطة بنشر المعارف بينهن لبقين مهملات يكاد الرجال لا يشعرون بوجودهن في الهيئة الاجتماعية

ما هي المرأة في العراق على وجه عام ؟ هي في نظر الرجل من قبيل المتاع يتزوج بها للخدمة والتناسل . ولهذا الاعتبار ، اوجبوا عليها ان تستقر قابعة أبداً في عقر دارها . فلا تخرج لزيارة ؛ ولا تسعى إلى متنزه أو لقضاء مصلحة . ولهذا الاعتبار ايضاً ، ترفع الرجل سيدها عن مصاحبتها في سيارة أو قارب

وتحاشى موآكلاتها على مائدة واحدة ، واجتنب مجالستها إلا لحاجة فأمرسى الرجال والنساء في العراق في عزلة جافة بعضهم عن بعض ، ولا يقضي الرجل مهمته بين الحرم حتى يسرع اما للتصدر في قاعة الضيافة واستقبال زائريه إن كان من أرباب الضيافات ، أو لارتياح المقاهي والمسارح إن كان من طلاب الملاهي . وبالإجمال يمكن تقدير مقام المرأة في العراق بما كانوا ولا يزالون يقولون لبعلمها إذا وقفوا موقف التعزية بموتها (فراش جديد) أي ان الله هباً لك بوفاتها فراشا جديداً ، والأولى ان تتعزى وتسرا وكفى بهذا امتهاناً للزوجة . على اني وان اطلقت الكلام على المرأة في نظر العراقي ، فلست أريد به التعميم ، كلا ، بل انما يصف كلامي سواد الناس ، ويشمل معظم المدن ، وأما الخاصة ولاسيما في بغداد ، وجمهور المتعلمين ، والمفكرين ، فأولئك قد نبذوا ظهرياً قسماً كبيراً من التقاليد المحجفة بالمرأة . وتقدم فريق منهم إلى معاملتها ومعاشرتها معاشرة الرفيق للرفيق

وما دعا هؤلاء الكرام إلى ذلك التحول بمعاملة المرأة تطورهم الفكري فحسب ، بل كان الفضل الاكبر لرقى نسائهم وتنورهم بالعلم والأسفار ، فعرفن مكانتهن في الهيئة الاجتماعية وحافظن عليها فهناك في العراق أسر كثيرة سكنت في القسطنطينية وسواها من عواصم الدولة العثمانية ، وسافر بعضها إلى أوروبا ومصر ، فاصطدمت افكارها وتقاليدها بالتمدن الحديث . وهناك في العراق ناشئة جديدة من البنات تربت وتعلمت في مدارس ذلك القطر وسواها ، فتطورت تطوراً جديداً .
فآل الحيدري ، وآل بابان ، وآل الزهير ، واسر كل من الزهاوي والسعيد والعسكري والشيخ احمد الحاج داود وغيرها هي في مقدمة العيال الراقية بنسائها ولكن هذه الأسر على كثرتها تضيع بين جمهرة الشعب المحافظ . وهي قليلة

جداً بالنسبة إليه ، فهو يؤثر عليها بمراعاتها تقاليده مصانعه أكثر مما يؤثر عليه بترويج النهضة وتنشيطها

ومن المؤسف جداً ان أولئك الناهضات لسن عاجزات فقط عن إحراز ثقة الشعب بهن كي تتسنى لهن قيادته إلى الأمام ، بل ان تمسك العامة بالتقاليد القديمة البالية بلغ حداً قصياً حتى انهم يكيلون لهن الانتقاد جزافاً ، ويتهادون في الحكم عليهن . مع انهن ما خرجن في الحقيقة إلا من ظلمات الجهل إلى النور ، حيث يتسنى لهن ان يرين اولادهن رجال المستقبل ، وحماة الاستقلال

ولا تزال نسوة العراق الفاضلات مع عامة الشعب بين مد وجزر ، فهن يحاولن ان يظهرن ويعملن ، وهو يدفعهن بقوة إلى الوراء ، فقد انشأ فريق منهن في سنة ١٩٢٥ منتدى للمرأة في بغداد لينشر التهذيب والثقافة بين بنات جنسهن فصنخب الرجال المحافظون وضجوا ، وبلغ من تعصبهم انهم راحوا يشكون المنتدى إلى الحكومة ، ولأي شيء شكوه ؟ - لأنه علق لوحة على باب النادي كتب عليها (نادي النهضة النسائية) فكبر عليهم ذلك وقالوا :

(متى كانت تنشر اسماء النساء على قارعة الطريق ؟)

وأصدرت الأنسة ليلي حسون مجلة نسائية في بغداد فلم تلق الاقبال الذي يمد في غايتها فقضى عليها طفلة

وجرت العادة القديمة بأنزاع المرأة العراقية بعباءتين إذا خرجت من دارها تسترانهما من أعلى رأسها إلى قدميها ، ولما استثقلت المرأة الحديثة هذا الحمل المزدوج وحاول بعضهم الاكتفاء بعباءة واحدة . زلزلت الأرض زلزالها . وفي الواقع ليس في هذا الأمر خرق للدين ولا مساس للأخلاق . فالحجاب حجاب وما كانت العباءة الثانية إلا فضلة . وها قد اكتفى بعض النساء الآن بعباءة واحدة والعراق لا يزال كما كان ، ولم تتبدل الأرض غير الأرض
هذا حال المرأة في العراق ، تعصب يكاد يطفى نور التجدد . غير ان من

يعني في التدقيق يرى ان الغلبة في العاقبة لأنصار النهضة النسائية ، فهم وان كانوا جندا قليل العدد ، ولكن العصر الحاضر يعززهم بروحه ، وعدا ذلك فإن الرجل العراقي خطأ خطوة واسعة أمام المرأة ، ولا يرضى العراقي ان تبقى رفيقة حياته بعيدة عن ادراك روحه جاهلة تربية اولادها

وقد بدت تبشير فوزانصار المرأة في العراق بما حصل من الاقبال على تعليم البنات إقبالا كاد يصبح عاماً بين السني والشيعة

فإن أهل الشيعة في العراق يزيدون قليلا عن نصف سكانه والمعروف عنهم انهم محافظون كل المحافظة . فأقبلهم على تعليم المرأة جاء من قبيل البشري بحسن المستقبل (القبر ولا المدرسة) هذا ما كان يصرح به بين جمهور من الشعب العراقي حينما عنيت الحكومة بفتح مدارس البنات اثم اشتد الصخب على هذه المدارس وقامت حولها ضجة ما كان اعظمها . لما أمر ساطع بك الحصري القيم على المعارف وقتئذ ان ترتدي الطائبات آتاما (مراييل) سوداء فوق اثوابهن ، أما الآن فقد توالى العرائض على وزارة المعارف من النجف وكربلا وغيرهما من البلاد المقدسة عند اخواننا أهل الشيعة بطلب إنشاء مدارس للبنات . وعلمت من جلالة الملك انهم اكتبوا مرة فرصة وجوده هناك لاظهار رغبتهم هذه فوقف احداهم خطيبا أمامه ينشد عناية الحكومة بفتح مدارس لهن

وما كان اشد سروري ببحث جرى في الكاظمية على مائدة الحاج عبد الحسين جلبي الذي تولى تباعاً الوزارة في العراق وهو من اركان الشيعة . وما كنت لأصدق بإمكان التحدث بحرية واسعة بين شيوخ وادباء واعيان يحسبهم الغريب اعداء التجدد . وقد جرأني ما رأيته من هذا الاقبال العام على تعليم المرأة ان اعاتب ساطع بك الحصري مدير المعارف يومئذ لعدم زيادة مدارس البنات فجاء جوابه مؤكدا هذا الاقبال . إذ قال إنه على يقين من انه لو كان بالوسع فتح مدارس جديدة لامتلأت فورا بالطالبات واعتذر لقلّة المعلمات . غير

اني لم أجد هذا العذر يصح ان يكون السبب الحقيقي هذا وفي العراق جمهور ولا سيما من الشباب لم يعودوا ليقتنعوا بالمدارس النسائية فحسب . ولا بتطور النهضة البطي ، وهم كثيرون ولكن لا يسمع لهم حس ولا حسيس ، وإنما يهمسون بينهم همساً خوفاً من عامة الشعب المتعصب وأخال الفيلسوف الزهاوي وإن تقدم في السن لا يزال اجراًهم في الدعوة إلى التجدد ، ولا يفتأ لسان حاله يردد قوله في رباعياته :

يرفع الشعب فريقان اثاث وذكور

وهل الطائر إلا يجناحيه يطير ؟

واعتقد ان بين القابضين على زمام حكومة العراق افراداً هم ابعد من الزهاوي هدفاً بتحرير المرأة ، وقد يذهبون بذلك مذهب رئيس الجمهورية التركية ، غير ان سياسة الحكومة المتبعة تقيدهم . فهي تراعي جدا جانب الشعب المحافظ فيضطر أولئك الحكام المتطرفون ان يباشروا بأنفسهم كبح جماح المجددين ، على انهم صرفوا جل عنايتهم لخدمة النهضة النسائية من حيث نشر المعارف ، ولو ان مالية الدولة كانت مساعدة لما رضوا ان يقال عنهم انهم مقصرون في هذا السبيل فلقد كان عدد مدارس البنات التابعة للحكومة في العراق سنة ١٩٢٣ بموجب الاحصاء الرسمي اثنتي عشرة مدرسة . فيها ٣٢ معلمة و ٧٥٦ تلميذة اقلت كلها في خلال الحرب العامة . ولما تألفت الحكومة العراقية اهتمت بإعادتها وإصلاحها وزيادة عددها حتى بلغت في سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ سبعة وعشرين مدرسة فيها ٣٥١٩ تلميذة ثم ازداد عددها ايضا في السنة التالية الى ٣١ مدرسة فيها ١٣٠ معلمة و ٤٠٥٥ تلميذه ويقول تقدير وزارة المعارف عن مدارس البنات الرسمية في السنة المدرسية لعام ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ما يأتي :

«ان هذه السنة وان لم يحدث فيها تقدم مهم من حيث الجوهر والكيفية . فإن المعلمات الشابات اللاتي تخرجن من دار المعلمات من جهة . والمعلمات

المدربات اللائي استقدمن من خارج العراق من جهة اخرى مكّن الوزارة من ادخال اصلاحات مهمة في مدارس البنات من حيث الحياة والتربية والتدريسات ولا سيما مدرسة البنات المركزية في بغداد فقد اصبحت مدرسة راقية «
وصدر التقرير الرسمي عن سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ فبلغ بموجبه عدد المدارس النسائية ٣٠ مدرسة فيها ١٦٣ معلمة و ٤٤٤٣ تلميذة يقابلها في السنة السابقة ٢٧ مدرسة فيها ١٥٢ معلمة و ٤٠٥٣ تلميذة وعدا ذلك هناك داران لتخريج المعلمات واحدة في بغداد والثانية في الموصل وبلغ عدد الطالبات فيها ذلك العام ٨٨ تلميذة واستمرت مدارس البنات على التقدم كل سنة واستمر اقبال البنات على طلب العلم حتى ناهز عدد العراقيات في مدارس بيروت وحدها اربعين طالبة سنة ١٩٣٠ وجدير بالذكر ان تلميذات مدارس الحكومة الرسمية هن خليط من اديان وعناصر مختلفة ، ولكن لما كان المسلمون هم اكثرية مطابقة في العراق فمن البديهي ان يكون لهم اكثرية عديدة من التلميذات ، وبموجب التقرير الرسمي نرى ان ال ٤٠٥٥ تلميذة اللائي كن في مدارس الحكومة يتوزعن على الاديان كما يأتي ٢٤٨٩ مسلمة و ١٣١٨ مسيحية و ٢٤٠ يهودية وتعزى قلة اليهود لاعتمادهن على مدارسهن الخاصة الراقية . ومن يدقق في هذا التقرير يلاحظ ان الاكثرية النسبية بعدد الطالبات هي المسيحيات ويتضح ذلك من مقابلة عدد نفوس المسيحيين وتلميذاتهم بعدد نفوس المسلمين وطالباتهم في تلك المدارس هذا وفي العراق عدا المؤسسات الرسمية تسع مدارس نسائية خاصة واربع مختلطة للبنين والبنات ويقدر عدد الطالبات في هذه المدارس بنحو ٣٤٠٨ تلميذات منهن في بغداد ٢٦٥٨ تلميذة ، وفي البصرة ٥٨٠ وفي مدينة الموصل ١٧٠ واكثرهن من غير المسلمات . ولا جرم ان الحكومة العراقية لاتزال مقصرة جدا في نشر المعارف بين الجنس اللطيف بالنسبة لعدد اهل العراق وبالنسبة لوفرة الراغبات بالتعليم .

ومع ذلك نرى ان هذه المعاهد العلمية واخص بالذكر منها مدارس الحكومة اثرت تأثيراً حسناً في الهيئة الاجتماعية واعدت على قتلها نفوس كثيرات من النشء لتجدد المدني . ولعل الحكومة تتدارك في الآتي ما فاتها ، وعساها تفكر في ادماج البنات الاجباري بسلك المدارس كما تفكر في ادماج الشباب في سلك الجندية . هذا وفضلا عن مساعي الحكومة للنهضة النسائية بواسطة المعارف فإن اتصال العراق بسوريا بالسيارات ذلك الاتصال القريب جعل روح النهضة غير منحصر بأبناء المدارس فقط . بل ان اختلاط اهل العراق نساء ورجالا بالأقاليم الاخرى وبما نزل بينهم من تجار وسياح واساتذة وبما رحل منهم الى البلاد الاخرى من مصطافين وتلامذة ومتاجرين ، كل ذلك انشأ فيهم استعدادا حسناً للنهضة النسائية وخفف من وطأة التيار المعاكس لها وقد اتيح لي ان اختبر بنفسي هذا الاستعداد وراقب مقدار تحضر المرأة العراقية للنهضة فإن احد انصار المرأة من علماء بغداد اقترح بمناسبة وجودي فيها على بعض اعضاء المجمع الأدبي تكليفي القاء محاضرة نسائية . فلم تجمع كلمتهم على قبول هذا الاقتراح بداعي ان الرأي العام ليس مستعدا لسماع بحث علني في موضوع المرأة غير ان جمعية اخرى في بغداد ما لبثت ان دعتنني لإلقاء تلك المحاضرة ولا ادري اكانت على غير رأي القائلين بعدم ملائمة الظروف للبحث في هذا الشأن ام انها كانت اجراً من سواها . وانما الذي يهمني ان اقول : انه ما اعلن منتدى التهذيب نبأ المحاضرة التي سألقيها حتى حصل لفظ في بعض المجتمعات . وجاءني على اثر ذلك صديق من اعضاء المجمع الادبي وشرع يسدي الي النصيح بالعدول عن الكلام في موضوع المرأة ويحذرنني من العاقبة
وذهب بعضهم مذهباً آخر في ردي عن عزمي فراجعوا الحكومة ؛ ولكن الحكومة كانت حازمة فلم تتعرض لمنع المحاضرة ، وانما اكتفت بارسال عدد من الدرك للمحافظة ، واما النساء فقد كان تهافتهن على طلب أوراق الدعوة شديداً

واقبالهن علي سماع المحاضرة عظيمًا مما يدل على عظم استعدادهن للنهضة رغم شدة التضيق عليهن واترك وصف ذلك لجريدة العراق . فقد قالت (ع ٢١٢٧) « وهي المرة الأولى التي يدعى فيها الرجال والنساء معاً لسماع محاضرة اجتماعية ولا سيما انها تتعلق بالمرأة . ولم يكن وايم الحق في حسابان احد ان السينما الوطني سيغص بالسامعين إلى هذا الحد ، وبخاصة ان الجمهرة العظمى ستكون من النساء والفتيات . فقد اكتظت مواقع السيدات والأوانس الحاضرات اكتظاظاً دعا ان يفسح المجال لجماعات منهن ان ينتحبن جانباً يليق بهن . وإن كثيرات منهن كن جئن السينما بعد ذلك لم يجدن موضعاً للجلوس » . واخل القراء الكرام يودون أيضاً أن يعرفوا أحصل ما كانوا يتوقعونه من خطر بسبب المحاضرة ؟ فاطمئنهم أنه لم يحدث شيء من ذلك ، بل أتيح لي أن القي محاضرة نسائية أخرى في حفلة شاءت محبة الزهاوي أن يقيمها لتكريمي وتكلمت فيها بجرية واسعة لأن الحاضرين كانوا من خيرة اهل العراق . ولا أخفي عليكم اني كنت احسب حساب بعض الصحف واتوقع مؤاخذتها لي على حريتي فإذا بها تجمع في اليوم التالي على تنشيطي وإذا بها تشاير من بعد على تخصيص حقول للشؤون النسائية وتنشر لأول مرة مقالات لفضليات النساء في تلك الشؤون

وتعرض مراسل مجلة النهضة النسائية التي تصدر في مصر للإشارة إلى تأثير ذلك بين النساء فقال في عدد يونيو سنة ١٩٢٧ « وإذا عرفنا ما كانت عليه المرأة العراقية من التضيق الشديد ، وكيف انه لم يسبق لها ان تحضر مجلساً فيه رجال ولا ان تكتب في الصحف ، وقابلنا بين ذلك وجرأتها لأول مرة بجمهور كبير على الحضور لسماع محاضرة الأستاذ بيهم ؟ عرفنا قدر التأثير الذي كان لكلامه اثناء وجوده في العراق . وقد ظهر هذا التأثير بمظاهر مختلفة فقد تداولت الألسن في دار السلام ما قاله بعد ذلك بعض النساء لرجالهن من الأحاديث التي تعلن استيائهن من حالتهن الحاضرة ، وفضلاً عن ذلك تجرأت بعض الأوانس على

أكثر من هذا وإنشأن كتباً مفتوحة على صفحات الجرائد إلى الاستاذ بيهم نصير المرأة يطربنه وينشطه »

وفي الواقع نشرت السيدة ثريا الخالدي قرينة ذي مرتبة عالية في جندية العراق مقالاً في جريدة الاستقلال شاءت ان تبدي فيه شكرها لي نيابة عن بنات جنسها . وقد راق لبعضهن ما فعلت السيدة ثريا الخالدي فانبرت الانسة اسماء فهيم تشكرها في نفس الصحيفة لقيامها مقام اخواتها في ارسال ذلك المقال لي ، ثم دار بينهما حوار حول موضوع المرأة وتناولت بعض الصحف الأجنبية هذا البحث وأشارت إلى ما كان لنزولي في العراق من أثر رواج النهضة النسائية وتخص بالذكر منها مقالاً للسيدة الانكليزية ستيفنس E. S. Stevens في جريدة (نري نيرايسست اند انديا)

وعدت من بغداد والصحف لا تفتأ تخصص الحقول لهذا الموضوع وتناصره مناصرة لا ادل منها على اقبال قرائها ، أجل عدت من العراق وموضوع المرأة حديث الصحف والمجالس . ثم تلقيت كتاباً من احد اساطين العلم في العراق يقول فيه (وقد دفعت محاضرتك عندنا في تربية المرأة والدفاع عنها اصحاب (الصحيفة) التي كانت سكنت عامين إلى أن يعيدوا نشرها ، وهم من الشباب المفكر الناهض وهي من الجرائد الأسبوعية في بغداد تكافح الجامدين على القديم ؟ ومن اهم مواضيعها الدفاع عن السفور) فماذا يتضح لنا من ذلك ؟

يتضح لنا انه على قدر ما في عامة العراق من تعصب ضد تحرير المرأة اصبح بين خاصته رجالاً ونساء ، ولا سيما في دار السلام ؛ استعداد وقبول للتطور والتجديد واصبح هذا الاستعداد مستمر النمو سريع التطور

وكان النفوس في بغداد كانت متحفزة للوثوب ولكنها لا تزال تراعي جانب الشعب المحافظ المسيطر فتربض وراء ستار شفاف تترقب من خلاله الفرص وما كان ابن العراق ليقدم بسهولة على خرق ذلك الستار وقد اعتبر بما اصاب مواطنه

الزهاوي من قبل في هذا السبيل . واما الغريب فهو ضيف وله دالة على مضيفيه ويعتمد على لياقتهم باستقبال كلامه بصدر رحب وإني لافخر برحابة الصدر التي لقيتها دعايتي النسائية في العراق وبالحرارة المباركة التي حدثت عقب رجوعي منه ، وكان من ثمرتها ان المؤتمر النسائي الذي عقد في دمشق عام ١٩٣٠ حظي بوجود ممثلتين عن بغداد والبصرة عنيت الحكومة نفسها بارسالهما على نفقتها

٤ المعارف في العراق

يسير العراق في المعارف خطوات لا نقول عنها واسعة وانما هي ثابتة ولو ان مالية الحكومة تساعدها على زيادة المدارس لأمكننا ان نقول عن تلك الخطوات واسعة وثابتة في آن واحد ، على ان حرية العمل التي للحكومة مكنتها من ان تقيم لتلك المعاهد العلمية برامج وانظمة قوية تزددان بالروح القومية والعاطفة الوطنية ، فأفادت على قلتها الفائدة المطلوبة . ومتى اشير إلى المعارف في العراق يتبادر فورا الى الذهن وطنينا الاستاذ ساطع بك الحصري الذي تقلد وزارة المعارف في بغداد مدة ثم قضت السياسة أن يسمى مديرا فعلمنا ليتولى منصب الوزارة عراقي وللشار اليه اليد البيضاء في ما صارت اليه معاهد العراق العلمية والادبية من الانتظام

ترقي المعارف : كان عدد المدارس في العراق بموجب الاحصاء الرسمي الذي نشرته السلطنة العثمانية في سنة ١٩١٣ (١٦٠) مدرسة ابتدائية اقلقت اثناء الحرب العامة ثم لما صار الأمر إلى حكومة الاحتلال الانكليزي عمدت إلى فتح هذه المدارس بحيث صار عددها يراوح خلال سني ١٩١٩ و ١٩٢٠ و ١٩٢١ ما بين ٨٤ و ٨٨ مدرسة . ولما تألفت الحكومة العراقية الوطنية بذلت العناية المستطاعة لتعزيز

العرفان سنة فسنة ، فازدادت مدارسها وتحسنت احوالها كما يظهر ذلك في الجدول الآتي

السنة المدرسية	عدد المدارس	عدد المدرسين	عدد التلامذة
١٩٢٢-١٩٢١	١٥١	٦٦٣	٥٢٧٥
١٩٢٣-١٩٢٢	١٧٣	٦٨١	٧٢٣٢
١٩٢٤-١٩٢٣	١٩٨	٧٣٤	٨٥٥٨
١٩٢٥-١٩٢٤	٢٢١	٨٠٠	٢٢٦٥٤
١٩٢٦-١٩٢٥	٢٢٨	٨٧٤	٢٢٧١٢
١٩٢٧-١٩٢٦	٣٢٩	٩٥٩	٢٤١٧٠

على انه ولئن لم يحدث في عهد الحكومة الوطنية ازدياد كبير في عدد المدارس الابتدائية بدليل ان الزيادة لم تكن الا بنسبة ٣٨ في المائة فقط فإن ما يذكرك لها بالشكر هو العناية في ترتيب واتقان هذه المدارس .

فالزيادة في عدد الاساتذة بلغت ١٣٨ في المائة والزيادة في عدد التلاميذ بلغت ٢٢٢ في المائة وكذلك فإن عدد طلبة مدارس المعارف الثانوية كان في عهد الاحتلال الانكليزي سنة ١٩٢٠-١٩٢١ (١١٠) فازداد عددهم تدريجا حتى بلغ في السنة المدرسية ١٩٢٥-١٩٢٦ (٥٨٣) طالبا في خمس مدارس ، ثم اصبح عدد المدارس ٨ في سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ فيها ٧٢٩ تلميذا واضحت درجة شهادتها تعادل شهادة بكالوريوس علوم

وكذلك شأن دار المعلمين ففي سنة ١٩٢٠-١٩٢١ كان فيها ٩١ طالبا تخرج منهم عامئذ ٣٣ ، ثم شرع عددهم يزداد حتى بلغ سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ (٣٠٣) تلاميذ تخرج منهم في تلك السنة ١٠٩ طلاب ، ثم صار عددهم في السنوات الاخيرة نحو ثلاثمائة طالب منهم ٢٤٠ داخليا وتخرج منهم ١٣٧ معلما عين منهم ٧٥ للمدارس الأولية والقروية و٤٣ للمدارس الابتدائية

وفضلا عن هذه الزيادة في عدد تلاميذ دار المعلمين ارتفعت درجة دروسها

وافتح لها شعبة جديدة للعلوم العالية. وكانت مدة الدراسة فيها ستة اشهر فزيدت تدريجاً إلى سنة فستين ثم إلى ثلاث سنوات. ومما يذكر لوزارة المعارف تقديرها الحاجة للمعلمات حتى قدره وانشاؤها دارين لتخريجهن، واحدة في بغداد والثانية في الموصل. فضلاً عن رفعها درجة التعليم فيهما. فقد جعلت مدة الدراسة فيهما سنتين بدلاً من سنة، واستقدمت لهما مديرات ومعلمات من خارج العراق ولا سيما من سورية. وفي دار المعلمات في بغداد ٢٢ طالبة تخرج منهن في العام الفائت اربع. وفي الموصل ٦٤ طالبة وتنوي الحكومة العراقية ان توفد اول بعثة من خريجات دار المعلمات إلى الجامعات الغربية ليقمن من بعد بالتعليم بدلاً من الغريبات. ويسرنا ان نعلم ان عدد طالبات العراق في بيروت بلغ ٣٦ طالبة في سنة ١٩٣٠ هذا وانشأت وزارة المعارف ايضاً مدرستين للصنائع، واحدة في بغداد والاخرى في الموصل. وقد اخذت مدرسة بغداد على عاتقها علاوة على مهمتها الاساسية امرين مهمين اولاً تعاليم الصنائع للأولاد الايتام المتجئين إلى الجمعية الخيرية الإسلامية، وثانياً تعليم الكهربائيات للعمال والموظفين المرشحين لخدمات المراكز اللاسلكية

وفي بغداد ثلاثون طالبة من جميع الألوية، ولها قسم داخلي وفي جملة معلميها استاذان من مصر. وقد عنيت وزارة المعارف برفع درجة التعليم في كلية الحقوق فقد كان عدد الطلاب فيها ٤٢، سنة ١٩١٩-١٩٢٠ تخرج منهم عامئذ عشرون. ثم اخذ عددهم في الازدياد فبلغ ١٧٤ سنة ١٩٢٢-١٩٢٣ تخرج منهم ٤٤ في تلك السنة. ثم تراجع العدد إلى ١٣١ طالبا في عام ١٩٢٥-١٩٢٦ تخرج منهم ٥٣ واستمر عدد تلاميذ كلية الحقوق يتناقص حتى نزل في سنة ١٩٢٧-١٩٢٨ إلى ٩٣ طالبا تخرج منهم ٤٦ وصار في سنة ١٩٢٨-١٩٢٩ ٦٠ طالبا تخرج منهم ٣١. وتعزو وزارة المعارف سبب هذا التناقص بالعدد إلى تشديدها في شروط الدخول. وهي في الواقع وان كانت على حق بقولها الا ان الأولى بها ان ترفع

هذه الكلية إلى مرتبة مرغوب فيها من لدن طلاب الحقوق بحيث لا يكون ارتفاع التعليم علة لتحويل الطلاب إلى سواها في الأمصار الأخرى. وكانت وزارة المعارف قد انشأت في سنة ١٩٢٥ في بناية دار المعلمات في بغداد مدرسة هي بمثابة روضة الاطفال، ثم شرعت في اصلاحها اصلاحاً كلياً، فاصبحت على احسن ما يرام. وفتحت في ذلك العام ايضاً ثلاث مدارس أخرى من هذا النوع وفي عام ١٩٢٦ انشأت مدرسة زراعية في الرستمية وتولت ادارة مدرسة الهندسة واخذتها على عاتقها. وزيادة على ذلك لم تغفل عن ارسال البعثات العلمية إلى الجامعات في سوريا واميركا وسواهما. وفي سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ صار لها في تلك المعاهد خمسة وثلاثون طالبا. ويؤخذ من تقرير وزارة المعارف عن سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ ان عدد طلبة البعثات إلى الخارج بلغ ٩٣ طالبا. عاد منهم ٤٦ طالبا، وانه سيرسل ايضاً في تلك السنة ٢٥ طالباً منهم ٥ للهندسة و٤ للزراعة و١ للرياضيات و٣ للطبيعات و٣ للتربية والاجتماعيات و٣ للتاريخ وواحد لدراسة الطب واثنان لاصول التدريس. ويذكر لوزارة المعارف ايضاً عدا عنايتها بالتعليم مساعدتها لبعض المدارس الوطنية والمشاريع الأهلية، ولا سيما تعليم الأميين والتدريس الليلي. والغاية من هذا المشروع نشر العلم والمعارف بدون اخلال بأشغال المداومين على هذه الدروس، وقد اقبل الأميون على المدارس الليلية اقبالا وافرا بحيث صار يراوح عددهم ما بين ٢٠٠٠ و ٢٢٠٠ بينهم ٢٠٠ او ٢٥٠ امرأة

وقد اشتركت وزارة المعارف والبلديات في الإنفاق على هذه المدارس، فكان ما يصيب الوزارة منها في سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ (١٣٦٥٠٠) روبية، وما يصيب البلديات المختلفة ١٦٠٠٠ روبية. ثم اضطرت وزارة المعارف ان تزيد في هذه التخصيصات في السنة التالية لاضطرار بعض البلديات إلى قطع ما عليها منها فصارت حصة المعارف منها ١٤٥٤٣ روبية ثم استمرت على ازدياد حتى بلغت ١٥٨٠٠ روبية. وعدا ذلك وضعت

وزارة المعارف قانوناً خاصاً صدقه المجلس النيابي لمساعدة المدارس الأهلية ، وقد بلغ ما انفقته في هذا السبيل ٤٣٥٥٠ روية في سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ . ولا يفوتنا الشكر أيضاً في هذه المناسبة للحكومة لما كان لها ايضاً من ايداد بيضاء على نشر العلم واصلاح التربية في العراق . فقد اسست منذ سنوات مدرسة حربية راقية تخرج منها لأول مرة ٤٦ جندياً برتبة ملازم ثان واحتفل في ٢ تموز سنة ١٩٢٧ بتخليفهم بمين الاخلاص . وارسلت بعثة عسكرية إلى انكلترا لدرس فن الطيران مؤلفة من ثمانية عشر تلميذاً ، وتتوي ايفاد بعثة اخرى يبلغ عددها ثلاثين طالباً ، وانشأت مدرسة تدريب للطيران فيها نحو خمسين تلميذاً للإرسال إلى انكلترا ، وزد على ذلك ان الحكومة نشطت حركة الكشف ، ومنحتها في سنة ١٩٢٤-١٩٢٥ مساعدة مالية قدرها ٥٠٠٠ روية ، واصبح عدد ابنائها في ذلك العام بتشويقها وبمساعدها نحو ٩٠٠ كشف . ثم تقدمت حركة الكشف في العام الأخير فبلغ عدد الطلاب ٩٢٧ وعدد الكشف ٩٨٨٧ . وفضلاً عن ذلك لم نحرّم الحكومة المدارس الاهلية مساعدتها . وفضلاً عن مساعي وزارة المعارف والحكومة بنشر العلم ورفع مناره فإن العراقيين انفسهم قد قدروا حاجتهم وحاجة ابناء العصر الحاضر إلى العلوم فتهاوت ابناءؤهم عليها ، ولما لم يروا في بلادهم معاهد للعلوم العالية لم يحجموا عن السفر في طلبها ، واكبر دليل محسوس على النهضة العراقية العلمية نراه بتزايد الطلاب العراقيين في سوريا سنة فسنة فقد كان عددهم في الجامعة الاميركية في بيروت سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ (١٤٢) تلميذاً ثم ازداد هذا العدد في هذه الجامعة وسواها ولا سيما في لبنان زيادة محسوسة حتى قدروا عدد طلاب العراق في خارج هذا القطر بثمانمائة تلميذ يطلبون العلوم والفنون العالية في انحاء العالم

تقصير العراق بالمعارف : ترى في هذا الايضاح كيف تقدم العراق علمياً تقدماً محسوساً في عهد حكومته الوطنية ، ومع ذلك فهو لا يزال كثير البعد عن المقام العلمي الذي يجب أن يتبوأه ، فانه عدا قلة المدارس الابتدائية والثانوية بالنسبة إلى عدد الشعب ،

لا تزال العلوم العالية في معاهد العراق ما بين معدومة وضعيفة : وهذه كلية الحقوق فقد رأيت ان عدد طلابها أخذ يتناقص في الأعوام الأخيرة ، كما ان مدرستي الصنائع لا ترضى حالتها ولا سيما مدرسة الموصل ، والداعي لهذا التقصير هو قلة المخصص للمعارف في ميزانية الدولة وعدم زيادته منذ قيام الحكومة الوطنية إلا قليلاً كما يتضح ذلك جلياً في الجدول الآتي :

السنة المالية	المخصصات بالروية للمعارف
١٩٢٠-١٩٢١	١٦٨٥٠٠٠٠
١٩٢١-١٩٢٢	٢٦٠٧٠٤٤٦٠
١٩٢٢-١٩٢٣	١٦٩٥٣٦٩٠٨
١٩٢٣-١٩٢٤	١٦٨١١٤٤٧١
١٩٢٤-١٩٢٥	٢٦٢٦٧٥٨٠
١٩٢٥-١٩٢٦	٢٦٢٨٧٤١٠١

ومعلوم ان ٢٠٢٨٧٠١٠١ روية التي ارسدت لوزارة المعارف في سنة ١٩٢٦ تعادل ١٧٦٠٣٩٢ جنيه انكليزياً ، وهو مبلغ قليل جداً لقطر مثل العراق واسع الارحاء فقير بالعرفان ، متعدد السكان يبلغ عدد اهله نحو من ثلاثة ملايين . ويتضح ذلك جلياً بالمقابلة بين هذا المخصص وعدد سكان العراق وبين ما يقابله في ميزانية فلسطين وفي احصاء عدد سكان فلسطين : فقد جاء في ميزانية حكومة فلسطين عن سنة ١٩٢٨ ان المخصص للمعارف بلغ ١٤٣٦١٩ جنيه انكليزياً . وجاء في الإحصاء الرسمي لسكان فلسطين لغاية عام ١٩٢٧ ان عدد سكانه بلغ ٨٠٠ الف نسمة وبمقتضى ذلك تكون مخصصات المعارف في فلسطين هي بالنسبة لسكان القطرين ثلاثة امثال مخصصات العراق وزد على ذلك ان حاجة العراق للعناية بالمعارف عناية اشد تظهر جلية بالمقابلة بينه وبين البلاد الأخرى

وقد بلغ عدد الطلاب في مدارس العراق بموجب احصاء وزارة المعارف في العراق

سنة ١٩٢٥-١٩٢٦ ما يأتي	عدد	عدد المدارس
طلاب المدارس الابتدائية الرسمية	٢٢٧١٢	٢٢٨
" الثانوية "	٥٨٣	٥
" الاهلية "	١٢٣٤٤	٤٥
" الكتاتيب "	٦٩٢٥	
	٤٢٥٦٤	

وذلك عدا المدارس الاجنبية ، وهذه قليلة العدد في العراق ولا تضم عددا مذكورا

وهي ١١ مدرسة فقط توزع كما يلي :-

اميركية	افرنسية	للذكور	للإناث
١	٢	١	٢
٢	٢	٢	٢
٣	١	١	٣
٦	٥	٤	٧

اما احصاء المدارس والطلاب في الجمهورية اللبنانية سنة ١٩٢٦ فهو ما يأتي :

عدد المدارس	عدد التلاميذ
المدارس الرسمية	١٤٤
" الاجنبية "	٦٠٠
" الاهلية "	٣١٧
	١٠٦١
	٩٤٣٢
	٣٥٠٠
	٥٩٣٠٤
	٧١٩٣٦

وان لبنان الذي فيه نحو ضعفي ما في العراق من طلبة لا يزيد بالمساحة والسكان عن ولاية من ولايات العراق . ويظهر ان حكومة العراق عازمت على تلافي هذا القصور فقررت مبدئيا ابلاغ ميزانية المعارف إلى خمسة ملايين روية حسبما جاء في جريدة الف باء (١٣ حزيران سنة ١٩٢٩)

انتظام مناهج التربية وادارة التعليم : العراق حر مطلق في تعليم وتربية ابنائه وهو يأتي بالبدع في هذا السبيل ، بل ان وزارة المعارف في العراق هي اشد الوزارات حرية بالتصرف لا يصدمها انتداب ولا يضيق عليها سلطان . وقد كان ساطع بك الحصري الذي تولى وزارة المعارف ثم مديريتها مدة على وفاق تام مع مستشاره الانكليزي وعلى حرية كاملة في العمل ، وله يرجع الفضل الاكبر في ارتقاء معارف العراق . وحذا لو ان الحكومة العراقية لم تجر وراء العاطفة (التي ترمي إلى ان يقوم ابناؤها مقام الغريب بالوظائف) وتنزل مرتبته . وليس لي ان اتقد العراقيين لتمكن هذه الروح منهم ، روح استتقال تبوء الغريب المناصب في حكومتهم فهي فطرة في البشر . غير اني اربدهم اكثر تسامحا ولا سيما مع اولئك الذين شاركوهم بوضع اسس حكومتهم ، واريدهم ايضا اكثر تساهلا في هذا الشأن مع السوري خاصة : فإن ابن الشام ما كان يفرق بين العراقي وبين ابن سوريا في عهد دولته عقب الحرب الكبرى . وهو لا يفتأ يرى نفسه غير غريب في العراق . فقد القيت محاضرة في بهو المجمع العلمي العربي في دمشق عن العراق ، وذكرت فيها كلمات نفيداني كنت غريبا في بغداد ، وما نزلت من على المنبر الا والتف حولي جمهور غفير من الوطنيين الأدياء ونادوا بصوت واحد (كلا ، كلا ، ليس السوري غريبا في العراق فنحن كلنا عرب واصحاب وطن واحد وان فرقنا السياسة) .

على انه مع ذلك ليس في وظائف العراق من السوريين العدد الذي تستتقل كثرته ، فاذا استثنينا الاساتذة والاطباء الذين تطلبهم حكومة العراق بنفسها من البلاد السورية ، لا نجد في حكومة العراق إلا بضعة عشر سوريا في الوظائف الأخرى وهل تضيق العراق على وسعها ؟ او هل تضيق صدور العراقيين على رحبها عن اعتبار هؤلاء مواطنين ، وهم مع ذلك قد تجنسوا بالجنسية العراقية ؟

على ابن فضل وزارة المعارف في العراق يظهر جلياً بالمقابلة بين مخصصات تلك الوزارة وبين اتساع الخدمات التي قامت فيها ولا سيما مقابلة الزيادة القليلة في تلك المخصصات بالزيادات الوفرة التي حصلت في عدد المدارس وانتظام شؤونها : فقد بلغت الزيادة في الميزانية من سنة ١٩٢٠ الى سنة ١٩٢٦ نحواً من اربعمائة الف روبية ، تعادل اربعة وثلاثين الف جنيه انكليزي . وهي لعمرى زيادة لا تذكر ازاء تقدم المعارف في العراق في خلال هذه السنين . فإن نسبة الزيادة في المخصصات للمعارف تعادل ٢٢ في المائة ، في حين ان الزيادة في عدد تلاميذ المدارس الابتدائية بلغت ١٧٥ بالمائة ، وفي تلاميذ المدارس الثانوية بلغت ٤٢٥ في المائة ، وفي تلاميذ دار المعلمين بلغت ٢٣٣ في المائة . ويرجع الفضل في ذلك إلى الجهود العظيمة والعناية التي بذلت لأجل استثمار المخصصات الموضوعة في الميزانية وانفاقها في محلاتها ولا سيما في امرين اساسيين وهما (اولاً) تنقيص نفقات الادارة (ثانياً) تخفيض عدد المدرسين ، وبالاقتصار على الاكفاء منهم . على ان ارتفاع المعارف في العراق يظهر في الاكثر ليس باحصاء المدارس والتلامذة ، وانما هو بانتظام الجداول المدرسية ، وفي تطبيق تلك البرامج تطبيقاً جيداً وإن الآمال الكبرى المعقودة على المعارف في بلاد دجلة والفرات ليست مستندة على ما في العرفان من فوائد وحسب ، بل قائمة بالأكثر على ما في التربية القومية الوطنية ، التي تطبع برامج المدارس العراقية بطابعها الحر ، من النتائج الباهرة . والذي تبتهج له النفوس ايضاً في العراق حصول تقدم كبير بتطبيق منهج التربية والدراسة الرسمية في المدارس الاهلية ، فإن البعض من هذه المدارس اخذ برنامج نظارة المعارف وتمشى عليه ، كما ان ست مدارس اهلية اشتركت في الامتحانات العامة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ وما بعدها

والذي يسر اكثر من ذلك هو تفوق مدارس المعارف على المدارس الاجنبية الافرنجية سواء اكان في مناهج التربية والتعليم او في تطبيق تلك المناهج .

وكذلك تفوقها على المدارس الاهلية غير الرسمية . فقد بلغ عدد هذه المدارس عدد الكتاتيب ٤٥ في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ . فيها ٤٦٧ معلماً و ١٢٩٠٠ طالب . ثم استمر عددها على ما هو في السنة التالية ، ولكن نقص عدد اساتذتها الى ٤٣٦ ونقص عدد طلبتها الى ١٢٣٤٤ ؛ وما ذلك إلا لأن تقدم المدارس الرسمية تقدماً محسوساً اثر في نصيب المدارس الاهلية

والذي يلاحظ في المدارس الاهلية العراقية ، ان اكثرية الطلاب فيها هم من غير المسلمين خلافاً للمدارس الرسمية ، وان هذه الاكثرية تتألف في الدرجة الأولى من الاسرائيليين ، ثم المسيحيين . فإن ١٢٩٠٠ طالب الذين كانوا في المدارس الاهلية في سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ كانوا يتوزعون على الطوائف على هذه النسبة : ٧٧٦٠ اسرائيلياً و ٣٢٠٧ مسيحيين و ١٩٢٦ مسلماً .

على ان التلاميذ المسلمين وان كانوا في المدارس الرسمية اوفر من سواهم عدداً ولكنهم في الحقيقة لا يزالون اقلية في تلك المدارس اذ اوعى في ذلك احصاء نفوس الطوائف في العراق . ففي مدرسة مدينة خانقين الرسمية مثلاً ستون تلميذاً اسرائيلياً بجانب مائة تلميذ مسلم فقط . فالمسلمون في تلك المدرسة وان كانوا اكثرية ولكنهم في الواقع اقلية فاحشة بالنسبة لما في خانقين من اقلية يهودية بجانب اكثرية مطلقة اسلامية .

ويا ليت شعري هل اتفق الذين قال نبيهم (اطلبوا العلم ولو في الصين) على ان يبقوا في دول الشرق الاسلامي سواء اقلية في المعاهد العلمية ؟

الفصل الثاني

عامة العراق السياسية

١ : العراق في عهد الاحتلال العسكري

احتل الانكليز العراق خلال الحرب العامة فبدأوا ذلك بالاستيلاء على البصرة سنة ١٩١٤ وانتهوا بدخول الموصل سنة ١٩١٨ . وعهدوا بإدارة شؤون العراق الى مكتب الهند والحكومة الهندية وجي' اليه بموظفين من الهند وبنقود هندية اتخذت اساساً للتعامل .

وكانت سوريا في اثناء ذلك قد أعلنت استقلالها ؛ وبايعت فيصلاً بن الحسين ملكاً عليها ، واتخذت فكرة تحقيق الامبرطورية العربية هدفاً لها .

وكان في جملة القابضين على دفة السياسة السورية فريق من العراقيين المثقفين خدموا الثورة العربية ، فنظر اليهم السوري كموطنين : لأنه لم يكن ليفرق ويميز بين ابن سوريا والعراق او الحجاز ، وانما هم كانوا بنظره سواء ما دامت الجامعة واحدة والهدف واحد . وفضلاً عن ذلك كان السوري وقتئذ ، وهو مطمئن الى ما حازه من استقلال ، يرنو بعينيهِ الى شقيقهِ العراق وفلسطين ، ويتطلب ان يتم الاتحاد بينه وبينهما ، ويعطف على قضيتهما . وساعد وجود بعض ساسة العراق في خدمة الحكومة السورية على ظهور ميل شديد في بلاد الشام لتحرير اهل دجلة والفرات ، وعلى مد يد المساعدة اليهم للوصول الى الاستقلال .

ومن جهة اخرى فإن جرائد العراق كانت قد نشرت في سنة ١٩١٨ مبادئ الرئيس ويلسن التي بلغت الى مجلس الشيوخ العراقي واعلنت ايضاً التصريح البريطاني الافرنسي (٨ نوفمبر ١٩١٨) الذي يعلن اتفاق انكلترا وفرنسا على تأسيس حكومات وطنية للشعوب المحررة من الترك . فتحركت على اثر ذلك النعرة

الوطنية في العراق لما في هذا التصريح من الموافقة للمبادئ الانسانية التي زعم الحلفاء انهم يخوضون الحرب لأجلها ، واخذت الالسنه والصحف تلهج بالاستقلال وتعتقد البحوث حول الحكومة العراقية المنشودة و كيفية تشكيلها . وكانت جمعية العهد العراقي التي اسسها بعض ساسة وضباط العراق المقيمين في سوريا تدبر دفة الحركات الوطنية في العراق متوخية استقلاله دون انتداب ، وكان المؤتمر السوري في دمشق قد أعلن سنة ١٩٢٠ تأليف حكومة عربية مستقلة وكانت في عداد اعضائه مندوباً عن بيروت ، وعقد فريق من ساسة العراقيين مؤتمراً آخر في دمشق قرروا فيه تأسيس حكومة مستقلة في العراق على ان يكون ملكها الامير عبد الله اخا الامير فيصل ملك سوريا . ثم ازداد سخط العراقيين حينما أعلنت بريطانيا العظمى قبولها الانتداب الذي خصها به مؤتمر سان ريمو ، وجاء تصلف بعض العسكريين المحتلين ووفرة الموظفين منهم بالإضافة الى طيش الكولونيل ولسن المندوب السامي واستبداد الكولونيل لينجمن حاكم المنطقة الشالية مذكياً النفرة العامة ومثيراً للعواطف . فنشبت الثورة سنة ١٩٢١ واتحد فيها العراقيون سنيهم وشيعيهم على الجيوش المستعمرة ، وابلوا فيها بلاء حسناً . ولكن لما لم يكن للعراق حول يخوله الوقوف للنهاية في وجه بريطانيا العظمى قاهرة جبارة الدول اخذت الثورة بالقوة . ومع ذلك فإن انكلترا لم تترك للعاطفة وحس الانتقام سبيلاً الى عقابها ، بل اتخذت من شوب نار الثورة ادلة على عدم الرضاء وبرهاناً على وجوب تغيير الحكم . ولما كانت تعلم بالبداهة ان الشغب لا تحكم في هذا العصر بالقوة والقسر ، شرعت تدرس وتبحث الوسائل التي تهدئ فيها عواطف العراقيين وتؤمن رضاهم وتحفظ في نفس الوقت مصالحها . وكان البرلمان الانكليزي يحمل وقتئذ على الحكومة ناقماً عليها لما تبذله في سبيل حكم العراق من اموال زاخرة . وكان المتحجبون للغرب من جهة اخرى ، مثل الكولونيل لورنس والمس جرتربل يسدون النصح اليها بمنح الاستقلال للعراق ، كما ان

معتمدها السياسي السربوسي كو كس* بسط اليها في سنة (١٩٢٠) كيف ان الاتجاه العام العراقي يميل لإنشاء حكومة ذاتية يتولاها العراقيون انفسهم بالفعل بمعاونة مستشارين. فقرر رأي انكلترا على تحقيق هذه الامنية: واعلنت اولاً تأسيس الحكومة العراقية الموقته تحت رئاسة عبد الرحمن النقيب كبير الاسرة الكيلانية وقتئذ، ثم باشرت في العام التالي اعداد العدة لتأليف الدولة العراقية وقد اشتدت المحاورات في صحف العراق وانكلترا حول العرش والمرشحين له، وكان الملك فيصل بعد ان خسر تاج سوريا يتجول في اوربا، ولما تم له التفاهم مع بريطانيا العظمى جا. الى بغداد سنة ١٩٢١ مجيباً دعوة انصاره فيها فاستقبل استقبالاً فخماً اشار الى تعلقهم في شخصه. وقرر حينئذ اخوه الأمير عبد الله ان يسحب ترشيحه.

وشرع جلالة الملك فيصل يحضر الاجتماعات ويعلن برنامجاً سياسياً ويخطب بشأن سياسة العصر الحاضر؛ فقرر مجلس الوزراء مبايعته ملكاً على الطريقة الدستورية الديموقراطية.

وكان في النية طرح هذا الأمر على مجلس ينتخب بمقتضى القانون العثماني غير ان عملاً كهذا يحتاج الى بضعة أشهر، ولما كان الإسراع ضرورياً لجأوا الى طريقة الاستفتاء العام. وكانت النتيجة نجاح الملك فيصل نجاحاً كبيراً بحيث اتيح له نيل ٩٨ في المائة من مجموع الاصوات وتوج ملكاً على العراق في ٢٣ آب سنة ١٩٢١ واعترفت به بريطانيا العظمى

٢: الدولة العراقية والمعاهدات الانكليزية

قبل ان يعتلي الملك فيصل عرش العراق جرت مداولات عديدة مع انكلترا

* [Sir Percy Cox] حينما اعلنت الحرب العظمى انتدب السربوسي كو كس رئيساً للحكام السياسيين لغرفه D في الحملة الهندية الموجهة لفتح العراق. ثم عين بعد ثورة ١٩٢٠ مندوباً سامياً لحكومته بريطانيا العظمى في العراق.

لأجل تغيير شكل الانتداب واستبداله بمعاهدة، ثم حصلت مفاوضات طويلة اسفرت عن عقد المعاهدة الأولى في ١٠ تشرين اول سنة ١٩٢٢ التي اوجدت الكيان الحالي للعراق. ومدة هذه المعاهدة عشرون سنة وهي تخول انكلترا الدفاع عن العراق. وتوجب على العراق لقاء ذلك قبول الإرشاد والمساعدة. ولم يمر عقد هذه المعاهدة بسلام، بل احدثت المفاوضة بشأنها أزمة وزارية خطيرة كادت تؤدي الى قيام البريطانيين بحكم العراق مباشرة لولا ان تقدم المرحوم السيد عبد الرحمن النقيب واستلم زمام الامور، وادار البلاد بحكمة وحزم، فانقذها من ثورة جديدة بابرامه العهدة باسم العراق.

ولم تجرأ الحكومة العراقية يومئذ على عرض هذه العهدة على البرلمان، فهاطلت في اجراء الانتخابات النيابية. ومع ذلك فإن المعارضة التي تولى امرها اذ ذاك ياسين باشا الهاشمي وحزبه المعروف باسم حزب الشعب ثار تأثيرها؛ وظلت تعمل وتطالب حتى نزلت الحكومة العراقية عند ارادة الشعب وبدى بانتخابات المجلس النيابي الاول وهو المجلس التأسيسي. وفي سنة ١٩٢٣ عقد بروتوكول عدل هذه العهدة مسaire لعواطف الشعب العراقي؛ فجعلها تنتهي بدخول العراق كعضو في جمعية الأمم، على ان لا تتجاوز هذه المدة اربع سنوات ابتداءً من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا. وبما ان معاهدة لوزان بدى العمل بها منذ سنة ١٩٢٤ اصبحت تنتهي هذه المعاهدة في عام ١٩٢٨. ولما اجتمع المجلس التأسيسي عام ١٩٢٤ كان اول امر عرض عليه المعاهدة البريطانية العراقية، فلاقى معارضة شديدة من حزب الشعب ومن شبيبة الأمة العراقية وصحافتها الحرة. وقد طلب المعارضون رد المعاهدة فانتصب لمعارضتهم مؤيدوها، وتراشقوا بالكلام ثم تضاربوا بالأيدي وكادت ساحة المجلس تنقلب الى ميدان قتال لو لم تتدارك الحكومة الامر وتستعين بقوة الجيش. وكان المندوب السامي الانكليزي قد انذر الحكومة والمجلس بإعلان الحكم المباشر اذا لم يصادقوا على المعاهدة، فاضطر المعارضون

للتخفيف من غلوئهم ، واضطر البرلمان للمصادقة على دستور مؤلف من ١٢٣ مادة . وبمقتضى المعاهدة والدستور تأخذ بريطانيا العظمى على عاتقها التبعة في ترقية العراق والمحافظة على حقوق الأجانب والاقليات فيه وتوافق على تقديم المستشارين اللازمين له وتؤيده حربياً ومالياً كما تعززه في علاقاته الأجنبية وتساعد في الحصول على عضوية جمعية الأمم .

ولقاء ذلك توافق دولة العراق على تعيين المستشارين ، وعلى ان تسترشد بإرادة صاحب الجلالة البريطانية الصادرة بواسطة المندوب السامي البريطاني وذلك في الشؤون الهامة التي لها تأثير على التعهدات والتبعات والمصالح الدولية والمالية الخ ويعين المستشارون الإنكليز من قبل جلالة ملك العراق ويرجعون الى الوزارات في بغداد ، او الى الحكام الإداريين في سائر الألوية عملاً بالمعاهدة التي تجعلهم في خدمة حكومة العراق ومسؤولين تجاهها لاتجاه المندوب السامي

ولما وجدت انكلترا ان كلمة انتداب يكرها العرب . لأنها تطلق ايضاً على العشائر الهمجية في افريقيا ، ولما يذكره العرب من عهود منقوضة في قضية مواعيد الخلفاء بالوحدة العربية لاح للبريطانيين ان يؤلفوا حكومة الملك فيصل ويعترفوا بها فيقضوا بذلك على كلمة انتداب إذ يدخل العراق بمرتبة الحليف . ولما كانت جمعية الأمم لا تعرف غير الانتداب مبدءاً للحكم في البلاد المسلموكة عن تركيا صار على انكلترا ان توافق بين نظريتها ونظرية جمعية الأمم . وان تجرأ الى جانبها . فوقف اللورد بارمور أمام اللجنة في ١٩ ايلول سنة ١٩٢٤ وقال :

« ان العراق تقدم كثيراً عن الحد المرسوم في المادة ال ٢٢ من عهد جمعية الأمم ولذلك بات شكل المراقبة التي تنص عليها تلك المادة غير ملائم لحكم ذلك القطر ، فالعاهدة (بين انكلترا والعراق) والوثائق التابعة لها تضع بريطانيا تجاه العراق في موقف مبهم فتضطر بريطانيا العظمى لأن تخرج عن واجبها الذي وضعته جمعية الأمم . » وقد صارت جمعية الأمم بهذا التصريح تجاه امر واقع فلم

يسعها الا ان تقر انكلترا على عملها وتصادق على اجراءاتها في العراق . وقد اراد البريطانيون بعدئذ ان يظهروا احترامهم للعاهدة وعدم تدخلهم بشؤون البلاد « ولو ظاهراً » فتركوا الامر للحكومة ومستشاريهم المنبشرين في الوزارات وكل دائرة من دوائر الحكومة الرئيسية ، وعمدوا من جهة ثانية للتفريق بين اعضاء البرلمان والاحزاب حتى تمكنوا من ايجاد حزب ثالث هو حزب الوسط الذي كان يرأسه معالي رشيد عالي بك الكيلاني . وفرقوا بين حزب الشعب نفسه وأضعفوا عقيدة بعض اعضاء حزب التقدم الحكومي .

فكان هذا العمل مقدمة كبرى لنجاح البريطانيين بتنفيذ المقررات التي اصدروها باسم جمعية الأمم بتاريخ ١٥ كانون الأول سنة ١٩٢٥ والتي تبقى الموصل بموجبها عراقية بشرط ان يمد في اجل الانتداب على العراق الى ٢٥ سنة . فتمكنوا بهدوء من ابرام العاهدة الجديدة في ١٣ حزيران سنة ١٩٢٦ طبقاً لهذه المقررات ، على ان يعاد النظر في احكامها كل اربع سنوات مرة لتعدل بما يطابق حالة العراق . ونجحوا من جهة ثانية في حمل البرلمان العراقي على ابرامها بعدمناقشة شديدة . وكان صنائع الانكليز يهيمسون في آذان النواب ان بريطانيا تتنازل لتركيا عن الموصل اذا لم يقبل المجلس بإبرام العاهدة الجديد . وقد ينقلب الامر لتحويل المعاهدة الى انتداب على العراق وضياع حقوقه الاستقلالية . فاضطر مجلس الامة الى ابرام المعاهدة الثانية مكرهاً خائفاً من وعيد البريطانيين وتهديدهم . وهنا قام البريطانيون بتمثيل الدور الثالث : فأبرموا في ٢٦ ايلول سنة ١٩٢٦ معاهدة انقره المعروفة التي تركت بموجبها الموصل الى العراق . وصار العراق يعلق الآمال الكبرى على تحويل المعاهدة التي بينه وبين بريطانيا العظمى : فإن بروتوكول نيسان سنة ١٩٢٣ حدد مدة انتهائها بدخول العراق كعضو في جمعية الأمم . على ان لا تتجاوز هذه المدة اربع سنوات ابتداء من تاريخ ابرام الصلح مع تركيا . وبما ان معاهدة لوزان عقدت سنة ١٩٢٤ أصبحت المعاهدة الانكليزية

العراقية تنتهي في عام ١٩٢٨ . وقد سافر لهذه الغاية الى اوربا فلندن جلالة الملك فيصل في شهر اغسطس سنة ١٩٢٧ . ثم انضم اليه فخامة رئيس الوزارة وقتئذ جعفر باشا العسكري . واهم ما كانت ما تدور عليه المباحثات في لندن يتناول المسائل الآتية :

- (١) الاعتراف باستقلال العراق اعترافاً صحيحاً
- (٢) ادخال العراق في جمعية الامم
- (٣) اطلاق يد الحكومة العراقية في قرار مشروع التجنيد الاجباري
- (٤) تحديد المصالح البريطانية في العراق تحديداً صريحاً يساعد على ان لا يقع اصطدام بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية
- (٥) التمثيل الخارجي بمعناه الصحيح .

وكان يرجح ان المعاهدة الجديدة بين بريطانيا والعراق ستسوى بسهولة تسوية تكون في مصلحة العراق . . غير ان ماجريات المفاوضات دلت على وعورة هذا السبيل . وقد فتح هذه الحادثات في لندن رئيس وزارة العراق جعفر باشا العسكري مع رجال وزارة المستعمرات وبعض ممثلي وزارة الخارجية ، وكان جلالة الملك فيصل لا يزال في فرنسا . ثم انضم جلالاته الى رئيس وزارته وبدأت المفاوضات بصورة رسمية منذ صباح ٢٦ تشرين اول سنة ١٩٢٧ ، ثم مرت ادوار مختلفة فكانت المداولات اثناءها تنقطع تارة وتستأنف اخرى . واستمرت هكذا حتى اواخر شهر تشرين الثاني دون ان يوفق الفريقان الى ايجاد قاعدة للحل . فقد كانت شاقة في اوائل تشرين الثاني ثم اصبحت بعد ذلك حرجية الى درجة انها كادت تنتهي بالفشل . ولما ضاق ممثلو العراق ذرعاً غادر جعفر باشا العسكري لندن في ٢٧ نوفمبر الى بلاده بعد ما قطع المفاوضات واعلن انه سيستقيل من رئاسة الوزارة نافضاً يده من كل تبعة قد تنتج عن سياسة التشدد . ثم لم يلبث البرق ان انبأنا ثانية برجوع جعفر باشا العسكري من ثغر الاسكندرية الى لندن

بناء على استدعاء جلالة الملك فيصل له وان جلالاته غادر عاصمة بريطانيا العظمى في ٥ كانون الاول سنة ١٩٢٧ قاصداً بغداد . وقد طرأ هذا التبديل على اثر المأدبة التي اديتها الوزارة البريطانية لجلالة الملك فيصل بمناسبة مفادرتة لندن : فقد حضر هذه المأدبة اعضاء الوزارة الموجودون في لندن وغيرهم من كبار رجال الحكومة واقطابها فتناول الحديث المفاوضات والصعوبات القائمة في وجه المعاهدة ، فتبسط جلالاته بالكلام مبيناً ضرورة التفاهم . وكان لكلامه النفوذ الكبير ، فخرجت المفاوضات بين لحظة واخرى الى ميدان التفاهم ، وانتقلت من يد وزارة المستعمرات الى يد هيئة الوزارة ، واستؤنفت المفاوضات في ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٧ . ويرى العارفون ان لهجوم الوهابيين على الحدود العراقية علاقة باستدعاء الملك فيصل الفجائي لوزير جعفر باشا . وهم يستندون في التدليل على صحة هذا الاستنتاج لوقوع هذا الاستدعاء السريع عقب ورود البرقيات عن هجوم الركب الوهابي على مخفر أبصية . وعن استعداد فيصل الدويش شيخ القبائل الوهابية في شمالي نجد لمهاجمة الرخيمة على الحدود العراقية . وذهبت جريدة (وستمنستر غازيت) هذا المذهب وقالت في تاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٢٧ (ان السبب الاكبر في امضاء المعاهدة العراقية الجديدة في آخر لحظة يرجع حسب اعتقاد بعض الدوائر الى ازدياد قوة الوهابيين على حدود العراق الجنوبية)

ولايسعنا نحن الا ان نشار كهم في هذا الرأي وان نعتقد زيادة على ذلك ان اعتداء الوهابيين على العراق ، اثناء وجود الملك فيصل في لندن لأجل تجديد المعاهدة ، قد جرى عن تدبير وقصد للتخفيف من غلواء العراقيين . ولقد جرب الانكليز غير مرة هذا الضرب من الاكراه السياسي وحدث في شرقي الاردن مثل ما حصل في العراق : فالمعاهدة الانكليزية الاردنية التي قضت مدة طويلة في دور التردد لم تلبث ان خرجت للميدان موقعة من ممثلي الحكومتين حينما زجر الوهابيون على ابواب الشرق العربي (برقية ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٢٨) . على ان

الانكليز اذا كانوا ابرياء من هذه التهمة فيحتمل ان يكون جلاله السلطان عبد العزيز بن السعود، الحريص على ان لا يبلغ العراق بغية من الاستقلال والاطلاق ولاسيا في الجندية، هو الموعز لتابعه فيصل الدويش بالم هجوم على حدود العراق. وعلى كل فقد نجح خصوم العراق بحرمانه من الحصول على ما كان يعقده من آمال كبيرة في تلك المعاهدة. فقد كان من اهم ما يدور عليه البحث في لندن التحاق العراق بجمعية الامم، فلم يوفق العراقيون بذلك وانما تحدد هذا الموعد الى اربع سنوات اخرى. وكذلك كان شأنهم في المسألة الثانية المهمة وهي قضية الامتيازات الأجنبية. فقد اعتذرت بريطانيا العظمى عن الغائها بانها لا تملك وحدها حق الموافقة على هذا الإلغاء. وفي نهار الاربعاء الواقع في ١٤ كانون اول سنة ١٩٢٧ تم توقيع هذه المعاهدة وقد وقعها المستر اورمبسي جور و كيل المستعمرات عن بريطانيا العظمى وجعفر باشا العسكري عن حكومة العراق. وما عرف في العراق فحوى هذه العهدة حتى بلغ التأثير اشد في الحكومة وبين الشعب؛ ذلك لأن العراقيين كانوا ينتظرون بفارغ الصبر حلول عام ١٩٢٨ حيث يتسنى لهم، على ما وعدت انكلترا، حق التمثيل في عصبة الأمم ونيل الحرية الداخلية الكاملة والاستقلال التام. ولكن خاب ظنهم، ورأوا في العهدة مواعيد جديدة معلقة، فقدم ياسين باشا الهاشمي وزير المالية وزعيم حزب الشعب ورشيد عالي بك الكيلاني وزير الداخلية ووكيل رئيس الوزارة وزعيم حزب الوسط استقالتهما فقبلت. وامرهما جلاله الملك بالترتيب وادارة امور البلاد ريثما يعود رئيس الوزارة جعفر باشا العسكري. وقد قالت جريدة الكشاف المصرية عن معاهدة سنة ١٩٢٧ ما يأتي «وقد قلبنا تلك المعاهدة وقلبها الناس معنا فلم نجد فيها شيئاً جديداً من قبيل الاستقلال والتحرر من النير الاجنبي الا اعتراف انكلترا بان العراق مستقل وذو سيادة» وابتدت هذه الجريدة مخاوفها من ان تكون هذه العهدة اساساً للعهد الانكليزية المصرية التي كانت على وشك ان تعقدين الامتين،

وانكرت على انكلترا معاملة مصر كالعراق لما بينهما من مرتبة في التقدم الاجتماعي. ثم لم يلبث ان اعلن مشروع معاهدة مصر المذكورة فكان اسوأ تأثيراً على المصريين من سواه فاجمعوا على رفضه ايضاً. على ان العهدة العراقية الانكليزية هي مع ذلك في لغة السياسة، وبحسب تصريحات الساسة الذين تعاونوا على وضعها، حسنة مرضية. فإن بعض صحفيي الاستانة قابلوا السر هنري دويس معتمد انكلترا اثناء مروره بعاصمة آل عثمان عائداً الى بغداد وسألوه عن المفاوضات بين انكلترا والعراق فقال: (لقد انتهت المفاوضات وتم الاتفاق على تجديد المعاهدة بما يلائم مصلحة العراق. واني اؤكد لكم انه ليس لبريطانيا من هذه المعاهدة الجديدة غرض خفي اللهم الا النهوض بالعراق الى مصاف الأمم الراقية)

وكذلك لما وصل الى بيروت رئيس وزارة العراق (٣٠-١٢-١٩٢٧) ليركب السيارة الى بغداد قابله احد محرري جريدة الاحرار وسأله عن رأيه في العهدة الجديدة فاجاب:

(نعم إن العراق لم يحصل في هذه المعاهدة على كل ما يريده من حرية واستقلال ولكن هناك تعديلات محسوسة توصلنا اليها وتبشرنا بقرب حصولنا على كل ما يبتغيه العراقي من الآمال)

(ان هدف الأمة العراقية وهدفنا هو الاستقلال التام. وأظن أننا سنقتحم كل المصاعب للتوصل إلى غايتنا المقدسة.)

فقال المحرر: ولكننا لاحظنا ان المادة السادسة من العهدة الجديدة تحتم على حكومة العراق تنفيذ بعض عهود دولية، وأهمها عهد عصبة الأمم بينما المادة الثانية والعشرون من عهد العصبة يفرض الانتداب على الاقطار المسلحة عن الحكومة العثمانية ومن جملتها العراق: فما رأيكم بذلك؟ فأجاب فخامته: (لقد صرحت في عدة مواقف، وبصورة رسمية وخاصة أن العراق لا يعترف ولن يعترف بالانتداب. وان علاقتنا مع بريطانيا

ليست سوى علاقات حليف بحليفه. وقد جرت محادثات رسمية بيننا وبين حكومة لندن في هذا الصدد قبل إبرام المعاهدة. فأعلنت الحكومة البريطانية ان علاقاتها بنا — من جهة عهد عصبة الأمم — إنما هي علاقات تحالف وليست علاقات انتداب. ولم يحدث حتى الآن اي حادث يبعث فينا شيئاً من الخوف، أو يدلنا على ان هناك أية فكرة توجب الربب والشكوك (٥٠هـ)

وتحدث جعفر باشا ايضا إلى مراسل التيمس في البصرة وقال (بالنظر إلى مركزنا الجغرافي فإنه لا يخطر لي مطلقاً أن آسف على ان تكون العراق صديقة وحليفة صادقة لانكلترا، وكلنا نريد استقلالاً تاماً للعراق ولكن بالتدرج حتى نصل إلى إدارة حكيمة للشؤون السياسية وإلى الوحدة القومية وتنظيم القوى الوطنية. وان انكلترا التي لم تحتل بعدها في وقت من الأوقات (كذا) هي خير من يساعدنا على ذلك. (٥١هـ) ولكن رغم هذه التصريحات السياسية المشبعة بالتفاؤل الحسن اضطر جعفر باشا بعد وصوله لبغداد للاعتزال عن الحكم: فقد عقد الوزراء عدة جلسات وتذاكروا في الموقف الحاضر فكانت آراؤهم متناقضة كل التناقض: فياسين باشا ورشيد عالي بك لم يكونا يوافقان جعفر باشا على رأيه في العهدة الجديدة، والتعديل الذي أدخله على الاتفاقين العسكريين. وجعفر باشا نفسه كان لا يجيد عن رأيه فقرر الوزراء عندئذ الاستقالة ووضعوا نصاً لها رفعه جعفر باشا إلى جلالة الملك قبلها، وشرع جلالة الملك يفاوض رؤساء الأحزاب لتأليف الوزارة فكانت آراؤهم مختلفة وبالأخص حزبا الشعب والمعتدل: فإنها كانا يعتقدان عدم استطاعتهما الاشتراك بوزارة تصادق على العهدة. فقرر رأي الملك أن يكلف عبد المحسن بك السعدون تأليف الوزارة قبلها. وكان رئيس الوزارة الجديدة قد تهيأ هذه المواقف في المجلس النيابي فأقدم على حله (٢٨/١/١٨) على أمل ان تخرج الوزارة مجلساً جديداً مخلصاً لها ومؤيداً لأعمالها. وكانت ترى الأندية العراقية ان فوز الوزارة الجديدة بالانتخابات بعيد الاحتمال وعملت الأحزاب الوطنية

باجتهاد ودأب للحصول على أكثرية في المجلس النيابي الجديد، وسعى الهاشمي لجمع فلول حزبه حزب الشعب ودعاه للاجتماع بعد أن مضى أكثر من عام ولم تعقد له جلسة: وتقرر في اجتماعهم إعادة اصدار جريدة نداء الشعب. غير ان الانتخاب الجديد الذي تم في (٢٨/٥/١٤) جاء في جانب الحكومة. ورغم ذلك فقد ظهر للملأ منذ الجلسة الأولى أن المجلس الجديد وان تألف من أكثرية حكومية لا يقبل ان تمس حقوق الأمة. ولذلك فإن الحكومة تهيأت الموقف وارجأت عرض المعاهدة عليه ريثما يتم الاتفاق على ذيلها المالي والعسكري. على ان الوزارة السعدونية لم تلبث ان وقفت ايضا موقفاً وطنياً شريفاً اثناء المناقشة في هذين الذيلين لما ظهر لها من تشدد انكلترا؛ وأصرّت هذه الوزارة على مسائل عدة أساسية، وأعلنت انها لا تستطيع التساهل في شيء منها وأهمها الخدمة العسكرية الاجبارية وجعل القيادة العامة بيد السلطة العراقية وحصر حق إعلان الاحكام العرفية بجلالة ملك العراق، فضلاً عن بعض الشؤون المالية وما يتعلق منها بمخصصات المعتمد السامي وحاشيته وعدا مسألة دخول العراق في جمعية الأمم. ولما نصب الانكليز برأبهم وأصرّوا على رفض مطالب العراقيين لم ير رئيس الوزارة عبد المحسن بك السعدون بداً من الاستقالة (٢٩/١/٢٠). وفي اثناء ذلك تعين مفوضاً سامياً لانكلترا في العراق السر جلبرت كلايتن المعروف بسعة اطلاعه في الشؤون العربية فترقب سياسيو العراق تبديلاً محسوساً في مديته وخصوصاً بعد أن تبوأ حزب العمال البريطاني كراسي الحكم في لوندون ونشطت وزارته لمعالجة المشاكل السياسية على نزعة سلمية حرة. وقد خلف السعدون في رئاسة وزارة العراق معالي نوفيقي بك السويدي فواصل المفاوضات مع مندوب انكلترا وإنا نشر البيان الذي أصدرته دائرة المطبوعات العراقية للاطلاع على تطور المخابرات مع انكلترا في مدة وزارته وهذا نصه:

(بعد ان انقطعت المفاوضات بين الحكومتين العراقية والبريطانية لتعديل الاتفاقيتين

المالية والعسكرية في الشتاء الماضي رأت الحكومة العراقية أن توجه الانظار إلى طريقة أخرى يستطيع بها أن تحقق أماناً في البلاد ورغباتها ، وذلك بانتهاء حكم المعاهدات الحالية عن طريق دخول العراق في عصبة الأمم في زمن معين . ففاوضت الحكومة العراقية المرحوم فخامة السر جيلبرت كلايتن في هذا الأمر فأعرب عن استعداده لتأييد وجهة نظر الحكومة العراقية ومراجعة الحكومة البريطانية بشأنها بالسرعة الممكنة . وبعد أن جلست وزارة العمال على دست الحكم أخذ فخامة السر كلايتن يؤكدها عليها بلزوم اتخاذ قرار عاجل فيما يتعلق بالاقتراحات العراقية . وقد ورد الآن جواب الحكومة البريطانية بالشكل الآتي :

(أ) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية مستعدة لمعاوضة ترشيح العراق للدخول في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢

(ب) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الأمم في اجتماعه المقبل انها قررت عدم الشروع في تنفيذ معاهدة ١٩٢٧

(ج) ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستخبر مجلس عصبة الأمم في اجتماعه المقبل انها تقترح وفقاً للفقرة (١) من المادة الثالثة من المعاهدة الانكليزية العراقية لسنة ١٩٢٦ أن توصي بادخال العراق في عصبة الأمم في سنة ١٩٣٢

ويلاحظ مما تقدم ان حكومة صاحب الجلالة البريطانية قد رفعت كل قيد أو شرط فيما يتعلق بدخول العراق في عصبة الأمم

لما كان من الضروري عقد معاهدة قبل سنة ١٩٣٢ لتنظيم العلاقات بين بريطانيا والعراق بعد دخول الأخير في العصبة فستتخذ الآن التدابير لاحضار مسودة لهذا الغرض مبنية بصورة عامة على الاقتراحات الجديدة للاتفاق الانكليزي - المصري هذا هو نص جواب الحكومة البريطانية ومما يؤسف له ان الجواب المذكور كان في الطريق عند ما كان المرحوم السر جيلبرت كلايتن يلفظ انفاسه الأخيرة .

ولاشك في انه كان سيسر سروراً عظيماً لو قدر له أن يبلغ هذا الجواب إلى الحكومة العراقية بنفسه اهـ . ولما لوحظ ان الأزمة السياسية بين انكلترا والعراق اوشكت ان تتحل تألفت وزارة برئاسة عبد المحسن بك السعدون اشترك فيها ياسين باشا الهاشمي رئيس حزب الشعب وهو الحزب المعارض . وتألفت لجنة وزارية قوامها هذان الوزيران مضافاً اليهما ناجي باشا السويدي للرد على اقتراحات انكلترا . وقد اتصل بمكتب الاستعلامات السوري في القاهرة ان هذه اللجنة اعترضت على جعل الاتفاق مع العراق على أساس الاقتراحات المعروضة على مصر لمناسبات أوردتها أهمها الفرق بين موقع المصريين ، وبين ارتباط كل منهما بانكلترا من الوجهة الدولية ، ثم طلبت إلغاء الاستشارة المالية ، وأن يتولى العراق مسؤولية الدفاع عن نفسه في الداخل والخارج . وقد أعلنت انكلترا إلى عصبة الأمم انها قررت اهل المعاهدة الانكليزية العراقية الموضوعة سنة ١٩٢٧ واقترحت على العصبة قبول العراق في عداد اعضائها سنة ١٩٣٢ ، إلا انها أصرت من جهة أخرى على أن لا تمتاز المعاهدة الجديدة مع العراق على المعاهدة الانكليزية المصرية . فعملت الصحف العراقية على وزارة السعدون حملة صادقة حملته على اليأس والانتحار في أواسط نوفمبر ١٩٢٩ تاركاً لولده الكبير كتاباً اوضح فيه اسباب الانتحار فقال :

« ابني العزيز

سامحني واغفر لي جنابتي التي جنيت على نفسي فإني لم أجد في الحياة سروراً ولا ارتباحاً ولا فخراً وشرفاً . فالأمة تنتظر مني الخدمة . ولكن البريطانيين لا يوافقون على طلباتنا . والعراقيون يطلبون الاستقلال ولكنهم ضعفاء لم يبلغوا بعد المنزلة التي يستحقون معها الاستقلال . ولا يستطيعون تقدير قيمة النصيح الصادر من رجال منزهين مثلي . فقد حسبوني خائناً وصنيعة البريطانيين وخادمهم ، ولكن ثقي اني ما برحت مخلصاً ومستعداً لبذل كل شيء لأجل بلادي

وقد تحملت بكل صبر وسعة صدر جميع الالهات والازدراء ولكني حملتها
اكراماً لوطني المقدس الذي عاش فيه آبائي وأجدادي في سعة وعز
كن رؤفاً باخوتك الصغار الذين صاروا أيتاما، واحترم والدتك وكن
موالياً لوطنك وشديد الولاء. الخالص للملك فيصل ونسله، وساحني يا ابني»

وان هذا الحادث وما تركه من أثر تاريخي مكتوب بأنامل رئيس وزارة في
ساعة توديع الحياة يشير إلى أي حد كانت الأزمة لا تزال شديدة رغم اقتراحات
انكسار الأخيرة التي قدمتها لعصبة الأمم وذلك لتصلب الفريقين كل منهما في رأيه.
وصارت رئاسة الوزارة بعد ذلك إلى معالي ناجي باشا السويدي ورغم ان
ناجي باشا معروف باعتداله لم يقدر له أن ينجح بحل الخلاف والوصول إلى اتفاق
مرضي. ولوحظ انه كان شديد التأثر بموقف الوطنيين. غير ان نوري باشا
السعيد الذي خلفه على رئاسة الوزارة في ١٩٣٠/٣/١٩ لم يعبأ بعواطف قومه
الاستقاليين وإنما ماشى عقيدته الخاصة ف عقد مع انكسار معاهدة جديدة أعلنت
في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ فأثارت ثائرة الشعب العراقي على وجه عام. ولأجل
التصديق على هذه المعاهدة وجعلها نافذة حل المجلس النيابي وعمل على انتخاب
نواب جدد حكوميين فقاومه الوطنيون وفي مقدمتهم الحزب الوطني وأعلنوا
احتجاجهم بالاضراب عن الدخول في الانتخابات.

ولا بدع فإن المعاهدة الجديدة وان تركت للعراق المسؤولية التامة في إدارة
شؤونه الداخلية، ومعنى هذا أن بريطانيا لم تعد تعترض على الخدمة الاجبارية
إلا انها استمرت تقيد العراق بقيود ثقيلة بما جاء فيها من وجود بعثة انكليزية
تدرب الجيش العراقي رئيسها يتولى رئاسة اركان الحرب، وبما نصت على استبقاء
الموظفين الانكليز في إدارة المملكة والاحتفاظ بالمطارات العسكرية الانكليزية.
وأي استقلال مع هذه القيود؟ وكيف ترضى النفوس الأبية بهذا الاستقلال؟

في بلاد كانوا يأنفون فيها من الرضاء بمعاهدة مساوية لمعاهدة مصر وقد جاءت
معاهدتهم دون المعاهدة المصرية بمراحل؟

٣: الطائفية والعنصرية في العراق

لا تزال بلاد الشرق الأدنى المحرومة من الأحزاب السياسية بالمعنى الصحيح
تجتمع كتلا دينية أو مذهبية. فإذا وجد في احداها دينان متكافأ القوي (كما
هو في لبنان) اجتمع أبناء كل دين حزبا ونازعوا الآخرين على المراکز الاجتماعية.
وإذا أنعم الله على بلد في هذا الشرق بوحدة دينية أو بأكثرية ساحقة دينية (كما
هو في العراق^(١)) انشق أبناء الدين الواحد إلى مذاهب تنازعت بينها واتخذت
شكل الأحزاب السياسية. وكان من حسن حظ العراق ان أكثرية المطلقة
تنسب إلى دين واحد وعنصر واحد وانه لا يوجد فيه (كما في لبنان وفلسطين)
أهل دين وعنصر آخر لهم في كثرة العدد قوة تؤمن لهم مباشرة او بواسطة
المستعمر منازعة الأكثرية. غير ان العراق يحفظ في نفوس أهله ذكريات تنازع
شديد سالف بين السنة والشيعة قضت السياسة الاستعمارية أن تثيرها تغذية
للاتقسام بين الطائفتين

فقد كانت الحكومة العثمانية توجس خيفة من الشيعة لصلتهم المذهبية بإيران
فاقصتهم عن وظائف الحكومة وجعلتهم ينصرفون عنها إلى الشؤون الزراعية
وغيرها. ولما حصلت الثورة العراقية ضد الاحتلال الانكليزي واشترك فيها
السنيون والشيعة سوا أرادت الحكومة العراقية من بعد أن لا تغمط الشيعة
حقهم من الوظائف فوسدت اليهم بعض الوظائف. ولقلة الكفاء بينهم لم تستطع

(١) قدرت نفوس أهل العراق في احصاء سنة ١٩٢١ بـ ٢٤٨٤٩٠٣٨٧ شخصا وكلهم عرب
ما عدا قسما من الكرد يقدرون بنحو ٤٤٩٠٣٣٦ واقلية ضئيلة جدا من جنسيات أخرى

أن تساويهم بالسنيين بل رغم أنهم يشكلون أكترية في البلاد فلم تكن لهم إلا وزارة واحدة . وقد ظهرت في المدة الأخيرة حركة بينهم ترمي إلى أن ينال الشيعيون نصيبهم النسبي في الحكومة ، وخصوصاً في الوزارة . ونشطهم إلى ذلك ظهور جماعة مثقفة بينهم ثقيفاً حديثاً . فأرادت الحكومة إرضاءهم فخصصت لهم كرسيين في الوزارة . غير أن ذلك لم يقنع فريقاً منهم فاستمروا يطالبون ببقية الحقوق . وانشأ بعضهم جريدة النهضة ، وألفوا بالاتحاد مع بعض المعارضين من أهل السنة حزب النهضة فأوقعوا الحكومة في إزمة أثرت تأثيراً سيئاً بين الطائفتين ودفعت وقتئذ غلاة الشيعة الذين لا يقدرّون الوطنية حق قدرها لأن يغالوا بالنكايّة في الحكومة حتى سمعت بعضهم يتحدث بتفضيل الحكم الانكليزي المباشر على الحكم الوطني . وأعتقد أن هؤلاء من الرجعيين المنبوذين من الشيعيين أنفسهم ، لأن الشيعيين أظهروا منذ عهد الاحتلال الانكليزي النفرة الكاملة من الاستعمار والتضحية الخالصة في سبيل الاستقلال . وأكبر دليل على ذلك ما حدث من بعد من التفهم بين الطائفتين والاتحاد في سبيل المبادئ الوطنية الحرة حتى ان زعيم الحزب الوطني أبا التمن هو من الشيعة . وحرى باخواننا أهل العراق وقد توقفوا بوحدة الدين والجنس أن يستمروا على الوفاق والاتحاد وأن لا يدعوا بالانقسام مجالاً لرجالات انكلترا أن يقفوا موقف مسيو بوانكاره في البرلمان الافرنسي ويقولوا عن العراق كما قال عن سوريا (ك ١٩٢٧) ما يأتي : « ان السوريين أول من يطلب بقاءنا في سوريا لنكون الحكم بينهم فيما هم فيه مختلفون وننفذ الانتداب الذي عهدت به الينا جمعية الأمم »

هذا وان السياسة الاستعمارية قد خلقت في العراق عدا القضية الطائفية التي هي بين السنة والشيعة قضية أخرى عنصرية بين العرب والكرد : فإن أوروبا التي حاولت أثر الحرب احياء حكومات الأناضول التاريخية أدركت انها لا تنال بغيتها بتأسيس حكومة أرمنية أو اشورية ما دام الاكراد الأشداء مصافين للحكومات

الحاضرة التي تحكمهم ، فنشطت فكرة القومية الكردية ، وألفت بين زعماء الكردوين أعدائهم الأرمن ، والأشوريين ، ودفعتهم للشورة تارة على تركيا وطوراً على إيران ، وحيناً على العراق ، مستغلة سداجتهم السياسية ، وسخطهم على الاصلاحات المصرية .

وأرادت انكلترا أن تتخذ من الاكراد العراقيين الذين يبلغ عددهم نحو نصف مليون شخص قوة لها في سبيل نبأ سيطرتها على العراق ، فتظاهرت بالدفاع عن قوميتهم وبالحفاظة على مصالحهم حتى أغرتهم بطلب الرجوع اليها رأساً بمورهم . ولذلك اشترطت قبائل الشرق الكردية لاعترافها بالملك فيصل أن يعين المفوض السامي نفسه موظفيها المحليين على أن يكون هو مرجع هؤلاء الموظفين لاسواه . وحاولت هذه القبائل وقبائل التركمان اكرام الحكومة العراقية على السماح لها باجراء التدريس باللغات المحلية . ولكن حكومة العراق التي قضت على ثورة الشيخ محمود الكردي التي حدثت على حدود إيران ، وقفت ازاء المسألة الكردية موقفاً رشيداً عادلاً حتى جعلت غلاة الاكراد والتركان يخففون من غلوئهم . وقد أشار المفوض السامي في تصريحاته أمام عصبة الأمم بتاريخ ٨ ك ١٩٢٧ إلى ذلك فقال : « وقد عدلت هذه الشروط على أن لا تعين الحكومة العراقية في تلك المنطقة إلا اكراداً . ورأى المفوض السامي عندئذ أن لا يتدخل في تعيين الموظفين الصغار وإن كان لا يزال يستشار في تعيين الموظفين الكبار . وبما ان الاكراد يشكون إلى المفوض السامي رأساً فقد رأى من الواجب مراعاتهم . ولفت أنظار حكومة العراق إلى هذا الأمر » ثم ان غلاة الكرد والتركان طلبوا من حكومة بغداد أن تجعل التدريس باللغة العربية في الطبقتين الأخيرتين من المدارس الابتدائية في الاصقاع التي يؤلفون فيها أكترية ساحقة . واستمروا بعد ذلك يتحينون كل فرصة للمطالبة بحقوقهم سعياً وراء الاستقلال الذاتي حتى إذا عقد نوري باشا السعيد معاهدة سنة ١٩٣٠ مع انكلترا ورأى الكرد فيها انه لم يأت ذكر استقلالهم الذاتي

المنشود ثاروا ثورتهم الأخيرة المعلومة ، ونشطهم إلى ذلك قيام اخوانهم الكردي
تركيا ولكنهم أصيبوا في كل مكان بالفشل وسكنت عاصفة هذه القضية
العنصرية دون أن تموت .

٤ : الاحزاب في العراق

قامت في العراق في أوقات مختلفة احزاب سياسية عديدة وانتظمت شؤون
بعضها . غير ان ما ننقده على هذه الاحزاب خفوت أصوات معظمها حيناً بعد
حين حتي يتوهم الناس اضمحلالها ثم إذا رأى الزعماء مصالحة ما عملوا على جمع
شتات تلك الاحزاب فتدوم بدوام تلك المصالحة . فهي في الجملة ، وإن كانت احزاباً
رسمية ونشيطة ، مضطربة وغير ثابتة

فقد تألف في العراق احزاب أهمها حزب التقدم وحزب الشعب والحزب الوطني
وحزب الاخاء . والأول يعرف بحزب الحكومة وقوامه جعفر باشا العسكري ونوري باشا
السعيد والمرحوم عبد المحسن بك السعدون ؛ والثاني كان في سنة ١٩٢٧ بمثابة
الحزب المعارض وزعيمه ياسين باشا الهاشمي . وأما الحزب الوطني الذي ألف سنة
١٩٢٢ فلم يكن يسمع له صوت عهد وجودي في العراق ، وإنما ظهر الآن بعد أن
خفت صوت حزب الشعب وقام مقامه في المعارضة . ويرجع الفضل بنشاطه لزعيمه
جعفر أبي التمن . وحزب الاخاء هو آخر الاحزاب نشأة فقد تألف من الوطنيين
المعارضين بعد معاهدة سنة ١٩٣٠ وكان قد ورد خبر وجود حزب آخر يطلق عليه أسماء
مختلفة فتارة حزب الوسط او المعتدل وطوراً الكتلة وهو برئاسة رشيد عالي بك
الكيلاوي ولكنه كان في الحقيقة اسماً دون مسمى . وانشأ فريق من رجالات
الشيعة مع بعض المعارضين لحكومة جعفر باشا العسكري حزب النهضة الذي
أشرنا اليه . أما الحكومة والمجالس فتكاد تكون ائتلافية لا تنتمي إلى حزب
مخصوص . فكان الاحزاب تراضت على الاشتراك بعضها مع البعض باقتسام

مهام الحكومة والمجالس . ولذلك لا ترى أغلب الأحيان في مناقشات البرلمان
العراقي آثار لهذه الاحزاب . وفي اثناء وجودي في العراق لم يكن يسمع في
المجلس النيابي صوت معارض إلا صوت الشيخ احمد الحاج داود . وقد تحدث
أمامي الوزراء ورؤساء البرلمان على مائدة صفوت باشا العوا رئيس الأمناء عن
هذا الصوت المعارض وانه أوشك أن يخفت . وكان المتحدثون يبتسمون لهذا
الخبر حتى يخجل للسامع انهم راغبون بأن يسيروا سفينة السياسة طبقاً لإرادتهم من
غير ان تصطدم برأي مخالف . ولو انهم أنصفوا لرحبوا بالمعارضة ولعملوا على
خلقها . على ان النائب الشيخ احمد الحاج داود لم يلبث ان كفاهم مؤنة المعارضة
لما صارت اليه الوزارة كما ان احدهم ياسين باشا الهاشمي لما خرج عقب ذلك من
الوزارة أثار ثورة حزب الشعب على الحكومة مكتسباً مناسبة المعاهدة .

ثم لما عاد للوزارة مرة أخرى وتضعض حزبه كان الحزب الوطني قد جمع
شتاته فخلف حزب الشعب بالمعارضة ولاسيما ابان عقد معاهدة سنة ١٩٣٠

وكان في العراق اثناء زيارتي له حزب ثالث بصورة غير رسمية يمثل كل
من عبد المحسن بك السعدون رئيس الوزارة يومئذ وأنسابه آل السويدي ؛
وصبيح بك نشأت ، ويفكرون باعطائه صبغة رسمية وأخذ رخصة له بحيث ينشأ
جبهة معارضة في المجلس . ولكن تولية عبد المحسن بك السعدون رئاسة الوزارة
كفتهم مؤنة ذلك ، وجعلت تطور آني الاحزاب . فإن معاليه تولى رئاسة حزب التقدم
مكان جعفر باشا العسكري وفاقاً للقانون العراقي الذي يوجب أن يكون رئيس
الوزارة العراقية رئيس حزب الاكثرية البرلمانية . وهكذا ترى ان الاحزاب في
العراق والمعارضة من خلفها تحيا وتموت غالباً تبعاً لرضاء وغضب بعض الزعماء .
على ان زمام الحكومة يكاد يكون بيد حزب التقدم وحده بصورة مستمرة ،
واما الاحزاب الأخرى فقد يتلهي زعماءها بما ينالونه من وظائف كبرى ، وهذا
الحزب عدا انه صاحب الاكثرية في البرلمان فهو يعتبر حزب الملك لأن زعيمه

العسكري والسعيد هما عصاميان ساعدا جلالة الملك فيصل في الثورة العربية منذ البداية وأخلصا له فقربهما اليه ورقاهما إلى أعلى الرتب؛ واتخذها عصبية له. وقد استطاعا بحنكتهما السياسية وبعطف جلالة الملك عليهما وتعزيز المندوب السامي لهما أن يكونا حولهما قوة تعد الآن اكثريّة في المملكة العراقية. ويمتاز نوري باشا السعيد في ذكائه، كما يمتاز جعفر باشا العسكري ببرونته ولباقته. وهكذا فقد أكمل الأول ما يحتاج اليه الثاني لبلوغها امنيتها من النجاح متحدين

وأما حزب الشعب فإنه لم يستطع أن يقاوم حزب التقدم مع ما فيه من شبان متعلمين ولا أن يضاهيه في المجلس النيابي، ولذلك فإن رئاسة الحكومة استمرت بعهدة حزب التقدم. والسبب في بقاء الأرجحية لحزب التقدم أن الحالة الحاضرة في العراق هي أكثر ملائمة لحزب المعتدلين منها للمتطرفين لأن اكثريّة أهل العراق بدو وزراع مصروفون عن الشؤون السياسية ومحتاجون لمراعاة الحكومة. وما بقي من أهل العراق هم اقلية في المدن وأخصها بغداد تقف موقف المعارضة. فضلاء عن ان عميد حزب الشعب ياسين باشا الهاشمي، رغم اخلاصه للقضية الوطنية وكفاءته السياسية، فهو متعجرف شديد المراس ويخالف بفطرته هذه زعماء السياسة، فلا يبقى بوسعه أن يجمع حوله من الشعب اصفياء كثيرين. بل طالما انشقى عليه لهذا السبب جمهور من أبناء حزبه فصاروا خصوماً له. ومعظم الذين ألفوا حزب النهضة الذي أشرنا اليه كانوا من أشياعه فانشقوا عليه. كما أن الشيعة على وجه عام ينكرون على ياسين باشا عنفه، ولا يميلون اليه. ومن الواجب أن لا نختتم هذا البحث دون الإشارة إلى وطنية العراقيين على وجه عام فقد اثبتت التجارب أن رجال العراق على اختلاف احزابهم كانوا متى عرضت القضية الوطنية يقفون تجاهها موقفاً شريفاً ولا يسمحون بالتفريط في حقوق العراق قيد شعرة، وكان الشعب العراقي الذي انتقدنا تغاضيه عن الالتفاف حول حزب الشعب والحزب الوطني يؤيد الوطنيين تأييداً قوياً حين ما يستدعيهم الواجب ويحتاج الوطن لنصرتهم.

٥ : جلالة الملك فيصل

بلغني حين دخولي بغداد أن جلالة الملك فيصل سيعود ذلك اليوم من سفر كان القصد منه الاشراف على اعمال لجنة الحدود.

ولم أر شيئاً من آثار الزينات المرفوعة، ولا من الاعلام المنشورة التي اعتدنا أن نراها هنا في مثل هذه المناسبات. كلا، لم يكن هناك شيء من ذلك، فلا مواكب ولا مستقبلين، لأن الملك لا يعني بالمظاهر البتة، وإنما هو يعيش عيشة ديمقراطية فيسافر ويعود، ويمر بسيارته في الشوارع من غير أن يتعمد استدعاء انظار الناس له. وفي خلال الشهر الذي أقمته في بغداد سافر جلالة الملك مرات عدة، فتارة إلى مضارب بني تميم وغيرهم للاشراف على مكافحة الجراد، وطوراً إلى الموصل، ثم أمّ البصرة ليرأس الحفلة التي أعدتها رئاسة المرفأ بمناسبة انتهاء العمل من توسيع ثغر هذه المدينة وجعله صالحاً لرسو البواخر الكبرى. وهو لا يغادر العاصمة، ويتجول في مملكته من مكان إلى مكان طلباً للراحة ولا لأجل الظهور أمام عيون الشعب، بل للملاحقة شؤون دولته بنفسه، والمشاركة عليها بشخصه الكريم. هو ملك باللقب، ولكنه يعمل عمل موظف، بل يتجاوز حد الخدمة الواجبة، وعدا انكبابه في مكتبته على اعمال المملكة واسفاره في سبيلها فقد علمت بأنه إذا دامه مرض اجتنب الفراش جهده، وإن اضطر أن يلازم غرفته استمر يشرف كالعادة على شؤون الأمة. وإذا زل بلاد الغرب طلباً للاستشفاء أم الراحة فلا يغفل عن شؤون بلاده، ولا تلهيه ملاهي أوروبا: وقد قالت جريدة الدايلي اكسبرس الانكليزية في نشرة ٢٨ تموز سنة ١٩٣٠ بمناسبة وجوده في لندن «يلوح لنا أن الملك فيصل لا يكره الظهور ويمقت المباهاة على خلاف عادة الشرقيين، ولهذا السبب لا تكتب الصحف إلا الشيء القليل عن هذا الزائر ذي الشخصية البارزة. فإن لا شيء في لندن واهبتها لا يغريانه فهو يقضي معظم

أوقاته مساءً في المطالعة ملازماً غرفة جلوسه في الفندق المطل على هايدبارك حيث المناضد يعلوها الكتب الباحثة في الزراعة

والزراعة موضوع يحبه ملك العراق الذي تحتوي مزارعه العصرية من كل الوجوه على ١٧ ألف فدان». ولا بدع فقد رأى جلالته في الدهر عبيراً كثيرة : رآها في نفسه وفي أهله فاعتبر ؛ وفضلاً عن ذلك فقد كان له في العراق أيضاً درس استفاد منه فقد شعر قبل أن يتوَّج على العراق بما في ذلك القطر الشقيق من الروح الجديدة التي تحوم حول حصر المقامات الكبرى والمناصب كافة في ابنائه وحدهم ، ثم ما لبث أن رأى بعدئذ استفحال أمر هذه الروح وظهور فكرة الجمهورية ، فتحتم عليه ، وقد فاز بالتاج ، أن يسهر للمحافظة على ذلك التاج الملكي . ولما كانت روح العصر الحاضر لم تعد لتوَّذن باستخدام القوة في هذا السبيل ، فلم يبق أمامه إلا الاعتصام بالغيرة على مصالح الملك الذي وسد إليه والتفاني في خدمته حق الخدمة ، وإن يغالي بالحسبان فيؤمن المستقبل بالزراعة والثروة . أما وقد عرف السوريون شخصية جلالته وأخلاقه نرى من الفائدة أن ننوه بما أصابه من التطور والتبدل الكبيرين حتى صار فيصل العراق غير فيصل الشام . فقد أصبح جلالته سياسياً محنكاً وعلى رغم ما انفطر عليه من طيبة القلب فإن صروف الزمن والاختلاط الدائم برجال ساسة الغرب أكسباه دهاءاً وحنكة في السياسة ، وبديل تردده بثبات وحزم . والكبر برهان على ذلك نجاحه في موقفه السياسي الصعب في العراق ، فقد كان في الشام يكاد يكون طليقاً بين شعب متعلق بشخصه في إدارة مملكته ، ولكنه أصبح في العراق بين قوتين متنازعتين متنافرتين : الشعب العراقي وبريطانيا العظمى ، وكلاهما يتهمه بأنه متحيز إلى خصمه . بينا أن واجب جلالة الملك مراعاة جانب كل منهما محافظة على التوازن في السياسة . وما أعظم هذا الموقف ؛ ولا بدع أن يؤثر على صحته فيشكو منها حيناً بعد حين .

٦ : موقف الإنكليز في العراق

تسنى للإنكليز أن يستولوا على العراق بعد أن كانوا قد جربوا التجارب الكثيرة في حكم أبناء الشرق ، وهياً فيهم الزمن خبرة واسعة . ولذلك شاركوا منذ البداية على خطة ثابتة في حكمه ، ولم يشوا في دور التجارب المخربة طيلة هذه السنين . ويرجع معظم الفضل بذلك لما استفادوه في حكم مصر مدة أربعين عاماً . فبعثت انكلترا إلى العراق منذ البدء بموظفين خبير بعضهم بأميال العرب ، فلم يجربوا أن يعملوا على صدم وهدم تقاليد وعنعات الناس ، ولا أن يظهروا أمامهم بمظهر الرئاسة المباشرة ، وإنما عنوا بالجوهر دون العرض ، ورضوا بأن يكونوا مرؤوسين بالظاهر ويرجعون رسمياً إلى الحكومة الوطنية بشؤونهم . والذي يلفت النظر في الأكثر أن هؤلاء المستشارين لا يعتمدون لكسب نفوذهم على قوة دولتهم وتأيد المعتمد السامي وإنما يعتمدون على اشخاصهم وتفوقهم الذاتي وعلى خبرتهم في آداب السلوك . وقد صرح السرح هجري دويس أمام عصبة الأمم أثناء المناقشة في تقرير بريطانيا لسنة ١٩٢٦ عن العراق - « انه كان يختلف بالرأي أحياناً مع المستشارين لأنهم يعتبرون أنفسهم موظفين عراقيين أكثر منهم موظفين بريطانيين »

ولذلك لم تحتج انكلترا لأن تجري مجرى فرنسا في سوريا وتمضي في دور التجارب زمناً . ولا أن تحشد جيشاً من الموظفين في دار الانتداب . وإنما انتهجت سبيلاً واحداً بالحكم . واكتفت بأن تكون دائرة الانتداب في العراق كما وصفها السرح هجري دويس المندوب السامي المسمى اليه في المناقشة المذكورة أشبه بدائرة سفارة منها بدائرة إدارة ، يقتصر فيها على مستشار قانوني وسياسي . ومستشار مالي وناموس (سكرتير) سياسي ومستشار شرقي . ويضاف اليهم ناموسان خاصان . وقد وصف السرح

هنري دوبس علاقة المستشارين بالحكومة العراقية وكيفية تنظيم الحكومة فقال : انها مقسمة إلى وزارات لكل منها مستشار انكليزي يحق له ان يعرض على مجلس الوزراء كل أمر خطير ويتفق عليه مع وزيره . وهو مكلف أيضاً أن يطلع المفوض السامي دائماً على أهم الأعمال في وزارته ليستطيع المفوض ان يسدي النصيحة والمشورة إلى الحكومة العراقية عند الاقتضاء . وتجتمع الوزارة مرتين أو ثلاثاً في الاسبوع وترسل مقرراتها كل مرة إلى جلالة ملك العراق . والمفوض السامي يشعر حالاً ناموس الديوان بما يراه واجباً من التعليق او الملاحظة على تلك المقررات . وعندئذ يصدر الملك إرادته إما بقبول أو رفض أو إرجاع المقررات إلى الوزارة طبقاً لمقتضيات الحال

وأما علاقة المفتشين بالألوية فقد المع سر هنري دوبس اليها في موقف آخر مشيراً في نفس الوقت إلى انسحاب معظم الموظفين الانكليز وغيرهم من كان بخدمة حكومة العراق فقال : وهناك أحد عشر لواء ومقاطعة . وكل متصرف عراقي مفتش انكليزي يؤخذ رأيه في الشؤون الإدارية . غير أن هناك مفتشاً احتياطياً تقضي الحالة بوجوده عند ما يكون البعض بالإجازة . إلى أن قال : ومن ال ٤٧٣ ضابطاً انكليزياً الذين كانوا يتسلمون بعض المراكز في العراق سنة ١٩٢٠ لا يوجد الآن أكثر من ١٠٤ . وقد استعيض عن ال ٩١ ضابطاً انكليزياً الذين كانوا يمثلون الجهة التنفيذية في المقاطعات بأثني عشر موظفاً . وأصبح هناك بدلاً من ال ٥١٥ بريطانيًا وال ٢٢٠٩ موظفين أجانب الذين كانوا في سنة ١٩٢٠ مئة موظف بريطاني وستائة موظف هندي . وقد تمت الإدارة على هذا النسق تمشياً غاية في الوفاق الذي ساد الدوائر والمفتشين الأجانب والموظفين الوطنيين بكل سرور .

وكان للسر هنري دوبس جواب لطيف في موضع آخر أمام عصبة الأمم . فقد أشار رئيس مجلس الانتداب إلى مقارنة أتى بها المعتمد السامي البريطاني عن علاقة بريطانيا بالعراق علاقة المرئي بالولد . والقي الرئيس المذكور على المعتمد البريطاني هذا السؤال .

« ما هي الإجراءات التي تؤخذ ضد هذا الولد إذا لم يمثل إرادة مرييه ؟ » فأجاب السر هنري دوبس جواباً مفاده ان تداركهم الخطأ قبل وقوعه ، وحرص العراق على مراعاة المقررات والقوانين يكفل لهم عدم حصول شيء مما أشار اليه الرئيس . ووضح ذلك بقوله : على العراق ان يقدم المقررات إلى كل من الملك والمفوض السامي في وقت واحد . فإذا لحظ المفوض ان هناك أمراً ذا خطر على مصالح العراق او على المصالح الدولية يتداول مع جلالة الملك احياناً . ومع الوزراء احياناً أخرى . فتستطلع افكاره هكذا قبل وضعها موضع البحث مع الوزارة . وأشار المفوض السامي إلى مادتين في المعاهدة الانكليزية العراقية يمكنه الاستناد عليها حين الحاجة فالمادة الرابعة تلح على العراق في وجوب قبول نصيحة المفوض السامي في الشؤون المالية خاصة والمادة الثامنة تنص على جواز حرمان العراق مساعدة القوة البريطانية في الشؤون التي يخالف فيها مشورتها . وان هاتين المادتين تضمنان نجاح المفوض السامي بالتدخل في المسائل المهمة . ثم اتى على المعاونة الوثيقة التي جرت بين انكلترا والعراق . وظهر امتنانه الوافي لقبول العراق ملحوظاته بدون أن يحتاج لاستعمال تلك القوة . وخص بالشكر الملك فيصلاً ووزراءه وأوماً إلى ان المستشارين الانكليز كانوا في قريهم من الوزراء كأنهم رفقاء ونبعا لأوامر جلالة الملك .

وجدير بنا بعد أن ذكرنا وصف حالة العلاقات العراقية البريطانية من جانب المندوب السامي الانكليزي ان نورد وصفها من قبل ساسة العراق انفسهم . فنقل طرفاً من تصريح معالي نوري باشا السعيد (الأحرار ٢٧ تموز سنة ١٩٢٧) وكان وقتئذ وزير الدفاع قال : « وإذا أمعنتم النظر في حالتنا الداخلية اتضح لكم أن الحكومة العراقية غير مقيدة بإرادة دار الاعتماد البريطانية إنما هي تقف على رأي المندوب السامي في الشؤون الداخلية والخارجية معاً . وتعمل بما تراه موافقاً للبلاد . والحكومة مسؤولة عن أعمالها تجاه نواب الأمة فقط : فهم وحدهم أصحاب الحق بمناقشتها الحساب . غير أن للمندوب

السامي الحق بمراجعة الحكومة في بعض الشؤون سواء الداخلية منها أم الخارجية . وإذا وجدت الحكومة في ملحوظات العميد صواباً أقرته عليه . وإلا أعادتها وظهرت له وجه النقص فيها . » وترى أن في نظرية نوري باشا هذه اطلاقاً للعراق أشد ما هو عليه في نظر وعرف المفوض السامي البريطاني ، ولكن المهم ليس في النظريات . وإنما هو في ما تجري عليه العلاقات بين الدولتين عملياً . وقد اعتادت الحكومة العراقية أن تحل كل إشكال مع المندوب السامي بروح السلم والحب . والمندوب السامي يعمل على أن لا يكون شديد الوطأة . ولا سيما في غير المسائل المهمة وأن يحسن السلوك مع الحكومة . والذي لحظناه أثناء وجودنا في العراق أن وزارة المعارف هي طليقة . (وكم في ذلك من فائدة وطنية ؟) وأن وزارة المالية مقيّدة . ولكنها كانت بيد وزير قد ير هو ياسين باشا الهاشمي الذي كان بوسعه أن يظهر بها مظهر الإطلاق . وأن العدلية حرة وعادلة . أما الحرية فهي مصلحة مشتركة قائمة على التفاهم . وكذا الداخلية فهي على وئام ووافق مع دولة الانتداب .

ذلك هو موقف انكلترا تجاه العراق في الشؤون الداخلية ، وأما في الشؤون الخارجية فبمقتضى المادة العاشرة من المعاهدة المعقودة ما بين انكلترا والعراق سنة ١٩٢٢ كان على العراق أن يضمن تنفيذ ما سبق لانكلترا أن وقعت عليه من المعاهدات الدولية : وقد أكدت ذلك المادتان الثالثة والسادسة من معاهدة سنة ١٩٢٨ وأعطيت من جهة أخرى دولة العراق حق عقد المعاهدات مباشرة . غير أنها لم تستعمل هذا الحق إلا مع الدول العربية المجاورة لها : فقد عقدت لنفسها المعاهدة النجدية العراقية وصادقت عليها انكلترا . وفي ما عدا ذلك فقد اختصت انكلترا بالموافقة عن العراق على المعاهدات الدولية . كما حصل باتفاق جنيف سنة ١٩٢٣ المتعلق بالتجارة في الأولاد والنساء . وكذلك باتفاق لاهاي المختص بالأفيون سنة ١٩٢٥ وغيرهما . ونابت أيضاً انكلترا عن العراق بتوقيع المعاهدة الثلاثية بينها وبين تركيا .

ولكي تكون تلك المعاهدات نافذة على العراق يشترط أن يصدق عليها البرلمان العراقي وفقاً للمادة ٢٦ من دستوره . وقد حدث أن أبدى البرلمان المشار إليه بعض التحفظات على تلك المعاهدات الموقعة عنه ، كما حصل بشأن اتفاق حرية النقل المعقود في برشلونه . وكما حصل بشأن الاتفاق الهوائي . وفي الأنباء أن مجلس الأمة العراقي صدق في بعض جلساته مشاريع قانونية تتعلق بانضمام العراق إلى اللجنة الدولية المتعلقة بمكافحة الأمراض السارية ، واتفاق منع تداول النشريات البذيئة ، واتفاقية البرق والبريد وقانون انضمام العراق إلى معاهدة البرق الموقع عليها في ٢٥ أيلول ١٩٢٧ . ودعيت الحكومة العراقية إلى حضور مؤتمر المستشرقين الدولي المقرر عقده في (أوسلو) وإلى المؤتمر التاريخي الدولي الذي يعقد في (كمبرج) وإلى مؤتمر الطب في (لندن) وإلى المؤتمر الجغرافي في انكلترا وغيرها فكتفت بطلب تقارير هذه المؤتمرات .

على أن المفوض السامي الانكليزي لا يزال الوسيط الوحيد بين العراق والدول ولا سيما العربية منها . ومن المتعارف بينه وبين رئيس الوزارة العراقية أن يتولى المفوض هذه الوساطة ما دامت تعترف العراق أنها غير كفؤة لإدارة الشؤون الخارجية . ويستشار الملك ورئيس الوزارة في تلك الشؤون استشارة . وتواصل انكلترا حماية العراقيين في البلاد الأجنبية التي لا يكون لهم ممثل فيها .

هذا وقد اعترفت معظم الدول بمملكة العراق وعينت قناصل لها في بغداد . وما أن اتفق على الحدود بين تركيا والعراق حتى بعثت جمهورية الترك بطلعت قايا بك قنصلاً عاماً لها . وعينت العراق صبيح نشأت بك معتمداً لها في انقره . كما عينت لها قناصل في القطر المصري . ويهتم العراق في أن يكون له ممثلون في عواصم الدول الأوروبية فباشراً إرسال معتمد سام له إلى لندن كما يهتم أيضاً بأن يكون له وكلاء في سائر الممالك الإسلامية ولا سيما في سوريا

٧: تقدم العراق السياسي بنظر الانكليز ومريديهم

كل شيء في هذه الحياة نسبي . ولذلك فمن السهل ان يجد المدللون على تقدم العراق حججاً وبراهين على صحة اعتقادهم ، كما هو ميسور للقائلين بتأخره ان يجدوا الأدلة المؤيدة رأيهم . ولما كانت الحقائق تتجلى خلال الأقوال المتضاربة رأينا ان نذكر بعضاً من أقوال وحجج الفريقين المتفائلين والمتشائمين .

جاء في خطاب العميد السامي السري هنري دويس الذي رد به على خطاب جلالة الملك في المأدبة التي اقامها جلالاته بمناسبة ارفضاض دورة المجلس في صيف سنة ١٩٢٧ ما يأتي :

(وإن جلاتكم والشعب العراقي اعلم الجميع بمقدار اتباع بريطانيا العظمى لهذه المبادئ . أما فيما يخصني فأني عند ما التفت حولي أرى سنة فسنة براهين جديدة على تأسيس حكومة عراقية مستقلة تدريجياً : فإن حدودكم قد عيّنت الآن ، وعشائركم التي كانت في اقتتال مستمر أصبحت في سلام . وقد حصلتم على اعتراف دول العالم الكبرى بكم جميعها تقريباً . وقواتكم التي تزاد سنة فسنة بالعدد وبالكفاءة على السواء تأخذ على عاتقها كل سنة من تبعة المحافظة على الأمن الداخلي اوفر من السنة التي قبلها . أما مواردكم ووسائل مواصلاتكم فالعمل جار على ترتيبها . وايراداتكم تزاد رويداً ، ووزراؤكم وموظفوكم يزادون كل سنة خبرة ومقدرة . ومجلس أمتكم قد دل على أنه مدرسة للتدريب في السياسة والإدارة)

وقد بدأ المفوض السامي خطابه بالإشارة إلى مسألة الحدود لما لها من الأهمية ولأن البلاد التي تكتنفها البوادي وتجاورها القبائل البدوية ، والتي استقلت عن دولة لا تزال ملتصقة بها ، ولا تفتأ تحن إليها ، هي في حاجة لتعيين تخومها على قدر ما في هذا التحديد من عقبات . ولذلك ترى ان المستر بورديلون مستشار

المندوب السامي البريطاني أمام اللجنة الباحثة في عصبة الأمم بالتقرير البريطاني عن احوال العراق في سنة ١٩٢٦ قال أيضاً « إن أهم حادث في تلك السنة كان تعيين الحدود الشمالية » . ويعني بذلك الترخوم بين العراق وتركيا التي لم يتم وضع النصب الأخير لها إلا بعد عمل شاق استغرق ستة أشهر . وأشار إلى ذلك خطاب العرش في أول تشرين الأول سنة ١٩٢٧ بمناسبة افتتاح مجلس الأمة بقوله « وقد حصل العراق بهذا التحديد على كيان ثابت بعناية الله وبفضل التأزر التام مع الحليفة الخ » وأما الحدود من جهة سوريا وشرق الأردن فقد اجاب المندوب السامي البريطاني وقتئذ على سؤال وجهه اليه المسيو فان ريس رئيس لجنة الانتداب بهذا الخصوص ، وقال (وأما ما خص سوريا فقد تم هناك اتفاق عام بين فرنسا وبريطانيا في سنة ١٩٢٠ دون ان تحدد الحدود بصورة نهائية لأن السلطين وجدتا ان التحديد في اثنتين من المناطق لا يوافق كثيراً المصالح الإدارية) إلى ان قال (وأما الحدود بين العراق وشرق الأردن فلم تحدد بعد وأما من جهة الجنوب فتوجد منطقة حياد بين العراق ونجد وفقاً لعهد سنة ١٩٢٢ . ونفي أخيراً تهمة القائلين بأن الاضطراب الحاصل على حدود إيران والعراق هو بسبب عدم تعيين الحدود بينها . وعزا ذلك إلى نقمة الكرد .) ثم ان الحاجة دعت كلتا الدولتين المنتدبتين في الشام والعراق للمفاوضة بشأن تحديد الترخوم . وظهرت أميال العراق لمتاخمة تركيا بخط عريض يمتد في الجزيرة العليا التابعة لسوريا حتى دجلة . فيضم العراق اليه بذلك حوض الخابور ملتحق الفرات الكبير ، ويستولي على جبل سنجار بتمامه (وهو الآن مقسوم بين القطرين) فلا يقاسم أحداً على ما فيه من بترول مطنون . ولقاء ذلك فإن انكلترا تعذب كفها عن المطالبة بضم سهول جبل الدروز الجنوبية إلى حكومة شرق الأردن . ولكن فرنسا لم توافق على ذلك وعساها ، وقد أرادت ان تختص بتبعية المفاوضة بهذا الشأن ، تحافظ للنهية على سلامة حدودنا السورية مقدرة ان التخلي عن جبل سنجار يؤدي إلى خسران

حوض الخابور تلك البقعة التي كانت في القديم اهراء الامبراطوريات الكبرى هذا وقد ورد معنا الكلام ولا يزال يرد عن بقية الشؤون التي اشار اليها المفوض السامي بخطابه في مأدبة الملك . ولكننا لا نجتاز المسألة المالية التي نوه بها فخامته من غير ان نقف عندها ونقول كلمة فيها لأن كل شيء يتوقف على المال . وكل رقي دولي لا يستند على انتظام مالية الدولة فهو على غير أساس . ومما يتهيج له قلب العربي ان الحكومة العراقية على رغم ما تنفق في سبيل النهضة والاصلاح وعلى رغم ما تستنفد مرتبات الإنكليز من مواد خزينتها تسير على نظام دقيق في مسلكها بحيث يزيد غالباً ريعها على النفقات . وقد المع الى ذلك المستر بورديلون أمام لجنة عصبة الأمم وقال « إن تقديرات السر هنري دوبس في سنة ١٩٢٥ قد تحققت وان المقدار الفائض في ايرادات سنة ١٩٢٦ زاد ٨ في المائة » ثم صرح في بيانه أمام لجنة الانتداب عن احوال العراق سنة ١٩٢٨ ان زيادة الدخل بلغت في السنين الست الأخيرة ١٤ في المئة وزيادة النفقات بلغت ٣٥ في المئة انفقت على الشؤون الصحية والزراعية والري والتعليم والأشغال العامة ، واما إلى الآمال المعقودة على التجارة وعلى محصول القطن وأشار إلى ان محصول السنة الفائتة بلغ خمسة آلاف بالمائة . ثم مرت سنوات على خطاب السر هنري دوبس الذي اشار فيه إلى تقدم العراق السياسي وغيره فأعلنت انكلترا رفع انتدابها عن العراق وعقدت مع حكومة العراق معاهدة سنة ١٩٣٠ التي اعترفت فيها باستقلال هذا القطر الشقيق ، فجاء ذلك حجة للمتفائلين على ان العراق سائر بخطى واسع لبلوغ الأمان من الاستقلال التام والحياة السعيدة .

و كان جلالة الملك فيصل في اوروبا حين عقد فخامة نوري باشا المعاهدة الأخيرة فلم يسعه إلا ان يبدي ارتياحه لهذه المعاهدة فجاء في حديث له مع محرر جريدة الدايلي مايل الانكليزية ما يأتي .
إنني جئت لأعبر عن شكري وشكر شعبي للملك جورج والحكومة

البريطانية والشعب البريطاني على كل ما عملوه لنا . وتأمل بلادي بعد ان سويت جميع المشاكل السياسية ان تقدم لنا بريطانيا مساعدات اخرى) إلى ان قال (إن الفرص الموجودة أمام البريطانيين في العراق لا تقع تحت حصر . اننا نريد لهم كعلمين ومرشدين لنا ، كما عملوا في مصر ، وحينئذ سوف لا نجدونا ناكري الجميل .

٨ : تأخر العراق السياسي بنظر الوطنيين

يحتج الوطنيون في العراق على مآل انكلترا من حق الانتداب على بلادهم بأن المادة ٢٢ من عصبة الأمم خولت الشعوب المنتدب عليها اختيار الدولة المنتدبة في حين أن ثورة العراق سنة ١٩٢٠ كانت جواباً صريحاً لقرار سان ريمو بأن العراقيين يرفضون الانتداب . ثم هم يرون ان المعاهدات الانكليزية العراقية ولا سيما الأولى منها ، لم تصادق عليها اكثرية المجلس التأسيسي الا تحت تأثير القوة المسلحة التي أحاطت ببنية المجلس على حين ان التعاقد لا يكون مرعياً شرعاً إلا اذا كان قائماً على الرضاء المتبادل وينتقد الوطنيون المعاهدات واحدة واحدة قائلين ما يأتي :

— (المعاهدة الأولى سنة ١٩٢٢) —

من المعلوم ان الأسس التي قامت عليها هذه المعاهدة وملحقاتها لا تتفق مع الاستقلال فالمواد ٥ و ١٠ و ١٦ من هذه المعاهدة قيدت الاستقلال الخارجي والمواد ٣ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ منها ، والمادة ٣ من الاتفاق القضائي والمادتان ١١ و ١٤ من الاتفاق العسكري ضيقت على الاشتراع العراقي وجعلته رهن إشارة الحكومة البريطانية ؛ كما أن المادتين ٢ و ٤ من الاتفاق القضائي والمادة ١٠ من الاتفاق العسكري قيدت القضاء العراقي والإدارة العسكرية ، والمادة الرابعة من المعاهدة و مواد الاتفاق المالي حصرت الشؤون المالية بيد المستشار . وفضلاً عن

ذلك فقد خول الاتفاق العسكري حكومة الانتداب سلطة كاملة لاستخدام الجيش العراقي .

— (المعاهدة الثانية ١٩٢٦) —

إن البريطانيين اغتنموا مناسبة عقد مؤتمر أنقره الذي حلت فيه قضية الموصل وعقدوا المعاهدة الثانية . وكان من خصائص هذه المعاهدة انها ضاعفت قيود العراق وجعلته خاضعاً للأمر التالية :

- ١ تمديد اجل المعاهدة الاولى من اربع سنوات الى خمس وعشرين
- ٢ الاعتراف بالانتداب صراحة
- ٣ انشاء ادارات ممتازة في بعض مناطق العراق الشمالية
- ٤ حماية العناصر والاقليات

— (المعاهدة الثالثة سنة ١٩٢٧) —

اول نقطة تسترعي النظر خلو هذه المعاهدة من اجل تنتهي فيه مع أن المعاهدة الثانية اشترطت اعادة النظر في المعاهدة مرة كل اربع سنوات ، ناهيك بأن معاهدة سنة ١٩٢٧ نصت صراحة على عدم اجراء اي تعديل كان في الاتفاق القضائي مع أن المعاهدتين السابقتين لم يجرما العراق حق تعديلهما وعلقت المعاهدة الثالثة ترشيح العراق لعضوية جمعية الأمم على ماثرتة على التقدم بينما المعاهدة السابقة نصت على تعهد ملك بريطانيا العظمى بالسعي لإدخال العراق في عصبة الأمم

وقد زاد في سخط الوطنيين على المعاهدة الثالثة ما جاء في المادة السادسة منها من تعهد جلالة ملك العراق بتنفيذ نصوص عهد عصبة الأمم ومعاهدة لوزان وكلاهما فرض الانتداب على العراق فرضاً

وزاد في نقمتهم ايضاً نص الاتفاقيتين المالية والعسكرية اللتين عرضتهما انكلترا وهما المكملتان لهذه المعاهدة . وقد اشرنا في فصل سابق الى نقطة الخلاف

عليها بين الفريقين

ويستفدح العراقيون على الخصوص الرواتب والمخصصات العظيمة التي تتقاضاها دار الانتداب استناداً على هذه المعاهدات ويأتون بمثال على ذلك ان الحكومة اخيراً بناء على اشارة المفوض السامي السرجون كاميل عينت مستشاراً لوزارة المالية براتب سنوي قدره ستة آلاف جنيه انكليزي . ومتى علم القراء ان راتب الوزير لا يزيد عن الف ليرة انكليزية في العام عرفوا مبلغ الكرم الخاطي الذي ينعم به الموظفون الانكليز في العراق

— (المعاهدة الرابعة سنة ١٩٣٠) —

لقد امتازت هذه المعاهدة وملحقاتها بأنها جاءت في الظاهر مليئة بالتسامح الإنكليزي فاعترفت باستقلال العراق ووعدت بمساعدته على الدخول في عصبة الأمم ومنحت ما يطلبه من التجنيد الاجباري وحلت بعض القضايا الاقتصادية والمالية . ولكنها في الحقيقة والواقع احتفظت بالسلطة الانكليزية كما كانت من قبل في كل شؤون العراق حتي اتهمت بأنها لم تقصد من ترك انتدابها وتوثيق سلطانها بالمعاهدة الا الاستقلال لنفسها بالتسلط على شؤون العراق دون مامراقبة من لدن جمعية الأمم

وقد انتقد رجال العراق هذه المعاهدة ايما انتقاد ولكن حكومة نوري باشا السعيد التي استطاعت ان تحشد انصارها في المجلس النيابي الجديد استطاعت ان تنال مصادقة هذا المجلس فأصبحت هذه المعاهدة رسمية رغم انكار الوطنيين لها واحتجاجاتهم عليها .



الفصل الثالث

عانة العراق الاقتصادية

١ : تجارة العراق

ثروة العراق الزراعية ومركزه الجغرافي جعلها هذا القطر من خيرة الاقطار استعداداً للتجارة . فهو يصدر كمية وافرة من التمور والحبوب والأنعام ومنتجاتها من صوف وسمن وجلود ، ويستورد حاجياته الضرورية والكمالية من بريطانيا العظمى والهند وإيران وتركيا وأميركا وسواها . وله أيضاً مورد تجاري من معاملات الترانسيت بين الشرق والغرب ولا سيما مع إيران فويصيب الحكومة العراقية من ذلك أيضاً قسط غير قليل من الفائدة المالية إذ تتقاضى نصفاً في المائة على البضائع الصادرة والواردة التي تمر في بلادها . ولتجارة العراق في البلاد الفارسية وكلاء وبيوت تجارية في كرمشاه وهمدان وطهران وغيرها ، كما أن للإيرانيين في بلاد العراق عدداً من البيوت التجارية . وتتصل العراق بإيران في ثلاث طرق : الواحدة من البصرة الى الأهواز براً ونهراً ، والثانية من بغداد بطريق خانقين فقصر شيرين فكرمنشاه ، والثالثة من الموصل الى رانية بطريق ابدنيك وكوي سنجق ، وليكن المواصلات بطريق بغداد هي اهم من سواها وعليها المعول .

والتجارة في العراق ولا سيما في بغداد ، هي على الغالب بقبضة اليهود : ففي دار السلام اربعون الفا منهم نزلوا العراق قديماً منذ الاحتلال البابلي ، فاصبحوا يولفون فيها العنصر التجاري .

وقد توفرت التجارة بعد الحرب العامة بين العراق وسورية بما حدث من قرب المسافة بين القطرين بواسطة السيارات وانتظام اسفارها وترتيب أوقاتها .

فرحل الى بغداد خاصة فريق من تجار سوريا وخصوصاً من دمشق وفتح بعضهم فيها بيوتاً تجارية وشرعوا يستوردون اليها على الغالب ما خف ثقله وغلا ثمنه ، ولا سيما المنسوجات والألبسة الأوروبية . ويعتمدون في نقل ذلك بالأكثر على السيارات ، وأما البضائع ذات الوزن الثقيل التي تصدرها سوريا الى العراق ، كالصابون مثلاً فإنها لا تزال تحمل بحراً . وعدا التجار فقد نزل بغداد بعض الصناع السوريين ، من الخياطين وباعة الحلوى والدخان وامثالهم وباشروا الشغل فيها ، وكذلك توطن فيها بعض أصحاب المهن السوريين كالأطباء والصيادلة وهم ناجحون على وجه عام في اعمالهم .

وتصدر العراق الى سوريا التمور والماشية والسمن والطنافس الفارسية والتبناك ويظهر أن بغداد كانت سوقاً تجارية منذ القديم ، وكان يقصدها التجار من أقاصي البلاد حتى الصين ، ويؤيد ذلك ما جاء في التاريخ بمناسبة الفتح الاسلامي فقد قال اهل الحيرة للمثنى قائد الحملة على العراق ما يأتي : «بالقرب مناقرية تقوم فيها سوق عظيمة في كل شهر مرة فيأتيها تجار فارس والأهواز وسائر البلاد يقال لها بغداد» فسار اليها المثنى وفتحها سنة ١٣ للهجرة . وكذلك فإن ما جاء في الأخبار عن سبب بنائها يشير إلى مركزها التجاري القديم : فقد ذكروا انه لما أراد الخليفة المنصور بناء قاعدة لدولته العباسية بعث من الهاشمية برواد يرتادون له موضعاً مناسباً ، وذهب هو بنفسه ، فمر بموضع بغداد ورأى كيف أن الميرة والأمتعة تجلب اليه في البر والبحر ، فبات فيه واختاره دون غيره

وقد تحسن في العصر الحاضر مركز بغداد التجاري بما مدته منه واليه من الخطوط الحديدية ، واهمها ما بين البصرة وبغداد على طول ٣٥٤ ميلاً ، وبين بغداد والشرقاط بطول ١٨٦ ميلاً تقريباً

وذلك عدا الخط الثالث المهم الذي بين بغداد وحدود إيران ، وعدا الفروع الأخرى من الخطوط الحديدية التي تصل بين مدن العراق . ولولا منافسة روسيا

لبغداد في طرق القوقاس ومزاحمتها لها على تجارة فارس فكانت بغداد أشد ازدهاراً اقتصادياً مما هي عليه الآن. ومن احاديث اليوم في القطر الشقيق مشروع خط يتصل في البحر المتوسط بواسطة حيفا، وقد حداهم للتعجيل بالافتكار في هذا المشروع ما يرونه من محاولة دولة فارس الاستغناء عن العراق بمواصلاتها التجارية: فقد عز على دولة الشاه بهلوي ان تستمر التجارة الإيرانية تحت نفوذ العراق، وأن تبقى تؤدي مكسباً في الرواح والإياب، فقامت بمشروع خط حديدي يخترق مملكتهما من الشمال الى الجنوب مبتدئاً من الحمرة على البحر الهندي، فتستغني في هذا المرفأ الفارسي عن البصرة العراقية.

ولشد ما كان لهذا المشروع من التأثير على تجارة العراق، ولا سيما في بغداد لما فيه من ضياع مورد كبير لهم، وخراب بيوتات تجارية كل اعتمادها حتى الآن على المعاملات مع إيران.

ولذلك عنت الحكومة كل العناية بتلافي هذا الخطر، ولم تجد لها بداً من العمل على اتصال العراق في البحر المتوسط بخط حديدي هو لا شك اقرب وافضل الطرق الى اوروبا.

ومن ثم لا يكون بوسع الإيراني نفسه إلا أن يؤثره على الخط البعيد الذي ينتهي في الحمرة، وسيكون لا إنكلاترا من هذا الخط فوائد سياسية أيضاً فهو سيمتد من حيفا بطريق بيسان - وادي الزرقاء - عمان الى بغداد وبهذه الطريقة يصلون ما بين العراق وامارة الشرق العربي ويتوطد النفوذ الإنكليزي في جزيرة العرب كلها إما توطيداً ولذلك وعلى رواية جريدة الفينشال نيوز، ان الحكومة البريطانية وافقت على منح معونة مالية من خزانها لتسديد جانب من نفقات هذا الخط.

ويوجد أيضاً مشروع آخر في وزارة الأشغال العامة في العراق يرمي الى ربط ذلك القطر بالاناضول بخط حديدي يتصل بسكة حديد الاستانة - نصيبين

بواسطة طريق حلب.

وكانت المفاوضات جارية بين السلطات البريطانية والإفريقية والتركية لتحقيق هذا المشروع.

ومن المعروف أن العراق تربطها بتركيا سكة حديد بغداد، إلا ان الاطماع الدولية، والحوادث العالمية لم تسمح لهذه الخطوط ان تمتد أكثر من نصيبين من جانب تركيا، والشرقاط من جانب العراق.

وقد تم الاتفاق بين السلطة الفرنسية في سوريا وشركة سيارات ستروين لمنحها حق استثمار طريق الموصل - نصيبين ونقل الركاب والبضائع بينهما على السيارات. وهي خطوة كبيرة في تسهيل المواصلات في هذه الأصقاع وربط العراق بتركيا اقتصادياً. وتعتقد الآمال الكبيرة في العراق على هذه الخطوط، وما سيكون لها من الفائدة العظمى بتحسين الحالة التجارية فيه، فضلاً عن الزراعة. وقد طلبت مديرية الاستخبارات العامة من مديرية الأمن العام في بيروت. لائحة عن سير السيارات بين البلاد المشمولة بالانتداب الافرنسي وبين المملكة العراقية فوردتها جواب مفاده انه في عام ١٩٢٤ سافر إلى العراق ٤٤٠٣ سيارات وورد منها ٣٣٢٦ سيارة ثم تناقص العدد بسبب الثورة السورية فبلغ في عام ١٩٢٥ عدد السيارات الذاهبة من سوريا ٢٤٦٥ والآتية اليها ٣٢٣٣. ثم ازداد العدد قلة سنة ١٩٢٦ حتى سقط إلى ٢٧٣ سيارة رائحة و٢٨٧ عائدة. وما انتهت الثورة حتى عاد السير إلى مجراه بل اثبت وجود زيادة محسوسة إذ بلغ عدد السيارات الذاهبة إلى العراق لغاية منتصف ايلول سنة ١٩٢٧ - ٣٧١٥ سيارة والآتية الى سوريا ٥٣٨٣ سيارة. وذلك في مدة ثلثي السنة تقريباً. وعدا ذلك استفاد العراق من الخطوط الهوائية فضلاً عن انتقال الطائرات ما بين البصرة وبغداد اتخذت شركة (امبريال ايرواز) خطاً لها دائماً يبتدى في لندن وينتهي في الهند. وقد اعلنت اخيراً ان جدول مواعيد السفر سيكون موافقاً جداً لمصالح جمهور

المسافرين فيمكن للمسافر ان يتناول في الصباح الباكر قدحاً من الشاي في القاهرة ، وطعام الفطور في فلسطين ، وطعام الغداء في الصحراء ، والشاي بعد الظهر في بغداد . ويوجد ايضا الخط الهولندي الذي يبتدي في امستردام ويمر بفينا وكلكتا وينتهي في باتافيا والخط الفرنسي يمر برسيليا فنبولي فأثينا فيروت فبغداد فأيران فالهند الصينية الافرنسية . قاصبت بذلك العراق مركزاً خطيراً للطيران واعدت لذلك في بغداد المطارات والمعدات . وفضلاً عن تلك الخطوط البرية التي قربت العراق من سائر العالم فإن خطاً عظيم الشأن سوف يصله ايضا بسوريا . ذلك هو نهر الفرات الصالح للملاحة والذي هو اطول من نهر الدانوب . وان التاريخ ليروي لنا كيف استفادت الأمم القديمة من هذا النهر ، وانه كان يحمل مغادي وحراقات وجلبات تذهب وتجي بين الشام والعراق . واستمر كذلك إلى عهد قريب : فقد ذكر كاتب جلبي في كتاب اسفار البحار (انه كان للعثمانيين مراكب في الفرات يستخدمونها لنقل جيوشهم من الشام الى العراق ولا سيما في زمن الثورات . اهـ) ولما احتل الخديوي محمد علي سوريا تقدم مهندس واسمه م سيللفان لدرس هذا المشروع غير ان فتح قنال السويس فيما بعد جعله قرين الاهمال . وتقول جريدة الديبا (٩ شباط سنة ١٩٢٨) تعليقاً على هذا (اذا كان قنال السويس قام بالواجب من حيث الاتصال بخليج العجم ، فإن الاتصال بواسطة الفرات ما بين سوريا وآسيا الصغرى لا يزال قيد البحث والدرس)

بيد أن هذه المواصلات الخارجية السريعة الكثيرة ولئن كانت تؤثر تأثيراً عظيماً في تجارة العراق إلا أنها لا تغنيه عن المواصلات الداخلية ولا تأتي بالفائدة الكلية اذا لم تؤمن هذه المواصلات . فإن اراضي العراق الغنية الفسيحة لا تؤخذ بإخراج هذه الثروة من حيز القوة إلى حيز الفعل إلا متى انسابت عليها الخطوط الحديدية من كل ناحية لنقل المحاصيل ، اما إذا دامت نفقات نقل هذه المحاصيل التجارية تذهب بالفائدة منها (كما هو حاصل الآن في معظم أنحاء العراق) فتيق

الأراضي بآثرة مهمة . وفضلاً عن ذلك فإن سبعة اثنان أهل العراق هم من البدو وليس أفعل في تحضيرهم ودفعهم للعناية بالزراعة عناية كافية من هذه المواصلات والخطوط وقد صدق من مثل الخطوط الحديدية بالشرابين بالجسم يجري فيها دم الحياة وقد أظهرت تجارة العراق بعد الحرب العامة براهين على ما استفادته اقتصادياً من توفر المواصلات بينها وبين سائر العالم ، ولا عبرة في سنة ١٩٢٦ فنكتبت في ذلك العام كانت عن حادثات غير اعتيادية فقد فاض نهر دجلة ، واستفحلت هجرة الاشوريين من تركيا الى العراق ، فكانوا عليه عبئاً ثقيلاً ، وتعرقل سير التجارة مع إيران لأسباب مختلفة ، كما تعرقل مع سوريا بسبب الثورة حتى لم يزد عدد السيارات الزاهية من الشام الى العراق عن ٢٧٣ سيارة في العام . وبمقتضى اذاعة مديرية الجمارك والمكوس العامة فإن التحسن قد بدا بعد ذلك في تجارة العراق العامة من صادرات وواردات وأنه كان ينتظر أن يختم عام ١٩٢٩ بزيادة كبيرة فيها . أما نتائج احصاءات العام الماضي فقد دلت على أن الواردات كانت ٣٨٦،٠٦٩،١١٢ روبية والصادرات ٩١٦،١٠٠،٦٧ روبية . وتحسنت تجارة الترانسيت فبلغت ٤٤٥،٢١٨،٥٨ روبية ويرجع سبب زيادة الصادرات الى جودة حاصلات الحبوب والتمور والجلود والقطن .

غير أن التجارة بين سوريا والعراق لا تزال تسير من سيء إلى اسوأ حتى أن المعدل التجاري سقط إلى النصف . وبموجب التقرير الرسمي الصادر من المفوضية العليا يستفاد أنه بلغت قيمة البضائع الواردة من العراق في الستة أشهر الأولى من عام ١٩٢٨ ٣٤،١٣،٤١٠ ليرات سورية (الليرة السورية تساوي عشرين فرنكاً فرنسياً) وقيمة البضائع المصدرة الى العراق ١٠،٣٤،٠٥٠ ليرة سورية . ثم قد جاءت سنة ١٩٣٠ بأزمة شديدة على العالم وعلى العراق خاصة : فإن هذا القطر الذي لا يستند كبلاد الشام على موارد اصطياف وصناعة واموال مهاجرين ، وإنما هو قطر زراعي قبل كل شيء ، تأثر تأثراً اشد من سوريا لسقوط اسعار الحبوب

هذا العام ، واشتدت فيه الضائقة المالية متأثراً أيضاً من الازمة العالمية على أن الحكومة العراقية باذلة جهدها لإيحاء التجارة في بلادها ولتخفيف الضائقة وقد قررت تأسيس بنك وطني وسك نقود خاصة واعفاء المواد الخامية من المكوس الجمركية وهلم جرا من التدابير الاقتصادية النافعة .

٢ : زراعة العراق

يخترق العراق نهرا ن عظيمان دجلة والفرات ، كل واحد منهما هو ثروة كبرى من شأنها ان تجعل هذا القطر كمصر خصباً وازدهاراً .

وتنسب في العراق ، عدا هذين النهرين ، انهر أخرى نخس بالذك منها نهر دجلة العظيم ، وتجري فيه جداول جعلته أوفى من مصر مساحة صالحة للاستثمار فقد قدرت هذه المساحة في بلاد دجلة والفرات باثني عشر مليون فدان ، وذلك يعادل ضعف ما في وادي النيل من الاراضي الزراعية .

ويعتبر العراق لذلك قطراً زراعياً مهماً . ومحاصيل الشمال فيه تنمو بماء المطر وتحتاج للري في الصيف ، أما في الجنوب حيث يقل الغيث عن سبعة انشات فلا ينمو شيء إلا بالري والجدول الآتي يوضح مقدار الغيث السنوي في الأقطار العراقية .

اسم الناحية	عدد السنين	مقدار المطر السنوي بالانش
بغداد	٢٩	٦٦٤
البصرة	١٨	٦٦٨
الموصل	٤	١٦٧١

واهم محاصيل العراق الحاضرة . هي في الشتاء القمح واكثره في الموصل ، والشعير واوفره في جهتي بغداد والبصرة . وكذلك التمر ، ومعظمه في شط

العرب وتمتد غاباته على مائة ميل من فاو إلى القرنة على جانبي النهر . وفضلاً عن ذلك فلكل مدينة من سامرا على دجلة من الشمال حتى عانة على الفرات احراج من التمر خاصة

ومن الغلال الصيفية المقدرة الارز ، ويزرع في الاراضي الرطبة السبخة على شاطئ دجلة والفرات ، واجوده ما يزرع في روابي كردستان وهو قليل . على ان المهمة كانت مصروفة سنة ١٩٢٧ للعناية بزراعة التوت الحرير والقطن والتبغ . فقد بوشر بزراعة القطن منذ العهد العثماني . ثم كانت الحرب العامة فانصرف الناس عنها . حتى إذا استتبت الأمور ، وأسفرت التجارب عن نجاح وعن آمال بإمكان مضاهاة العراق لمصر في زراعة القطن بادرت انكلترا لانشاء شركة القطن الامبراطورية البريطانية في العراق ، وهي الآن تمد وزارة الزراعة بأرائها ، وتتولى حلج الأقطان العراقية وتشتريها ولكن هبوط اسعار القطن سنة ١٩٣٠ كان له اسوء تأثير على زراعته ومحطاً لتدابير الحكومة التي ارادت ان تحل زراعة القطن في كثير من المناطق محل زراعة الجبوب . وقد شعر العراقيون بيد انكلترا تريد ان تنبسط على اقطانهم فاستثقلوها وشرعوا يفكرون بدفع هذه الاغلال قبل ان تستجيبكم ، وتحديد تدخل هذه الشركة بحيث يتسنى للزراع العراقيين التصرف بأموالهم حسب اختيارهم ، واصدارها مباشرة إلى لندن وسواها . وقد انشأوا محلجاً برأسمال قدره عشرة آلاف جنيه . ويقال انه نجح في مزاحمة محلج شركة القطن البريطانية . هذا وان الحالة الزراعية على وجه عام في العراق لا تزال متأخرة ، التأخر كله ، على رغم ما في هذا القطر من ثروة طبيعية نادرة ، ولا تفتأ الأراضي المستثمرة فيه قليلة ، واساليب الزراعة عقيمة . يضاف إلى ذلك كسل طبيعي مستول على الفلاح ناتج عن خصب الأرض ، فتراه بدلاً من معالجة ومداداة المزروعات يتكسل على عمل الطبيعة وحدها ولا يكلف نفسه تعشيب الأرض ومعالجتها . فكنت أرى الحشيش والأعشاب تغطي الزرع

بكثافتها وتستنزف خيرها وقوته .

ومنذ غرة النهضة العربية الحديثة لفتت ثروة العراق الزراعية الأنظار إليها :
فإن الخديوي اسماعيل باشا صاحب اليد البيضاء على هذه الأمصار العربية فكر في
أن يكون للعراق نظام للري كنظام البلاد المصرية ، فأرسل اليه وفدا من المهندسين
برئاسة المرحوم اسماعيل باشا محمد ، المهندس المصري الكبير ، فدرس الوفد آثار
السدود والترع القديمة ولا سيما سد الهندية ، ووضع بذلك التقارير الإضافية .
ولكن تغلب الدول الأوروبية على مصر من أجل الديون ، وما تبع ذلك من
الازمات الشديدة التي انتهت بنزول اسماعيل باشا عن منصبه حالت وقتئذ دون
تنفيذ هذا المشروع الكبير

ثم فكرت الامبراطورية العثمانية في العهد الحميدي بالاستفادة من ثروة
العراق الدفينة فأوفدت المهندس السير وليم كوكس لدرس مشروع الري ، فكتب
سجلات عما يمكن عمله من الإصلاحات الفنية ، وما يتأتى عنها من ثمرات وخيرات .
ولكن لم يقدر لتركيا أن تستفيد وتفيد كفاية من هذه الدروس ، اللهم إلا ما
تركته من أثر لا يزال يذكر لها بالخير : فإن أراضي الحلة كانت قبل قرن
تسمى الفيحاء لازدهارها بالمزروعات ولما كان لها من رونق وبهاء ، وكذلك كان
شأن المنطقة التي كانت تسقى من نهر الحسينية المجاورة لكربلا . غير أن تلك
الأراضي الزاهرة اصبحت بعدئذ بالجفاف والذبول لا تدراس النهرين اللذين كانا
يرويانهما ، وامست قاحلة ماحلة ، فارادت الدولة العثمانية تدارك هذا الأمر فعقدت
اتفاقاً مع المهندس السير وليم جاكين ، وانشأت بمعرفة اربعين قنطرة على نهر
ديالة تسمى « السدة الهندية » وبذلك عاد الري إلى احسن ما كان عليه في تلك
الجهة حتى اصبحت ، ولا سيما مزارع طويريج ، من اخصب اراضي العراق . ولما
دخل العراق تحت الانتداب الانكليزي ترقب الناس ثراه العاجل لما لانكلا من
السخاء في بذل الأموال الوافرة على مشروع الري ، وباتوا يقدرون له التقدم

الزراعي السريع اسوة في مصر . ولكن مضت السنون ولم تبدر من انكلا
بادرة في هذا السبيل . ولا ندري هل هي لم تتفرغ لذلك لما هناك من مشا كل عالمية
موضوعة للحل بعد الحرب العامة ؟ ام انها لا ترى في مصلحتها ان تجعل اسباب
الثراء متوفرة في ذلك القطر فيقلق اهله بالها في ما بعد ، ولا يبقى لها طريق
سهل إلى الهند

واما حكومة العراق ، فهي تجاه هذا الكثر المدفون ، كما يقول المثل
« العين بصيرة واليد قصيرة » فالمال ينقصها والسياسة تقيدتها . ومع ذلك فهي لم
تعمل واجباتها ، بل ما فتئت تفعل في هذا السبيل كل ما في استطاعتها . وقد
تفضل جلالة الملك حين تشرفت بمقابلته وبين لي طرقاً من عناية الحكومة في هذا
الشأن ، ولا سيما من حيث استثمار الأراضي الأميرية الواسعة التي اتي عليها حين
من الدهر وهي مهمة . ففي العراق اراض شاسعة اتصلت بالحكومة وكانت
على الغالب من الأملاك السلطانية في عهد تركيا ، واكثر سكانها بدو ولا يحسنون
استثمارها فرأت حكومة الملك فيصل من اصالة الرأي توزيع هذه الأملاك على افراد
الشعب لاستثمارها ، وسنت لذلك قانوناً تمنح بمقتضاه كل طالب عراقي قطعة من
هذه الأراضي مجاناً معفاة من الرسوم سنين معدودة على ان يشجرها ويخدمها
ثم تسجل على اسمه بعد مضي ثلاث عشرة سنة ، إذا وفي خدمتها وتشجيرها
حسب الشروط الموضوعة . وقد تهافت الناس على تلك القطع ، ولا سيما ما كان منها
قريباً من بغداد ، واراد افراد من سوريا ان يستفيدوا من هذه المنحة على رغم ان القانون
حرمها على الأجنبي فأخذوا قطعاً من هذه الأراضي باسماء بعض أهل الوجاهة في بغداد ،
وبالاتفاق معهم شرعوا باستثمارها وعقدوا بينهم وبين شركائهم بما تم عليه الاتفاق عقوداً
سجلوها عند كاتب العدل

غير أني لحظت وجود عقبات كثيرة تقف دون الاستفادة التامة من هذا
المشروع وأهما ما يأتي :

(١) بعد مسافة أكثر تلك الأراضي الاميرية إلى حد أن نفقات نقل محاصيلها

قد نذهب بالفائدة منها

(٢) قلة رؤوس الأموال في أيدي معظم مستملي تلك الأراضي بحيث لا يتسنى

لهم استثمارها تماماً حسب الأصول الحديثة

(٣) كسل الفلاح العراقي كسلاً أوجده خصب الأرض بمرور الزمن ، وليس

بالوسع مداواته في عهد قريب

(٤) قلة اليد العاملة ، وإهمال الحكومة مشروع الترغيب في الهجرة للعراق ،

خلافًا لما تفعله حكومات أميركا الزراعية

ولو أن حكومة العراق شملت السوريين بما في ذلك القانون من رخص لأفادت

واستفادت ولتم لها حينئذ ، بتعاون السوري والعراقي ، تشجير تلك الأراضي وترطيب

هواء القطر . على أنه وإن لم تكن لها كل الفائدة بتمليك ابن الشام ، فلا نكران أن

استثمار السوري بعض تلك الأراضي يحسن في قيمة ما جاورها ، وينقل إليها حب العمل

والمنافسة بين الأخوين . ومعلوم أن السوريين في الغربة والمهجر هو أكثر

نشاطاً منه في وطنه

ومع ذلك نرى أن هذا الباب وإن كان موصداً في العراق بوجه المستملك الغريب ،

فهو مفتوح على مصراعيه أمام الفلاح السوري ، ويحق لي أن أوجه هنا كلمة

إلى فلاحينا الذين يقصدون إلى أميركا وأفريقيا زرافات كل عام وأقول لهم :

(تعالوا أيها النشيطون إلى العراق وتولوا الشؤون الزراعية فيه ، فالأيدي مفتوحة

هناك لاستقبالكم واستخدامكم بترحاب ، واجرة الانتقال إليه مبذولة ومبسورة ، وعدا

ذلك توفر من مشاق السفر الطويلة ، وتبقون على مسافة ٢٥ ساعة من أهليكم . وإذا

نزلتم هناك تنزلون بين قوم لهم ما لكم من لغة وتقاليدهم)

ولقد تداولت في بغداد مع بعض رجال البرلمان لوضع نظام يكفل راحة هؤلاء

المهاجرين ويسهل لهم الأسباب ، فوعدوني خيراً

وكانت الحكومة قد اعطت امتيازاً لشركة عراقية اسمها كل من مواطنينا عارف

افندي النعماني ، والدكتور اصفر في سنة ١٩٢٤ لأجل الري وزراعة القطن ، وباشرت

الشركة العمل ولكنها لم تتجح . ويخشى أن يكون عدم نجاحها مؤدياً إلى تشييط الهمم

في المستقبل . على أن الحكومة وإن كانت لا تزال مقصرة كل التقصير من حيث

توفير أسباب الزراعة في قطر زراعي بالفطرة كالعراق ، ولم تتوقف للقيام بمشروع

الري على الأصول ، ولا لمد الخطوط الحديدية الداخلية لتقلل المحاصيل فإنها لم تفعل

مع ذلك عن طرق التنشيط ، وعدا قانون الأراضي الاميرية الذي أشرنا إليه ، فقد

أحدثت ذلك الحقل الزراعي الجميل الذي أعدته كنموذج للاختبار على مقربة من

بغداد . وساعدها روح العصر العامل على التجدد لإصلاح الطرق الزراعية في العراق

بعض الإصلاح ، وللاستفادة من أدوات الزراعة الحديثة ، ولا سيما ما كان منها من

الآلات الرافعة للماء من الأنهر . وإن أصحاب البساتين التي على دجلة من البصرة إلى

العمارة ومن بغداد إلى مسافة بعيدة أي إلى كوت سبع تهافتوا على استعمال هذه الآلات

تهافتا حسناً حتى أنهم يقدرون المطلوب منها في العام بأربعمائة واحدة

وكم سرفني ما رأيته بمنة ويسرة على دجلة من هذه الآلات المترصة حين ذهابي في

قارب بخاري إلى أيوان كسرى على مسافة عشرين ميلاً من بغداد

أما أهل الفرات فما زالوا ينهجون على الأثر لري مزروعائهم النهج القديم ،

ويعتمدون على الحيوانات لرفع الماء ببطء وعلى أسلوب بال . غير أن المال معقود

على ما للعدو من تأثير فلا يلبثون إلا قليلاً حتى يسابقوا أهل دجلة بتحسين

أساليب الزراعة

وإن ضائقة سنة ١٩٣٠ حالت كثيراً دون كبار الآمال التي كانت معقودة

على زراعة العراق . لأن الخسائر الفادحة التي أصابت المزارعين في ذلك العالم جعلت

فريقاً منهم في حالة الإفلاس حتى أصبحت المزارع والمكينات الزراعية تعرض بأسعار بخسة جداً ، وجعلت الناس في حالة القنوط . وما اضيق العيش لولا فسحة الأمل

٣ : صناعة العراق

نشرت جريدة المعرض البيروتية حديثاً افضى به صفوت باشا العوا كبر امراء جلالة الملك فيصل الذي قدم للاصطياف في لبنان في عام ١٩٢٧ إلى صاحب هذه الجريدة جاء فيه اشارة إلى تأخر الصناعة في العراق . وما انتشر هذا الحديث حتى حملت بعض صحف العراق على صفوت باشا منكرة عليه هذا القول بشدة وقد كنت دونت في مذكراتي وأنا في بغداد ، أسفاً كثيراً لأن الصناعة في هذا القطر الشقيق هي باضمحلال كلي ، بل هي دون بقية المهن . ثم لما وصلت بتأليفي إلى هذا الفصل ، وارتدت أن أتكلم على الصناعة ، وكانت الحملة حامية على صفوت باشا الموما اليه ترددت قليلاً ، وسألت نفسي أخطأ أنا أيضاً بما حوته مذكراتي من تأخر الصناعة في العراق ؟ وهل حكمي هذا يمس عواطف قوم هم اخواني حبوني حين زرتهم بما جبلوا عليه من كرم وحسن وفادة . ثم قلت (كلا فالعراق عندي هو كبليدي سوريا . واذا مدحته فأنما يعود فخر المدح والسرور الي . وإذا انتقدت شيئاً فيه فإنما انتقده وأنا آسف) ولذلك حق علي التصريح بأن العراق هو كبقية بلاد الشرق الأدنى لا يفتأ عبثاً على البلاد الاجنبية في ما يحتاج اليه اهله من صناعة . بل هو في الصناعات الأولية كالبناء والنجارة والحداة والحياكة وما شاكلها في مرتبة احط كثيراً من سوريا وفلسطين ومصر

ولا أدري أكان السبب في ذلك التأخر خصب العراق الذي أغنى سكانه عن بقية المهن وراح عقولهم من عناء التفنن فيها للكسب ؟ أم ان العراقيين هم بعيدون عن الاختراع بالفطرة ، على رغم ما هو معروف عنهم من الاقتدار على اكتساب العلوم ؟

فقد قيل لي ان الصانع العراقي يحسن التقليد في صناعته إلى حد الإيقان ، ولكنه بعيد عن الابتكار

ومن المؤسف ان هذا الوصف يشمل في العصور المتأخرة عموم الامصار العربية ، ولولا صناعات شرقية نفيسة لا تزال حية مترفية في دمشق لحكمنا ان الشام هي مثل العراق من هذا القبيل

ومع ذلك فقد استبشرت خيراً لما في ديار العباسيين من انتقان بالتقليد الصناعي : فهذا التقليد قوة لا يستهان بها ، إذ بوسع المقلد المتقن ان يستفيد من اختراعات البشر كلها ، ويعمل على نشرها ، ولا سيما إذا كان متفتناً . وما على الحكومة الا أن ترغب أرباب الحرف في الأقطار الأخرى في نزول بلادها ؛ وتبعث بطلبة من أبنائها لاقتباس الصناعات مثلاً تعني بإرسال الطلبة إلى المدارس . ثم لا يمضي على ذلك إلا قليل من الزمن حتى يستغني العراق في صناعاته الوطنية عن الاغيار وبها هي بقية الأمصار . واستبشرت أيضاً أن فريقاً من أغنياء العراق شرعوا يؤسسون الشركات للقيام بما تحتاجه البلاد من الأعمال الصناعية على النسق الحديث ، فعدا شركة محالج القطن العراقي الذي أشرنا اليه قام مشروع آخر أوسع منه نطاقاً وهو مصنع الغزل في الكاظمية وبلغ رأسماله ٣٠ الف جنيه وصار عدد مغازله ٢٧ مغزلاً . فضلاً عن المشاريع الأخرى كالمداغ الحديثة والمصابين وغيرها التي ظهرت في تلك البلاد . على ان العراق لا يزال بحاجة قصوى لزيادة العناية بالشؤون الصناعية ، فهو جدير بأن لا يبقى عالة على الغرب يستنزف هذا أمواله وخيراته ؛ ونخص بالذكر منها معامل النسيج لما يصدره العراق كل عام من ملايين الجنيئات لشراء الملابس والأقمشة الغريبة . وحسبنا أن نشير إلى ان قيمة المنسوجات التي دخلت جمارك البصرة وبغداد سنة ١٩١٩ بلغت ٦٠ ، ٣٨٠ ، ٠٠٠ جنيه انكليزي .

وقد لفت نظري في بغداد وجود صناعات وأرباب حرف كثيرة كلهم غرباء . وفي مقدمتهم جمهور من الأرمن ، ومع ذلك لا يزال يوجد فراغ كبير لليد العاملة . ولو ان

أرباب الحرف في سوريا من بناء ونجار وحداد وخياط وحلاق وبائع حلوى وغيرهم
يتزلون العراق لكان لهم من مهنهم خير نصيب .

٤ : ثروة العراق من البترول

تنبهت الأنظار منذ غرة هذا القرن إلى ثروة العراق الطبيعية في الزيوت وحسب
لها الألمان الحساب . ولما كان لهم دالة ونفوذ على الترك أخذوا امتيازاً وأسسوا شركة
لاستخراج هذه الزيوت سنة ١٩١١ اسموها (شركة النفط التركية) ، ولكن الحرب
العامة قضت على آمانياتهم هذه وخلفهم على مطاعمهم الحائمة حول نفط الموصل مطاعم
الدول الظافرة . وجرت بين هذه الدول مفاوضات ومجادلات طالما توترت لأجلها
العلائق ولا سيما بين فرنسا والولايات المتحدة . ثم انفتحت في شهر مارس سنة ١٩٢٥ على
تجديد امتياز شركة النفط التركية من لدن حكومة العراق لمدة ٧٥ سنة برأس مال قدره
مليونان من الجنيهات وبأسهم موزعة كما يأتي :

٤٧ ٪ بالمائة لشركة البترول الانكليزية الفارسية ، و ٢٢ ٪ بالمائة لشركة رويال
دوتش وكلتا الشركتين انكليزيتان ، و ٢٠ بالمائة لنقابة الشركات الفرنسية ، و ٥ بالمائة
لنقابة شركات بلجيكية و ٥ بالمائة لمستر جلبنكيان الأيركي .

ويظهر ان فرنسا لم تقنع بنصيبها هذا من زيت الموصل . فعادت إلى المفاوضات
بهذا الشأن ولا سيما بعد تدفق آبار البترول . وبمقتضى تصريح المسيو بريان في منتصف
شهر ك ٢ سنة ١٩٢٨ توفقت إلى زيادة حصتها في تلك الشركة فبلغت ٧٥ ، ٢٣ بالمائة .
وأما الحصص الباقية فقد صارت توزع على حسب رواية جريدة الماتان كما يأتي :

٢٣ ، ٧٥ في المائة للشركة الانكلوسكسونية . ومثلها للشركة الانكليزية الفارسية

ومثلها للنقابة الأميركية ، والباقي ٥ في المئة للمسيو جلبنكيان (١) . وعدا ذلك توجد
مساع أخرى لاستخراج البترول في العراق قامت بها الشركة الانكليزية الفارسية
المنوه بها في منطقة خانقين ، وقد نجحت في عملها . فصدرت منه كميات إلى خارج القطر
فضلاً عن مقطوعة العراق في الحاضر المقتصرة عليه . وهكذا فقد حرمت المانيا مما
اختصت به نفسها قبل الحرب العامة ، أما حكومة العراق فلم يحتفظ لها في حصه من
حصص هذه الشركات ، وإنما خصص لها جعل تقاضاه على المحصول وقدره اثنا عشر
شلتاً عن كل طن ، وللحكومة التركية عشرة في المائة من هذا الرسم (٢)

وقد دل البحث على وجود الزيوت في العراق بالمناطق التالية :

١ (القيارة) في جنوب الموصل على بعد ٣٨ ميلاً : وهي منطقة متسعة جداً وبترولها
من النوع الجيد وقد تكونت فيها طبقة من الاسفلت تبلغ ثخانتها أمتاراً عديدة ، وفيها
جداول وبحيرات من البترول يبلغ طول بعضها ألف قدم ويترشح البترول من عدة جهات
بجوار دجلة .

ب (كفري) يظهر ان ينابيع البترول في هذه الجهة من افضل الينابيع وقد
تكونت فيها رواسب من الاسفلت الأسود

ج (طوز خورمانتو) هي اغنى منطقة في العراق بالبترول ، وهو يرشح
(١) ان المادة الخامسة من امتياز شركة النفط التركية تحتم على الشركة ان تقوم بالحفريات
في مساحة طولها ثمانية اميال خلال مدة لا تتجاوز العشرين شهرا من عقد امتيازها . وانقضت هذه
المدة فددتها الحكومة ويقال ان الحكومة العراقية قد تصلبت هذه المرة ازاء الشركة لعجزها عن
تطبيق شروط الامتياز ، وانها اقترحت ادخال تعديلات عليها تتوسع بها حقوق العراق
(٢) تدور المفاوضات بين العراق وتركيا حول الحصة التركية إذ كان السر لنيدس السفير
البريطاني السابق في الآستانة قد اعرب للحكومة التركية باسم العراق عن استعداد له لدفع نصف
مليون جنيه انكليزي لقاء تنزل تركيا عن حصتها في النفط ، ولكن تركيا ابت وقتئذ قبول
هذا الاقتراح ، ويقال ان حاجتها الآن للمال يحملها على الرجوع للمفاوضة بشأنه ، اما العراقيون
فهم على رأيين بهذا الخصوص

من ارضها على طول ميل ونيف

د (هيت والرمادي) عرفت هذه المنطقة بينابيع الزيت . وقد تكونت منه في احد الاماكن بحيرة طول محيطها ميلان تقريبا .

وقد تفجر اخيرا البترول في البئر الاولى من الآبار التي حفرتها شركة البترول التركية على سبيل التجربة في بابا كركور على بعد اربعة اميال شمالي كركوك ، وكان تفجيره شديدا جدا حتى بلغ ٧٠٠٠ طن كل يوم ؛ ثم سدت هذه البئر سدا محكما بشق الأنفس . وقد لفت هذا التفجر انظار العالم كله ؛ فقالت جريدة النير ايست (٢٧ تشرين الأول سنة ١٩٢٧) ما يأتي :

« لم يكن حديث الناس في العالم التجاري طول مدة الخمسة عشر يوما الماضية سوى اخبار تفجر البترول العراقي » وقالت جريدة اخرى انكليزية « ان العراق قد يصير اهم بقعة في العالم إذا عقب اكتشاف هذا الزيت اكتشافات اخرى »

ويظهر ان تفجر الزيت قد احدث حالة دولية دقيقة كما بينت ذلك جريدة (اي فننج ستاندر) في ديسمبر ١٩٢٧ حيث قالت « والسبب فيها (اي الازمة الدولية) الحاح الحكومة الفرنسية لاتخاذ الوسائل السريعة لتنمية منابع الزيت التابعة لشركة البترول التركية في العراق ، ومعارضة البريطانيين والاميركيين الذين لهم نصيب مع الافرنسيين في هذه الشركة . ففرنسا تدعي انه من الجوهري لسلامتها ان تنمو هذه الآبار ، وان لا يكون لانكلترا واميركا اشراف على مواردها الخاصة بالزيت ، وانكلترا واميركا تردان عليها بأنه ليس من المبادئ الاقتصادية ترقية هذه الآبار في الوقت الحاضر الذي يزيد فيه محصول الزيت عن الحاجة » ولا بدع ان تشيبت انكلترا وأميركا او الشركات المنتسبة اليهما بعدم استثمار ينابيع العراق لأن تلك الشركات تملك ينابيع أخرى عظيمة في خارج العراق ويضرها ان تعتمد لمزاحمتها . على ان الخلاف لم يقتصر على ذلك

بل تناول كيفية نقل الزيت كما جاء في جريدة (سنديا تيمس) في رسالة لمراسلها في باريس اشار فيها إلى ان انكلترا ترى مد الأنابيب اما إلى البصرة او إلى حيفا ، واما فرنسا فإنها لا تترتاح إلى ذلك بل تريد انشاء خط من الأنابيب يمتد من الموصل إلى الاسكندرونة بحجة ان هذا المشروع يحتاج إلى ١٢٠٠ كيلو متر من

الأنابيب فقط مقابل الفي كيلو متر في كل من المشروعين البريطانيين وقد تم الاتفاق اخيرا على مد خطين من الأنابيب يبتدئان من بابا كركور وينفصلان في ابي كمال على الفرات فينتهي احدهما في طرابلس والاخر في حيفا على ان خلافا آخر لا يزال قيد الدرس والحل فإن شركة « بريتش اويل دفلوبمان » الانكليزية التي تألفت لاستثمار زيوت العراق اخذت شكلا جديداً عليه صبغة دولية إذ أصبحت اسهام هذه الشركة توزع كما يأتي : في المئة ٥٢ لانكلترا و ٢٤ لاطاليا و ١٢ لمانيا و ١٢ لفرنسا وسويسرا . وشرعت من ثم نزاحم شركة النفط التركية التي تبذل اسمها وصارت تدعي شركة النفط العراقية حين كان معالي مزاحم بك الباجهجي سفيرا للعراق في لندن . و ارادت حكومة العراق ان تحل هذا الخلاف بأن تمنح شركة النفط العراقية متسعا من الأرض يسمح لها باستخراج ١٠ إلى ١٥ مليون طن في السنة وان تعطي الشركة الأخرى امتيازاً في مساحة تساعد على استثمار ٣ إلى ٥ ملايين طن في السنة ولكن شركة النفط العراقية لا تزال متصلة بشروط الحل وهي تحاول ان تحتفظ لنفسها بكل هذه الثروة

ويؤلمنا اثناء ذلك ان نرى الغرباء يتزاحمون على ثروة البترول في العراق على حين لا يأتي ذكر لأصحاب البلاد في تقسيم هذا المغنم ان بترول العراق هو لأهل العراق وإذا جاز للشركات المستثمرة ان تأخذ نصيبها منه فلا يجوز لها ان تحتفظ لنفسها بالثمرات كلها وتتعطف على صاحب الحق الأولي يرسم لا يسمن ولا يغني من جوع اذا قيس بأرباحها الطائلة .

وانه ليسرنا ان نقرأ في تقرير انكليزي ورد اثر التفاؤل العظيم ببترول العراق قوله (ان وجود البترول في العراق بهذه الغزارة سيساعد كثير على حل كل مشاكل العراق المالية ويغير وجه تلك البلاد الزراعية تغييرا كلياً)
ويسرنا ايضا ان يصرح جلالة الملك فيصل في خطاب العرش (١ تشرين الثاني ١٩٣٠) ما يأتي : (فلنذكر باننا نحن وليس سوانا هم اصحاب هذا الكنز) ذلك لانه يهمننا كثيرا ان تستفيد حكومة العراق وابناء العراق من هذا الكنز وان لا يكونوا كالبقرة الحلوب

وحري بالعراقيين انفسهم في اثناء ما تبحث امم العالم عن الوسائل التي تمكنها من الاستفادة من كنز دفين في قطرهم ، ان لا يتلهوا عن هذا الكنز بالسياسة كما يريد الانكليز ، وان لا يشتغلوا بالاختلافات الطائفية والعنصرية : فان المال عدة الاستقلال وهامهم الترك غير راضين عن حصتهم في زيوت البترول التي نصت عليها معاهدة سن ريمو ومعاهدة سيفر ، وهم يحتجون بأن هاتين المعاهدتين اصبحتا بحكم الباطل بعد معاهدة لوزان . كما ان الألمان شرعوا يرفعون رأسهم ولا يلبثون إلا قليلا حتى يرفعوا صوتهم . وانه حينئذ لصوت رهيب فإذا لم ينتبه اخوان العراقيون إلى نصيبهم الاقتصادي أخشى ان تكون هذه الثروة الحديثة وسيلة لتوثيق عرى الاصفاد في عنق العراق ، وإلى استمرار المستعمرين على تمويههم ان تلك الاصفاد الذهبية ان هي إلا عقود وقلائد من شأنها ازدهار ذلك القطر الشقيق . وقد قال المسيو بريان (المستقبل للأمة التي تملك اعظم قدر من زيوت البترول)

الفصل الرابع

مقابلة بين سوريا والعراق

١ : خلاصة حال العراق

نظرة عامة في احوال العراق الذي جاء بعد سوريا بتأليف الحكومة الوطنية توضح لنا كم تقدم هذا القطر الشقيق على بلاد الشام في الشؤون الاستقلالية : فقد اصبح العراق مملكة دستورية لا انتداب عليها . اعترفت فيها معظم الدول وصارت قاب قوسين او ادنى من الحصول على كرسي في عصبة الأمم وبمقتضى دستور العراق والمعاهدة التي بينه وبين الدولة الحليفة فإننا نرى مملكة العراق تتولى بنفسها شؤونها الداخلية ، وتتصرف بها تحت اشراف مدربين ومستشارين قليلي العدد من الانكليز معظمهم موظف لديها ، وتأخذ على عاتقها تدريباً حفظ الأمن العام والتجنيد للدفاع عن الوطن ، وتستملك السكك الحديدية والمرافق الاقتصادية وهي مطلقة اليد بآدارة شؤون التعليم والتربية وفقاً لبرنامج وطني محض لا شائبة به ، ولا سلطة تحول دون هدفه القومي الاستقلالي

وفضلاً عن ذلك يحق لمملكة العراق ان تعقد مباشرة الاتفاقات الدولية وتنصب المعتمدين والقناصل في البلاد الأجنبية ، ولها ممثلون سياسيون في لندن وانقرة وطهران ولها قنصل في مصر وتفكر بتعيين قنصل آخر في سوريا وفي بعض الممالك الأخرى

على ان العراقيين الذين يقدرّون نعمة الاستقلال حق قدرها يستثقلون ، مع ذلك ، القيود التي لا زالت تقيد حريتهم المطلقة . فهم غير راضين عن حالة العراق السياسية الحاضرة ، ويطمحون إلى استقلال حقيقي ناجز لا دخل لبريطانيا فيه

٢ سوريا التي تحلم بالامبراطورية العربية يتجزؤ وأحلفاءها

سوريا التي تمتد من تخوم مصر إلى حدود تركيا ومن بادية العراق إلى البحر المتوسط هي قطر صغير سبق غيره من الأمصار الشرقية إلى أخذ المدنية الحديثة وعمل على انتشارها في الشرق الأدنى وسوريا كما صرح المسيو بونسو في جمعية الأمم صيف ١٩٣٠ هي ذات شعب قطع شوطاً كبيراً في الحضارة وعلى جانب عظيم من الذكاء الفطري والاضطلاع بالشؤون السياسية . وكما نوه السلطان عبد الحميد بها فقال : « كم أكون أسفا لو لم تكن سوريا تابعة لي . ان في هذه البلاد رجالا اذكياء واشداء مخلصين جدا » وكان يترقب السوريون ان ينالوا نصيباً من ثمة جهادهم في صفوف الحلفاء اثناء الحرب الكبرى فيؤلفوا دولة واحدة تكون ومصر نواة التمدن الحديث في العالم الشرقي . وكانوا يحسنون الظن بالحلفاء إلى حد الاعتقاد بنجاح فكرة الامبراطورية العربية

وما كان يدري السوريون ان الحلفاء اثناء ما كانوا يغفون فيهم وفي غيرهم امثال هذه الأمانى بما يجودون من تصريحات ووعد كانوا قد وضعوا بلادهم على مائدة التشريح ، وقطعوا أوصالها بينهم وقسموها مناطق نفوذ وفقاً لمصالحهم . ولما احتل الحلفاء ، بمساعدة العرب ، بلاد الشام هلل لهم اهلها فرحوا وكبروا فإذا بالمحتلين قد وزعوا جيوشهم على سوريا حسب تقسيماتهم لها الخفية وجعلوها مناطق جنوبية (فلسطين) وغربية (بلاد الساحل) وشرقية (المدن الأربعة وما يليها في الداخل)

وكان فرح السوريين بدولة دمشق في عهد الملك فيصل عظيماً جداً ، ومع ذلك فما ألهاهم هذا السرور عن الشعور بمرارة التقسيم فثاروا على الاحتجاج أفراداً وجماعات يتقدمهم المؤتمر السوري الذي ضم فريقاً كبيراً من رجالات مناطق سوريا جميعها . وإذ كنت عضواً فيه عن مدينة بيروت شاهدت بنفسي اتفاق

كلمة ممثلي تلك المناطق على انكار هذا التقسيم . غير ان مؤتمر فرسايل الذي خلق الانتدابات ومؤتمر سان ريمو الذي عهد الى فرنسا بالانتداب على سوريا وكلاهما في سنة ١٩٢٠ قضيا على امنية الوحدة السورية والقيام قصة الوعود الاستقلالية جانباً مع اساطير الاولين ، فاحتلت فرنسا دمشق وسائر المنطقة الشرقية ، وانشطرت منطقة شرق الاردن عن بلاد الشام واصبحت إمارة تحت الانتداب البريطاني ؛ كما انفصلت فلسطين انفصلاً ناجزاً عن سوريا فأسفنا وقلنا عسى ان فرنسا وقد جمعت تحت انتدابها المنطقتين الساحلية والداخلية تعمل على تأليف دولة سورية واحدة وسرعان ما تصير مستقلة بمساعدة وارشاد نصيرة الاستقاليين . ولكننا ما لبثنا ان رأينا هاتين المنطقتين تصبحان دولاً عدة وتلك فيها معالم الاستقلال التي كانت عهد حكومة فيصل الواحدة بعد الأخرى ، فتلغى الوزارة السورية ، وتعطل المجالس النيابية حتى سنة ١٩٢٣ ، ثم لا يرجع اليها إلا على اسس تتنافى مع مبادئ الاستقلال . واذا بالبلاد ترزح تحت الأحكام العسكرية خمس سنوات وإذ بزعمائها المفكرين يساقون إلى المخافي والسجون حتى ادت هذه السياسة إلى ثورة ١٩٢٥-١٩٢٧

وكان لبنان اقل مطامع من دمشق واخواتها ، ومع ذلك فقد استثقل الحكم الافرنسي المباشر ، واستنكر مجلس التمني الذي اوجده فيه هذا الحكم مقام مجلس نيابي رفعت فيه اصوات تطالب بأن يكون الحاكم العام وطنياً غير افرنسي ، وان يكون للبنان حق الاشتراك بوضع دستوره ، فما اصغت دولة الانتداب لهؤلاء المتطلبين بل استمرت رئاسة الحكومة اللبنانية من نصيب رجال فرنسا يخلفون بعضهم بعضاً عليها ، وصرحت بأن وضع الدستور هو حق من حقوقها الخاصة بمقتضى صك الانتداب

ولكن استفحال الثورة السورية بدل حجة دولة الانتداب فرأت ان تكافئ لبنان الهادئ قبل ان تنضج في فؤاده الشكوى والتذمر فمنحته حق اختيار

الحاكم الوطني ، و اشركته بوضع دستوره ، وحبته زيادة على ذلك با كبر الالقاب والاشكال السياسية الحديثة فصار جمهورية لها برلمان وصار له وزراء وشيوخ ونواب

ويظهر ان الميسور وبيردو كه صاحب بدعة تجزئة سوريا وزمرته الاستعماريين لا يرتاحون إلى مثل هذه المظاهر الوطنية ، ولو كانت وهمية ، فهو في تقريره المقدم باسم دولة الانتداب إلى عصبة الأمم عن إدارة سوريا ولبنان سنة ١٩٢٧ الذي اشار فيه إلى تأسيس مجلس نواب وشيوخ في لبنان وإلى ما حدث بينهما من تشاكس افاض بتبيان اهمال البرلمان اللبناني المصالح العامة و برر الانتداب ثم قال : (ولذا فبالرغم عن نصائح السلطة المنتدبة واعتقاد الحكومة بضرورة الاصلاح فلا يزال الاهمال من نصيب المشاريع الاصلاحية التي ترمي إلى الاقتصاد وإلى تحسين حالة الإدارة والقضاء) .

ثم لما جاء في السنة التالية إلى لجنة الانتداب المذكورة عاد لغمز حكومة لبنان مما اضطر المجلس النيابي اللبناني ان يقدم الاحتجاج عليه كما هو معلوم . ويخال لي ان الميسور وبيردو كه وصحبه يتوقعون بعد ان خمدت الثورة السورية للعودة بلبنان إلى حاله السابق : فهم بعد ان وحدوا فيه مجلسي الشيوخ والنواب وعملوا على بقاء مجلس واحد هو المجلس النيابي فحسب شرعوا بالدعاية في فرنسا ولبنان لتفضيل الحاكم الافرنسي على الوطني على ان يكون الحكم مباشرا تساعدهم على تلك الدعاية الضائقة المالية التي استحكمت في البلاد . ويؤيدها المتفرنسون الكثيرون في لبنان . وقد نشرت مجلة العالمين وهي من امهات المجلات الافرنسية بمناسبة اعلان دساتير سوريا ولبنان مقالا جاء فيه

(أوليس من المؤسف في لبنان عدم محافظتنا على الحاكم الافرنسي وهل لم نبالغ في مخاوفنا بازاء جمعية الأمم ؟

ان عمل التمدين الذي قمنا به في مستعمراتنا هو في الواقع حجة كافية لحمل

جنيف على ترك ايدينا طليقة كل الانطلاق . ان الخيال (الولسنبي) قد اوتحي طريقة الانتداب ولكنه يخشى ان يكون هذا الخيال قد اضلها السبيل وستكون سوريا اول من يتحمل النتائج السيئة الخ .

واما بلاد العلويين فقد امهرت منذ سنة ١٩٢٣ بنظام استعماري وصفوه بأنه وقتي ؛ وفي مقال مجلة العالمين المذكورة ان الحكم النيابي في حكومة اللاذقية شديد الخطر ومهزلة من المهازل ، وقد اشار تقرير دولة الانتداب بوجوب استمرار هذا النظام في بلاد العلويين ، كما اشار بلزوم الإدارة المباشرة في جبل الدروز ، وأنه نظرا لما يتمتع به سنجق الاسكندرونة من سكينة ورخاء فهو يريد الاحتفاظ باستقلال واسع في إدارته وميزانيته . وكرر الميسور دو كه هذه النصيحة في تقرير سنة ١٩٢٨ ، كما ان الميسور بونسو أيدھا في بيانه امام لجنة الانتداب في جلسة ٢٧ حزيران سنة ١٩٣٠ . وفي الواقع لو تبصر انصار فكرة هذه التجزئة لعلموا انهم يعملون على ضم منطقة اسكندرونة إلى تركيا ، كما يعملون على جعل جبل الدروز لقمة سائغة للانتداب البريطاني : فمساعي تركيا بشأن لواء اسكندرونة معلومة ، وعلائق الدروز مع بريطانيا القديمة لا تلبث ان تتأيد متى صار لجبل الدروز رأي عام مستقل عن سوريا وامان خاصة

ولقد فصلت هذا الموضوع في مقال صدر في جريدة الأحرار البيروتية بتاريخ ٢٩ حزيران سنة ١٩٢٩ وحذرت السلطة من هذا التقسيم

وطالما احتجت البلاد على هذه التجزئة دون جدوى . وما احسن ما جاء من هذا القبيل في تقرير الوفد السوري إلى لجنة الانتداب حيث قال : « ان قسمة الأمة بهذه الصورة تخالف مبدأ الاستقلال وتفرق وحدة الأمة التي قضى بها عقد الانتداب وايدتها قرارات الجمعية ، ومؤتمرات سان ريمو و فرسايل ومجالس عصبة الأمم التي حددت اسماءها وأوضحت حدودها . إذلا يخفى على حضرات الاعضاء ان صك الانتداب لا يعرف غير اسمي سوريا ولبنان . فعلى اي قوة

قانونية تتكل الحكومة المنتدبة في إيجادها سلطات غير السلطتين المذكورتين كبلاد العلويين وجبل الدروز حيث تولت فيها الإدارة مباشرة خلافا لما جاء في المادة ٢٢؟

فهل يخول نص العهد وصك الانتداب الحكومة المنتدبة ان توجد انتداباً من نوع ب و ت في بلاد تقع صراحة تحت نص انتداب حرف أ»

وقد رأينا المسيو رابار العضو السويسري في لجنة الانتدابات يبدي استغرابه (جلسة ٢٧ حزيران سنة ١٩٢٧) عقب سماع خطاب فخامة المفوض السامي الفرنسي ويوجه اليه هذا السؤال «هل باستطاعة المسيو بونسو ان يقول لنا إذا كان جبل الدروز وبلاد العلويين جزء من سورية ام لا؟ وإذا كان الجواب سلباً كما اعتقد وفقاً للدستور السوري فلا أرى أثراً في صك الانتداب للأساس القانوني الذي يستند اليه بتنظيم المنطقتين المذكورتين». ذلك لأن الانتداب لا يشير إلى ان جبل الدروز وبلاد العلويين غير داخلتين بسوريا ولبنان»

وفي الواقع ان الغاية من تقسيم سوريا جلية ظاهرة لا تتناسب مع اسم فرنسا التاريخي الكبير. أجل ان سياسة (فرق تسد) لا تصلح لنصيرة الاستقلالين ولا تنطبق على روح الانتداب

٣ : تجزئة سوريا استنفدت خزائن حكوماتها

لقد كان من حظ بلاد العراق ، على ما فيها من قوتين متكافئتين السنة والشيعية فضلاً عن الكرد الأشداء ، انها لم تجزأ إلى دويلات يذوب فيها الوطن العراقي وتنفق عليها امواله هدرًا

حقا ان هذا التقسيم الذي اصاب سوريا كان مصدر شقاؤها وعلة خرابها: فقد تألفت فيها دول وحكومات اربع عدا منطقة الاسكندرونة الممتازة ، فاقترضت

هذا التعدد نفقات وأي نفقات ، كما ان تأليف هذه الحكومات ، من مجالس ومناصب ووظائف اضطرها إلى الاستزادة يوماً عن يوم من فرض الضرائب والتفنن باستنزاف أموال هذا الشعب الفقير . وقد بلغت نفقات الجمهورية اللبنانية في ميزانية سنة ١٩٢٨ ما بين صرفيات مقررة ومصاريف غير ملحوظة ١٠٤١٠١٦٩٥٣ ليرة سورية لبنانية ، وبلغت هذه النفقات في السنة نفسها في ميزانية الحكومة السورية ٢١٤٤٣٣٦٧٩ ليرة سورية لبنانية على حين ان الواردات المقررة في ميزانية تلك السنة لم تتجاوز في الجمهورية اللبنانية ٥٤٩٨٦٠٨٨ وفي الحكومة السورية ١١٦٠٥٠٦٠٠٠ ليرة سورية لبنانية . وعلى ذلك فقس بقية السنين . على ان رجال السلطة انتهوا أخيراً إلى سوء المصير فجنحوا إلى سياسة الاقتصاد وانزلوا ميزانية حكومة لبنان إلى سبعة ملايين ليرة سورية (١٤٠ مليون فرنك) عن سنة ١٩٣٠ وفعلوا ذلك مضطرين لأن الموارد ولا سيما من جهة الجمارك سقطت سقوطاً محسوساً . ومع ذلك فإني لا ادري إذا كانت هذه الحكومة ستستطيع ان لا تخرج عن حد الميزانية ام انها ستقع تحت نفوذ المصارف غير الملحوظة

ومما يؤسف له ان الملايين العدة التي انفقتها الحكومات الكثيرة في بلاد الشام بذلت في الأكثر على الإدارة والحكومات دون ان يصيب المنافع العامة منها غير شطر صغير ، كما يتضح ذلك في بحثنا غموض النظام السياسي فيما بعد . وبمقتضى الإحصاء الذي عني به محمد باشا المخزومي ونشره في جريدة الراصد (٢٧ تموز ١٩٢٩) فالزيادة بنفقات وعدد موظفي الإدارة المالية في الجمهورية اللبنانية مع ادارة البرق والبريد التابعة لها بلغت في سنة واحدة زيادة عما كانت عليه هذه النفقات في عهد الدولة العثمانية في متصرفية جبل لبنان وولاية بيروت كما يأتي :

عدد الموظفين

ليرة ذهبية

١١٠ في ادارة المالية	٢٦١٨٤
٣٩٧ = = البرق والبريد	٦٧٧٦٥
٥٠٧	٩٣٩٤٩

فتكون الزيادة السنوية في عهد الجمهورية اللبنانية عما كانت عليه في زمن الترك خمسمائة موظف ونيف ومائة الف ليرة ذهبية تقريباً ، في حين ان مساحة هذه الجمهورية هي أقل اتساعاً من متصرفية جبل لبنان وولاية بيروت التي كانت تضم كلا من الولاية عكا ونابلس واللاذقية . وإذا علمنا ان هذه الزيادة في ادارة واحدة من ادارات الجمهورية اللبنانية فكم يكون اذن مجموع الزيادات الأخرى من نفقات وزارات الجمهورية اللبنانية الباقية ؟

وإذا علمنا ايضاً ان القسم الباقي من سوريا تحت الانتداب الافرنسي قضت عليه السياسة ان يؤلف دولا ثلاثاً مثل الجمهورية اللبنانية . ومنطقة ممتازة بحيث أصبحت سوريا مقسمة بين خمسة حكومات قدرنا كم استنزف هذا التقسيم من أموال الشعب ؟

نحن لاننكر ان ما يدفعه بعض الشعوب المتمدنة ضرائب لحكوماتهم يزيد عما يؤديه السوري من هذا القبيل ، ولكن الفرق بيننا وبينهم ان الاموال التي تتقاضاها دول الغرب تنفق مباشرة على المنافع العامة للشعب وللوطن ، اما ما يدخل في خزائن الدويلات السورية فهو مبذول على المجالس والوظائف . وإذا زاد شي من الدخل كما حدث في دولة العلويين ينفق على مظاهر العمران من تعبيد طرقات وانشاء نزل ولو كندات ، واما التجارة والزراعة والصناعة فأمرها إلى الله

٤ : مغبة أهمال الشؤون الاقتصادية

يروى التاريخ عن سوريا التي أصبحت تستورد قوتها من الخارج انها كانت تعيل عشرين مليوناً من النفوس لما كان يتوفر فيها من اسباب الري الذي لا تزال آثاره بادية في كل مكان . وقد عني أخيراً بعض الأخصائيين الافرنسيين بدرس ما يمكن لسوريا ان تعطيه من الموارد إذا استثمرت فنياً ؛ فقال احدهم ان بحيرة حمص التي لا يستفاد منها في الوقت الحاضر لري اكثر من عشرة إلى عشرين هكتار (١) يمكن ان تصبح صالحة لري ١٦ الف هكتار . وقال آخر ان باستطاعة نهر العاصي سقاية ستين الف هكتار . وفضلاً عن ذلك فقد صار بالإمكان الاستفادة من الفرات بعد الاتفاق الذي تم مع العراق ويقدر ان يوسع هذا النهر إلى ٣٣٠ الف هكتار ونيف . وبمقتضى تقرير مسيو اشار المستشار الزراعي لحكومة سوريا تقدر مساحة الأراضي المسقية من دولة سوريا عام ١٩٢٦ ب ١٦٠ الف هكتار وان من اليسور إبلاغ مساحة هذه الأراضي إلى اربعة امثالها

وإذا قسنا على ذلك حال بقية الدويلات السورية قدرنا كم هي الضائعات العظيمة التي تخسرها هذه البلاد لأهمال الري وانفاق اموال خزائن هذه الحكومات هدراً على المجالس والوظائف والمرتببات

ان المسيو أشار وزملاءه من الموظفين الافرنسيين قاموا بما عهد اليهم حق القيام وقدموا للحكومات السورية تقاريرهم بما يمكن عمله لإحياء الزراعة ، ولكن أنى لهذه الحكومات ان يكون بمقدورها توفير فلس للإصلاح الاقتصادي واخص بالذكر الزراعة ، وهي في كل عام ترزح زيادة عما قبل تحت اثقال نقص الميزانية لما يترتب عليها من نفقات دولية ؟

(١) الهكتار عشرة دونات

على ان سوريا كما هي بلاد زراعية ، فهي قطر تجاري ايضاً ساعد مركزها الجغرافي المتوسط بين الشرق والغرب اهلها على ممارسة التجارة حتى اشتهروا بها وعرفوا بالاسفار والملاحة منذ عهد الفينيقيين . وقد لا تخلو مملكة في كل زمان من الدمشقي والحلب والبناني وغيرهم . وقد كان فتح قناة السويس حول طريق التجارة القديمة التي كانت تتوسط سوريا في رواحها وغدوها بين الشرق والغرب وأضعف مركز هذا القطر الجغرافي ، ولكن التقدم الاقتصادي العام في العالم ومملكة ابنائها التجارية عوضاً عليها في ذلك الحين بعض الذي خسره بفتح قناة السويس واستمرت سوقاً لتركيا والعراق والحجاز وفلسطين . ولما انتهت الحرب العامة وتقلص ظل الامبراطورية العثمانية التي كانت صلة الوصل بين الأمصار المذكورة وبين سوريا واستقل كل قطر منها بنفسه وتجزأت سوريا إلى دويلات كسدت اسواق بلاد الشام ، وبارت تجارتها وخابت الآمال الكبيرة التي كان يعقدها الاقتصاديون على اتصالها بالعراق بواسطة السيارات . وزاد باضعاف التجارة السورية نقص شديد بالأموال النقدية اصابها لاسباب عدة كالتبذير عقب الحرب العامة ومحل الموسم اعواماً ورخص اثمان المحاصيل ووفرة المكوس والضرائب ولا سيما الجمر كية منها واهمها استبدال النقد الذهبي بالورق : وبمقتضى ميزانية البنك السوري اللبناني فقد بلغ المنداول من الليرات اللبنانية السورية الورق التي طبعها هذا البنك لغاية ٦ ايلول ١٩٣٠ واستوفى بدلها ذهباً ١٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية سورية ؛ واذا حسبنا حساب السقوط العظيم الذي اصاب هذه الأوراق النقدية منذ عهد انتشارها حتى صارت على سعرها الحالي قدرنا الخسائر التي منيت فيها هذه البلاد من جراء الورق السوري

وكتبنا اقتراحاً في مقال نشر في جريدة الاحرار البيروتية سنة ١٩٢٩ انشاء بنك وطني يرصد لرأسماله نحو مليون ليرة ذهبية سورية كانت جاهزة تحت يد المفوضية العليا من ريع ادارة المصالح المشتركة فيساعد هذا البنك على احياء الزراعة والصناعة

والتجارة ويصير بنك الدولة بدلاً من البنك السوري اللبناني عقب انتهاء الاتفاقية المعقودة بين هذا البنك وبين الدويلات السورية . ويظهر ان السياسة لا تعزز مثل هذه الفكرة وان بعض رجال الحكومات الذين كانوا معدمين فأصبحوا اغنياء يفضلون ان تنفق هذه الأموال تحت اشرافهم على ترفيت الطرقات وغيرها باسم المنافع العامة اجل وان في امثال هذه النفقات فرصة لأهل الكسب : ولا ادلل على ذلك بقصة جسر الدامور ولا بالتزام ترميم قصر العدلية وامثالها ، فهذه امثلة اصبحت قديمة ، وانما نحن الآن في عهد اعمار منطقة قرية راشيا : فقد قدروا بكرم انها تحتاج عشرة ملايين ليرة سورية (٢٠٠ مليون فرنك) لترميمها واصلاح ما خربته فيها الثورة السورية ؛ ومع ذلك فقد انفق هذا المبلغ الجسيم ولا تزال راشيا تحتاج للاعمار ؛ بلى توجد حركة نفتيش وندقيق من لدن الحكومة على هذا الأمر ولعمري ماذا يفيد التفيتش ، وهل يعيد الأموال المفقودة ؟

مسكين هذا الشعب الذي كان يحسب ان اشراف دولة اجنبية على بلاده سيجعلها كسويسرا رخاء ورغداً . مسكين ان دماءه تقتص من كل صوب ، ويتوقع ولا من يواسيه وسواء في الغفلة عنه الغريب والقريب . انهم يأخذون الضرائب بسعة تحت اسم المصلحة العامة ، ومع ذلك تبقى الارض بوراً والتجارة كاسدة ، والصناعة معدومة اللهم إلا بضعة معامل ومصانع قضت الحاجة على بعضهم بإنشائها . ولا يغرنك ايها الناظر ترفيت الطرقات ، ولا يغرنك ما قام في بيروت من منشآت وبنيات ، فهذه الصروح التي تقوم هي وليدة كساد التجارة وما اصاب النقد من اخطار ، والقسم الكبير منها هو للمصارف المؤيدة سياسة الاستعمار . فقد رأى الرأسماليون الوطنيون اموالهم تتسرب من بين ايديهم يوماً بعد يوم فتهافتوا على البناء للمحافظة عليها . ولكنها مع ذلك ستستمر على زربانها ايضاً لأن وفرة هذا العمران عن غير حاجة سبب سقوط قيم العقارات سقوطاً كبيراً

حتى بتنا نخشى عليها ان تصير عملاق قريب ملكا صرفاً للبنوك اصحاب الديون والاموال ولو كانت في سوريا مشاريع اقتصادية كافية ولا سيما في ميدان الصناعة لما حصر اصحاب الاموال تهاقهم على البناء ، ولكن الصناعة في هذه البلاد تكاد تكون معدومة كالزراعة والتجارة .

ان بلاد الشام مشهورة منذ القدم بصناعاتها وبذوق اهلها الفني الصناعي ، ولا تزال في اللغات الأجنبية اسما ومصنوعات ومنسوجات تدل على ان مصدرها دمشق وسوريا . وكانت سوريا حتى قبل الحرب العامة تصدر من نسيجها كميات الى الأناضول والحجاز وبقية البلاد العربية . ولا ادل على رقي ذائقها الصناعية من المصنوعات الوطنية النفيسة التي عرضت في المعرض الصناعي في دمشق منذ عام . وجاء هذا المعرض برهانا ايضا على تحضرها للنهضة الصناعية ، ولكن أفي سوريا ان تنجح ما زالت حكومة الانتداب لا تحمي هذه الصناعة بالطرق الاقتصادية المعروفة وهي المنع ام الحماية ؟ . فاما ان تمنع ادخال المصنوعات الأجنبية التي يمكن لسوريا ان تقوم بعملها ، واما ان تحمي المصنوعات الوطنية بوضع المكوس الباهظة على ما يزارحها من الواردات الأجنبية .

انا سمعنا في المدة الأخيرة عقب رجوع المفوض السامي من باريز نعمة جديدة امتلأت بها الأذان وهي العناية بالشؤون الاقتصادية . ولكننا لم نر اثر ذلك إلا امتيازات منحت لبعض الشركات الفرنسية ؛ ولبت الوطنيون يعتقدون ، ولا سيما بعد تنزيل الجمرك عن الاموال الأجنبية كالجلد مثلاً الذي يوشربصنعه في بلادنا ، ان السياسة تعاكس الصناعة الوطنية . لذلك بتنا نعتقد انه اذا عازمت دولة الانتداب على الانهاض ببلادنا اقتصاديا فما عليها إلا ان تحمي مواردها ومصنوعاتها من الاموال الأجنبية بالمنع والحماية .

وهكذا تفعل فرنسا في بلادها ولماذا اذن لا تطبق هذه القاعدة في سوريا ودولة الانتداب مو كول اليها الارشاد والمساعدة ؟

هذا ولم يعد يخفي مصير البلاد على الغريب فضلاً عن القريب اذا استمرت دولة الانتداب غاضة الطرف عن اقتصادياتها : فإن المسيو مارلين وجهه منذ سنوات مضت الى المسيو رويير دو كه : اثناء مناقشة لجنة الانتداب في تقرير فرنسا عن سوريا عن سنة ١٩٢٧ ، هذا السؤال : « لاحظت في التقرير بونا شاسعاً بين الايرادات والصادرات : ففي سنة ١٩٢٧ بلغت زنة الايرادات ٤٣٨ الف طن وبلغت الصادرات ١١٤ الف طن فقط . وبهذه الحالة اتساءل عن مصير الموازنة التجارية ؟ »

فجاوبه المسيو رويير دو كه ما مفاده « ان مصير البلاد يؤول الى الخراب لو لم تكن هنالك موارد اخرى كالرساميل السورية الموجودة في الخارج ، وكنفقات الجيوش المحتلة والاصطياف . »

ويا ليت شعري هل يصح ان يعتمد على مثل هذه الموارد العارضة التي اشار اليها ممثل فرنسا ؟ . أيريد المسيو رويير دو كه ان يبقى المتخلفون من السوريين عالة على ذويهم في المهجر ؟ أو ان تبقى جيوش فرنسا محتلة سوريا الى الأبد لتسد النقص بين صادراتها ووارداتها ؟ ومع ذلك هو يعلم ان جانباً عظيماً من نفقات هذه الجيوش يستوفي من ادارة المصالح المشتركة ويخرج من جيب السوريين ؛ وان الاصطياف يوشك ان يصبح عقيماً ما زالت تركيا ورودس وقبرص فضلاً عن اوربا تعمل يجد لاستغلال المصطافين ونحن عن مجاراتها قاصرون .

اجل ان مصير البلاد سيؤول الى الخراب وليست اموال المهاجرين ونفقات الجيوش المحتلة والاصطياف لتدفع عنها هذه الفائلة ان لم نتداركها باحياء الزراعة وحماية الصناعة وتنشيط التجارة بصورة جدية وبنية خالصة

فإن النقص في صادرات البلاد لا يزال على ازدياد : وبمقتضى الاحصاء الرسمي للستة الاشهر الاولى من عام ١٩٢٩ نقصت صادراتنا عن وارداتنا ١٩ مليون ليرة سورية (٣٨٠ مليون فرنك) فهل نلام بعد ذلك اذا نعيننا البلاد الى اهلها .

وانه ليشجعنا ان البلاد التي انعها ليست قليلة الكفاة ، بل ذات تربة مروية خصبة ، وذات سكان يهنوا على مقدرتهم في اي مملكة نزلوها . وكان بوسع فرنسا ان تفيدها وتستفيد منها لولا ان المصلحة السياسية المجردة شغلت رجالها فقضوا احدى عشرة سنة في دور التجارب .

٥ : ارهاق البلاد بنفقات الانتداب

وكان من مساوي تجزئة سوريا الى دويلات ، فضلا عما اشرنا اليه من ارهاق الشعب بالضرائب ، وانفاق خزائن الحكومات على المجالس والوظائف ، ما حدث عن هذه التجزئة من لزوم انشاء دائرة المصالح المشتركة في المفوضية العليا وسعة الانفاق عليها لم تكن الحاجة ماسة اليها لولا هذه التجزئة .

فقد انشئت في المفوضية العليا دائرة المصالح المشتركة وربطت فيها موارد وافرة من موارد الدويلات السورية العامة ، وفي جملتها واردات الجمارك لتتفق على المنافع العامة ولتقوم بما فرضوه على سوريا من نفقات الانتداب والجيش . ولما كانت نفقات هذه الدائرة هي عظمة جداً وكانت بحاجة لتخصيصات كبرى تقوم بمرتبات ومخصصات مائة ونيف من الموظفين الفرنسيين يتقاضون الرواتب العالية قضت المفوضية العليا بزيادة الرسوم الجمركية الى ٢٥ في المائة فازدادت بذلك واردات الجمارك كما يلي :

عام ١٩٢٥	عام ١٩٢٦	عام ١٩٢٧
١٢٨٦٣٩٩٠٥٦٤	١٨٢٤٤٢١٠٧٨	٢٢٣٠٣٥٣٠١١ فرنك

وفضلاً عن ذلك فقد عمدت ادارة الجمارك الى التشديد على الشبه والمخالفات فاستوفت عن المخالفات في سنة واحدة ١٨٣٠١٤٠١٤ فرنك وباسم الجزاء النقدي ١٦٦١٧٠٧٤٠ فرنك . واما واردات دائرة المصالح المشتركة لسنة ١٩٢٧ فقد بلغت بموجب تقرير فرنسا لعصبة الأمم ٢٤١٦١٠١٥٢ ليرة سورية ذهبية انفتت

كما يأتي :

نفقات الانتداب الملكية	١١٨٠١٩٢
جيش الاحتلال	٩٥٠٠٠٠
استثنائية	٢٠٠٠٠٠
	١٤٠٨٨٠٩٢٠

والباقي لسوء الدين العثماني وتعويضات السكك الحديدية والمنافع العامة	١٤٠٧٢٠٢٣٢
	٢٤١٦١٠١٥٢

فليون ليرة ذهبية ونيف تنفق بمقتضى هذه الأرقام على دوائر الانتداب الملكية وجيش الاحتلال ، ومثلها لسوء دين تركيا ومعظمه لفرنسا وتعويضات السكك الحديدية الافرنسية الموجودة في البلاد . والقليل الذي يبقى يدفع للدويلات السورية فتسدد به نقص الميزانيات . وان ميزانية دائرة المصالح المشتركة لسنتي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ وان اختلفت بالارقام قليلاً تبعاً لنزول المواد الجمركية فإنها جاءت على نسق واحد من حيث النفقات : فقد بلغت ميزانية دائرة المصالح المشتركة لسنة ١٩٢٩ نحواً من ١٤٨٠٣٠٦٦١ ليرة ذهبية سورية صرف منها ١١٥٨٣٠ على نفقات الانتداب الملكية و ٨١٣٤٨٠ على نفقات الانتداب العسكرية فضلاً عما صرف غير ذلك باسم نفقات فوق العادة .

ويأويح بلاد ذهبها أصبح ورقاً . واستنفد النقص المستمر في صادرها عن واردها رؤوس اموالها ، وهي مع ذلك لا تفتأ تحمل عبء نفقات دول خمس وتؤدي سنوياً زيادة على ذلك نحواً من مليوني ليرة ذهبية سورية (٢٢٠ مليون فرنك) نفقات الانتداب الملكية والعسكرية ووفاء ديون سابقة وتعويضات .

ويزعم الميسور ويبردوكة في تقريره المذكور الى عصبة الأمم بأن موارد سوريا المالية تسمح لها بما تؤديه لنفقات الانتداب ، ويعلن ان سوريا في رخاء . وبعد فإذا كان على سوريا ان تشترك حتماً في هذه النفقات ، على ما هي عليه من الحاجة الماسة للأموال لردحياتها

الاقتصادية ؛ فإن للسوري الذي يحتاج على تضخم ميزانيات الحكومات السورية ان يتتقد ايضاً وفرة نفقات الانتداب الملكية والعسكرية

فإن دار المفوض السامي في العراق كان يقتصر عدد اعضاءها على اثني عشر موظفاً بريطانياً ثم صارت هذه الدار كسفارة مثل بقية السفارات تقوم ابككترة بنفقاتها في حين ان موظفي المفوضية الفرنسية في سوريا يبلغ عددهم نحواً من ٤٨٠ موظفاً ما بين ملكيين وسياسيين وضابط استخبارات برواتب ضخمة .

وكذلك فإن الجيش الانكليزي انسحب من العراق تدريجياً ولم تبق منه الا قوة الطيران ، على حين ان جيش الاحتلال الفرنسي على رغم تخفيض عدده عقب انهاء الثورة لا يزال يبلغ خمسة عشر الفا ، عدا الجنود السورية المتطوعة .

ولقد أبدت هذه الملحوظة الى سيدة فرنسية زوجة موظف كبير فقالت بروح ملؤها الصدق والبساطة : « ان الموظفين في فرنسا جيش جرار والحكومة مضطرة لأن توزع هذا الجيش على البلاد التابعة لها »

فقلت بنفسى عجيب امر هذا الكون ؛ امة ترفض الانتداب ولا ترضى عن استتلاها بديلاً لا يعبا بأرادتها ويحكمها غيرها فقط . ثم هي تقوم ايضاً بنفقة الحاكمين ! وما اصح ما قاله المسيو بول فور السكرتير العام للحزب الاشتراكي في مقال له في جريدة (بوبولير) « لقد عهدت جمعية الأمم الينا الانتداب باعتبار انه مهمة سلمية ؛ ومعنى ذلك ان نقدم للسوريين المهندسين والصناع والفنانين الذين يمثلون مدينتنا فأرسلنا لهم جنوداً ! »

٦ : القضاء في بلاد الشام

عقدت اتفاقية جديدة بين انكلترا والعراق بشأن النظام القضائي الخاص في الاجانب اصبحت بمقتضاها المحاكم في العراق واحدة للوطنيين والاجانب على السواء ، وتعهد لقاء ذلك صاحب الجلالة ملك العراق بان يستخدم تسعة خبراء قانونيين بريطانيين في

وزارة العدلية وفي المحاكم ينتخبهم جلالته بموافقة صاحب الجلالة البريطانية . وتبقى الاتفاقية نافذة العمل الى حين دخول العراق عصبة الأمم .

وقد خطا العراق بهذه الاتفاقية بالنسبة لسوريا خطوات واسعة من حيث الاستقلال القضائي . فتخلص بذلك من المحاكم الاجنبية والمختلطة وتوفرت على خزنته مبالغ عظيمة لازالت بلاد الشام تتحملها في سبيل رواتب وتعويضات مختلفة تبذل للقضاة الافرنسيين ، وما اكثرهم عدداً وما اشد نفقاتهم ؟

واصبح العراق من بعد مستقلاً بشريعة البلاد ، واما في سوريا ولبنان فعلى رغم انهم زعموا ان قوانين الدولة العثمانية لا تزال مرعية الاجراء ولم يعنوا للآن بوضع قوانين خاصة للبلاد ، فإن المفوضية العليا امطرتنا بقرارات تشريعية لا تعد ولا تحصى وغضت الطرف عن رجوع المتقاضين والحكام الى القوانين الفرنسية حتى لم نعد نعلم ماهي شريعة البلاد التي يجب ان نستند عليها الاحكام .

واخرجت مدرسة الحقوق في بيروت تلامذة لا يعرفون كثيراً من القوانين العثمانية التي قالوا عنها انها مرعية الاجراء وانما تضلعوا بالحقوق الفرنسية وباللغة الفرنسية فاعتمدت عليهم السلطة وعهدت اليهم تدريجاً وظائف القضاء ، وهم بدورهم كانوا وسيلة لترويج زملائهم المحامين فعملوا على القوانين واللغة الفرنسية بينما غيرهم لا يزال يستند على القوانين السابقة ويتكلم بلغة البلاد فارتيك القضاء وتبلبلت الألسن .

ويشكو اللبنانيون ايضاً من بقاء التشكيلات القضائية في جمهوريتهم قيد التجارب طيلة السنين الماضية ، فتارة محاكم موحدة فيها موظفون فرنسيون . وطوراً محاكم مختلطة بجانب الوطنية ، وحيناً الغاء محكمتي التمييز والشورى وطوراً اثباتها وهلم جرا .

ويشكو المسلمون في لبنان خصوصاً من الغبن الذي اصابهم منذ الاحتلال الفرنسي بالوظائف ولا سيما في القضاء . فقد تمرنوا في عهد الترك على هذه الوظائف وصار لهم فيها ملكة وخبرة ، ورغم ان عددهم في الجمهورية اللبنانية يكاد يبلغ نصف سكانها ، ورغم ان

الضرائب والمكوس التي يؤدونها للخزينة تزيد عن ما تؤديه منها اية طائفة اخرى
فإن السلطة رغبة منها بتأييد مركزها السياسي في هذا الساحل عملت على جعل
حكومة لبنان ذات صبغة مسيحية، فابعدت المسلمين عن المناصب والوظائف جهد
الإمكان، وقربت الطائفة المارونية على وجه خاص، فتقلص بذلك ظل المسلمين في الوظائف،
ولا سيما العليا منها، حتى أنك لم تعد ترى بين كبار اصحاب الوظائف في القضاء الا
نفرًا قليلاً من المسلمين قد لا يبلغ احصاؤهم عدد اصابع الكف . وكان من مساوئ
هذه السياسة ان زمام دار العدل أصبحت على الغالب بقبضة شبان لم يمارسوا القضاء
مدة كافية بل لم تمض سنوات قليلة على نيلهم الشهادات المدرسية والحقوقية . وابتعدوا
أو لك الذين كان لهم من ممارستهم القضاء طويلاً خبرة وملكة والذين اكتسبوا بمعالجتهم
شؤون الناس هبة ونفوذاً . واني وان انتقدت أبناء طائفتي لتفاضيهم عن مجارة الطوائف
الأخرى بمعاونة الحقوق ودرسه فإنه لا يمنعني ذلك عن الإشارة الى ان الامم الانكلوسكسونية
فضلت رجال الممارسة على حملة الشهادات الأحداث . على اني لا امر بهذا الموضوع
دون ان انوه بما رأيته في بعض هؤلاء الشبان في القضاء من كفاءة ونزاهة

هذا في لبنان واما في سوريا الداخلية فإن فرنسا التي نشرت عليها الانتداب
قسراً تشعر بثقل وطأتها على السوريين . ولم يسع المسيورويير دوكه الا ان يعترف
بذلك أمام لجنة الانتدابات في جلسة ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٠، جواباً على استيضاح
المسيوروبل، فقال : «ان تحسين حالة القضاء لاقى صعوبة كلية من قبل ذوي النفوذ
الذين يجتهدون في ان يملأوا دوائر العدل كما ملأوا الدوائر الادارية بمحسوبيهم . ولكن
المسيور دوكه عاد فألصق بعبء التقصير كعاداته في مثل هذه المواقف بالحكومة المحلية .
على ان الاستاذ عارف النكدي (وهو كان من كبار القضاة المستقبليين) قد اعلن في
الخطاب الذي تكلم به عن القضاء في سوريا صيف سنة ١٩٣٠، معارب هذا القضاء في عهد
الانتداب وبين كيف ان الموكل اليهم الإرشاد والمراقبة اخذوا يتدخلون في الكبيرة

والصغيرة فيدخلون في بعض الجهات إلى المحاكم ويهددون الحكام ويهينونهم دون
احترام السن والعلم . وكيف هجموا على دقاتر المحاكم في حمص وعلى المدعي
العام في حماه

وان الآمال بالاصلاح كانت معقودة على التصنيف الذي جرى في تموز
سنة ١٩٢٨ إذ اخرج بعض العاجزين من القضاء ولكن التدخل بتعيين الأشخاص
ونقلهم حسب المصلحة السياسية والكيفية أفسد عمل التصنيف . وأورد الاستاذ
النكدي على ذلك الإثباتات الخطية والحجج الدامغة . وفي الجملة فإن القضاء الذي هو
مستقل في بلاد العالم عن الإدارة هو في لبنان تحت نفوذ الطائفية والسياسة
وفي سوريا تحت سيطرة السياسة وهذا ما حدا بالمسيو ليمري ان ينتقد هذا
النظام القضائي في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ

٧ : اهل المعارف في سوريا ولبنان

يعتبر المستعمرون انتشار المعارف في البلاد التي يدخلونها خطراً على سلطانهم .
فجرت عادتهم أن يقضوا جهد الامكان على التعليم فيها، كما فعلت انكلترا في مصر
في أوائل عهد الاحتلال . ولكنها تجربة صارت في هذا العصر - عصر يقظة
العناصر - عقيمة وخاسرة

وقد حامت الظنون حول سياسة دولة الانتداب في سوريا لما أصاب التعليم
الرسمي في عهدها من التضائل والانحلال، ولا سيما في الجمهورية اللبنانية، فبدلاً من
أن تزيد عدد المدارس وتتجدها بالاصلاح والعناية، ولا سيما المدارس العليا، الغي
في أيام فرنسا كثير منها، وحجج عمالها في ذلك، سواء كانوا افرنسيين أم وطنيين،
أن لبنان لما فيه من المدارس الأجنبية المنتشرة في سائر انحاء صار في غنى عن
مدارس الحكومة .

وهذه مغالطة لا تحق حتى على قائلها : لأنه ، فضلاً عن ان المدارس الأجنبية لا تكفي لبنان ، فإن مدارس هذا العصر لم تعد تخص بالتعليم فقط وإنما يعول عليها في التربية وبتكوين الأمة ، وان سوريا على وجه عام ، وفي جملتها لبنان ، لا تزال بحاجة ماسة إلى مدارس وطنية منظمة كما في العراق تنشأ فيها اولاد الأمة نشوؤاً واحداً ينقذها من شر النعرات الطائفية ، ودسائس المدارس الأجنبية ، ونظرة واحدة يلقيها المدقق على ميزانية المعارف في لبنان حيث يرى ضالة المخصصات لوزارة المعارف تفنيه عن البحث والتفصيل

فلقد اقتصروا على تخصيص نحو من خمسين الف ليرة عثمانية ذهبية لوزارة المعارف في السنوات الثلاث الأخيرة وبات يصرف نحو ثلث هذه المخصصات على المكتبة والمتحف ولا إعانات المدارس للطائفية وعلى المنح المدرسية ونفقات الإدارة المركزية . وما يتبقى وقدره نحو من ٣٥ الف ليرة ذهبية لا غير يبذل وينفق على مدارس الحكومة . وهو كما لا يخفى مبلغ ضئيل ولا سيما إذا حسبنا أن أربعة آلاف ليرة عثمانية ونيف من هذا المبلغ تدفع مرتبات لبضعة معلمين ومعلمات افرنسيين .

ثلاثون الف ليرة ذهبية خصصوها لنشر المعارف في جمهورية يبلغ عدد نفوسها ٨٠٥ آلاف وتقدر مساحتها بـ ١٠٥٠٠ كيلومتر مربع وتزيد ميزانيتها على مليون دينار . وان ذلك من الحيف ولا سيما في حكومة ما عرفت يوماً بالشح والتقتير فلندع جانباً المقايضة بين مخصصات لبنان للمعارف وبين مخصصات غيره من الجمهوريات الراقية ولنحصر المقابلة بينه وبين البلاد التي لا تزال تعرف بسوريا الجنوبية ، فإن عدد نفوس فلسطين يقارب عدد نفوس الجمهورية اللبنانية ، ومع ذلك فإن مخصصات المعارف فيها لسنة ١٩٢٨ بلغت ١٤٣٦١٨ جنيهاً فلسطينياً أي ١٦٠ الف ليرة عثمانية ذهبية تقريباً أي بزيادة أكثر من أربع مرات عما تنفقه وزارة المعارف اللبنانية على مدارسها كافة . وبلغت هذه المخصصات في

ميزانية (١٩٢٩) ١٣٩٧٨٩ جنيهاً فلسطينياً

وأصبح من الطبيعي المنتظر بعد ندرة المخصصات ان يتضائل شأن التعليم الرسمي في الجمهورية اللبنانية ، فالفوا دور المعلمين والمعلمات واقفلوا المدارس الثانوية واكتفوا بمفتش واحد عهدت اليه مراقبة ١٦٢ مدرسة منتشرة في أنحاء لبنان والأغرب من كل ذلك أنهم تستروا وراء معاذير سخيفة ، فقالوا انهم الغوا دور المعلمين لأن من التوفير على الخزينة أن تعلم هذه الدروس في المعاهد الأجنبية وانهم الغوا المدارس الثانوية لأنه كما جاء في تقرير مقرر اللجنة النيابية « لما كان لا يوجد في الجمهورية اللبنانية مدارس ثانوية بالمعنى المقصود أشار المجلس النيابي بالغائها » وياليت شعري أليس للحكومة لبنان غاية وطنية تأبى عليها أن تعتمد لسبب فرق قليل بالنفقات أن تخرج معلمي بلادها ومعلماتها في المعاهد الأجنبية بدلاً من الوطنية وهم الذين سوف يتولون تكوين الأمة بتربية وثقيف أولادها ؟

ويا ليت شعري إذا صح قول مقرر اللجنة ولم تكن في لبنان مدارس ثانوية جديدة بهذا الاسم افما كان الاخرى بحكومته ، بدلاً من الغاء هذه المدارس للنقص الموجود فيها ، ان تعتمد لإصلاحها وإعدادها كاملة جهد المستطاع ؟ بلى ، ولكنها حجج وراءها غاية أخرى ما لبثت ان ظهرت جلياً لما صارت رئاسة الوزارة إلى معالي الأستاذ اده وهي الغاء وزارة المعارف ومدارس الحكومة : فقد عاد الأستاذ اميل اده من باريس في شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٩ متفقاً مع بعض انديتها السياسية على برنامج إدارة الجمهورية اللبنانية ، فعهد اليه فوراً بتأليف وزارة اسموها وزارة الانقاذ . وكان في جملة ذلك البرنامج ، كما صرح رئيس الوزارة الموصى اليه الغاء وزارة المعارف ومدارسها بحجة الاقتصاد في الميزانية . ومن الصدف ان وزارة الانقاذ او وزارة الاقتصاد صادقت في نفس الوقت بناء على اقتراح المفوضية العليا على تخصيص ٧٥٠ الف ليرة سورية في ميزانية ذلك العام تنفق لإنشاء محطة للطيران . وكان ذلك منطقاً غريباً لم يفهمه الناس (ماعداداً

الراسخون بالعلم) الغاء وزارة المعارف ومدارسها لاقتصاد مبلغ زهيد يصرف
اضعاف اضعافه لمحة الطيران؛ وليس لنا في الطيران شأن ولا دخل.

ولولا ان الناس اكبروا هذا الأمر ولا سيما الأمة الاسلامية في الجمهورية
اللبنانية لقضي الأمر والغيث المدارس. ولكن المسلمين من سائر الطوائف
عقدوا اجتماعاً في دار سماحة المفتي ثم في داري واجمعوا رأيهم على الاحتجاج على
هذا التدبير الجديد. ولما قابلت الأستاذ إده مع محمد أفندي الفاخوري نائب
بيروت باسم الطائفة الاسلامية نزولاً عند قرار المجتمعين صرح بأنه عدل عن الغاء
المعارف وأعلن حسن نيته. ولكن وزارة اده وإن اصطدمت بمعارضة الشعب
ولم يتنفذ برنامجها بكامله فقد ظلت وقتئذ ماضية في سبيلها

ولما سقطت هذه الوزارة وخلفتها وزارة اوغست باشا أديب وتولى وزارة
المعارف الأستاذ جبران التويني المعروف بنزعته الوطنية العربية اصطدم بميزانية
ضيقة خصصت من قبل للمعارف فلم يتج له ان يبلغ ما يريد، ولكنه على رغم
ذلك قام بمجهودات على قدر ما سمحت له الميزانية والسياسة فأعاد ١٢٨ مدرسة
من المدارس التي الغيت.

وبعد فن المتناقضات انه في اثناء تأخر التعليم الرسمي في سوريا عامة والمساعي
لإلغاء مدارس الحكومة في لبنان خاصة، ترى العراق جاداً بتبني هذه المدارس حتى
زاد عددها فيه عما كانت عليه قبل الحرب ٣٨ مرة، وازداد عدد اساتذتها ١٣٨ في
المئة وعدد تلامذتها ٢٢٢ في المئة. بل من الغرائب ان يتضاءل شأن المعارف في سوريا
عما كانت عليه في زمن تركيا الموصوفة بأنها متأخرة. ويحصل هذا الانحطاط في ايام
دولة هي في طليعة الدول عناية بالمعارف وفي حقبة نهض العالم اجمع خلا لاهلها نهضات باهرة.
فقد كان في ولاية بيروت في عهد الدولة العثمانية ٧٤٥ مدرسة ابتدائية مع
شعب المعارف وخمس مدارس اعدادية ومدرستان سلطانيتان وثلاثة دور للمعلمين
والمعلمات وأربع مدارس عليا في بيروت (تجارية وحقوق وطب وصنائع) وكان

عدد طلاب هذه المدارس نحواً من ٤٠ ألف تلميذ ومخصصاتها السنوية نحواً من
ستين ألف ليرة ذهبية. اما الآن في عهد الجمهورية اللبنانية، وقبل ان تباشر وزارة
الاستاذ اده عملية القطع والتشجيل في حقل المعارف، فقد تناقص عدد المدارس
إلى ١٦٢ مدرسة ابتدائية واحداث وتراجع عدد التلامذة فيها إلى ١٢
الف طالب ونيف وانخفضت اعتمادات هذه المدارس إلى ٣٥ ألف ليرة عثمانية
تقريباً على ما في زمننا الحاضر بالنسبة لقبل الحرب من فرق عظيم بقيمة الذهب
وزيادة النفقات. وفضلاً عن ذلك فقد الغيت دور المعلمين والمعلمات والمدارس
الثانوية والمكتب التجاري ومدرسة الطب ومعهد الحقوق. ومع ذلك كله فإن
المسيور ويبر دو كه لم يستنكف ان يقول أمام لجنة الانتدابات جواباً على استيضاح
الآنسة دانفيغ في جلسة ٢٦ حزيران سنة ١٩٣٠ ما يأتي:--

«لم يبذل عهد الحكم العثماني أي جهد لتعليم الشعب، ويظهر انهم لم يكونوا
يهتمون إلا لايجاد بعض مدارس ثانوية لنشء المأمورين اللازمين للإدارة العمومية،
ولذلك فإن انشاء المدارس في لبنان ظل في عهدة الأجانب والجمعيات المسيحية.
والمدارس الرسمية في لبنان لا تحوي خمس الطلاب الذين يغشون معاهد التعليم،
وهذا الخمس معظمه من المسلمين. وهذا يفسر لكم المعارضة التي قام بها
المسلمون ضد مشروع الأستاذ اده»

ولما لقت عليه الآنسة المذكورة هذا السؤال: «لما ذا اجد ان الإعانات
الممنوحة لمعاهد العلم في لبنان دون امثالها الممنوحة لبقية الأنحاء قال «الحقيقة
ان الانفاق على التعليم في لبنان هو اكثر جداً مما هو في الأنحاء الأخرى، وانما
ليست هي الحكومة التي تقوم وحدها بهذا الانفاق بل تشترك معها في الجمعيات
الطائفية والاعمال الاجنبية^(١)». وليست مقبولة البتة تلك الحجة التي يدليها بعض

(١) في هذا الاحصاء الجديد انه بلغ عدد المعلمين في الجمهورية اللبنانية ٦٥ بالمئة منهم عشرة بالمئة من ذوي
التعليم العالي، واما في سوريا فبلغ عدد المعلمين فيها ٢٨ بالمئة منهم اربعة بالمئة من ارباب التعليم العالي. وبلغ
عدد المعلمين في حكومة اللاذقية ١٣ بالمئة وفي جبل الدروز ستة بالمئة

اولياء الامور ومفادها ان المدارس الاجنبية الموجودة في الجمهورية اللبنانية تغنيها عن مدارس الحكومة او بكلمة اخرى ان أموال الاجانب التي تبذل وراء غاياتهم في سبيل تعليمنا وتربيتنا تعتبر قائمة مقام الأموال التي يجب ان نرصدها لأجل ثقافتنا الخاصة وتربيتنا الوطنية، لأن أبناء العصر الحاضر لم يعودوا طلاب علم فقط، وانما هم حريصون على القومية جد الحرص، وكيف يتاح لسوريا وفي جملتها لبنان التي نكبتها العصور بوفرة العناصر والطوائف أن تولف امة واحدة ما فتئت تربية اولادها تعهد إلى برج بابل من المدارس

ولا يخفى على دولة الانتداب التي تحتل بلاد الشام لأجل النهوض بها وتقدمتها ان اهل هذه البلاد يلقون عليها بالدرجة الأولى تبعة الخطاطشأن المعارف، ولا سيما لأنهم يعرفون قدر اهتمام دار الانتداب بمراقبة التعليم والإشراف عليه، وأنهم فضلا عن وجود مستشار لها في وزارة المعارف هو صاحب الكلمة العليا فقد خصت نفسها حتى حين قريب بالترخيص للمدارس الجديدة واقفال ما لا يلائم برنامجها فإذا ارادت ان تبث الاطمئنان في روع القلقين فعليها أن تبرهن على حسن نيتها بإعطاء السوريين ما للعراقيين من حرية التصرف بشؤون معارفهم وتربية اولادهم تربية علمية وطنية صحيحة. وعليها ان تقول في لبنان خاصة لا أولئك الذين هم ملكيون اكثر من الملك «اني لا ارضى ولا اتقبل ولا ارتاح لأضاحيكم في سبيلي، فقد فات اوان امثالها، واني مسؤولة عن عواقبها، وكل راع مسؤول عن رعيته»

٨ : غموض النظام السياسي ومعالجة الشؤون الاقتصادية

بينما يتقدم حالة سوريا السياسية والاقتصادية، وفي الوقت الذي نعيش فيه هذه البلاد إلى اهلها فقد اشرنا إلى ما فيها من استعداد طبيعي للزراعة والتجارة والصناعة

وفي الواقع ان سوريا هي الآن على مفرق طريقي الموت والحياة، فإن واصلت السير في سبيلها الحاضر فالخراب مصيرها، وإن تحولت عنه إلى طريق المشاريع الاقتصادية التي تنبثت اليها اخيرا المفوضية العليا فالحياة الزاهرة عاقبتها ولا خلاف بيننا وبين فرنسا في هذا الموضوع، وان المسيو روبر دو كيه وإن تأثر على التعريض أمام لجنة الانتدابات برخاء سوريا الحاضر فليس بوسع احد ان يتجاهل انها تسير إلى الإفلاس^(١). ولذلك فإن تقرير فرنسا إلى عصبة الأمم بشأن ادارة سوريا ولبنان عن سنة ١٩٢٧ الذي تناول مسألة التنظيم العام اثار بطرف خفي الى تأخر الاعمال الاقتصادية والتي تبعة هذا التأخر على غموض النظام السياسي فقال «من دواعي الأسف ان غموض النظام السياسي في سوريا حال دون القيام بالمشاريع الاجنبية، وهو لا يشجع الممولين من الخارج ان يتقدموا بالرساميل اللازمة للأعمال الاقتصادية» كما ان تقرير فرنسا عن سنة ١٩٢٨ صرح بعزمها على معالجة هذه الشؤون الاقتصادية. ولو سمح لي واذع التقرير الافرنسي المذكور لقلت انه إذا كانت المشاريع الاجنبية في سوريا تأخرت لسبب غموض النظام السياسي فإن معالجة الشؤون الاقتصادية المحلية التي تتوقف عاينها حياة ديار الشام التي اهملت طيلة السنين الماضية هي من واجبات السلطة، ولا يتوقف الإصلاح الاقتصادي بأسره على الرساميل الأجنبية. فلو احصينا الأموال التي انفقت هدرًا مدة الانتداب على الحكومات المتعددة وعلى ادارة الانتداب وجيوشه لبلغت مبلغًا عظيمًا لو صرف على احياء الزراعة وتنشيط الصناعة والتجارة لما وقعت بلادنا في هاوية الإفلاس ولكاد يغنينا عن الأموال الأجنبية

(١) بين التقرير الاقتصادي الذي وضعته دار الانتداب العجز في صادرات البلاد فقال انه بلغت قيمة البضائع التي استوردتها البلاد خلال السنوات الخمس الأخيرة من سنة ١٩٢٦ إلى ١٩٣٠ مبلغ ٦٣٨٠٤٢١٣٢٦٣٨ فرنكا وقيمة البضائع المصدرة ٢٥٩٦٢٦٩٦٢٢٥ ويكون العجز ٣٧٠٨٤٥١٥٩١٣ فرنكا وان عجزا يكاد يبلغ اربعة مليارات فرنك لا يستهان به

بل لو أن الحكومات في بلاد الشام خصصت في ميزانياتها السنوية مبلغاً من المال يوازي على الأقل نفقاتها الإدارية للمسنين بعد سنين مضت في عهد الاحتلال الفرنسي ثمرة من ثمرات الإصلاح الاقتصادي . ولكن الأموال التي كانت تخرج من جيوب الشعب المسكين كانت تنفق على الأكثر مرتبات ومخصصات ونفقات المأمورين كما يتضح ذلك من الجدول الآتي المنقول عن كتاب فونتو بيرون صفحة ٣٦ :

نوع الإدارة	لبنان	سوريا	العلويين
الإدارة العمومية	٣٨ و ٤٨	٤٣ و ٢٥	٧٨ و ٢٢ في المائة
الأمن العام	٠٣ و ١٦	٣٠ و ٣١	٧٠ و ١٣ =
المصالح العامة	١٥ و ٠٩	٤٣ و ١٨	٠٠ و ٢٠ =
المصالح الاقتصادية	٠٠ و ٢١	٧٠ و ١٥	٠٠ و ٤١ =
مصارف شتى	٤٢ و ٠٥	٠٠ و ٠٩	٤٥ و ٠٢ =

فلو احصينا نفقات الإدارة والأمن العام والمصارف المتفرقة التي وردت في هذا الجدول وجعلناها معاً لبلغت في لبنان سبعين في المئة وفي سوريا ٦٦ في المئة والباقي الذي ينفق تحت اسم المصالح العامة والاقتصادية فهو على قلته مع ذلك لا يحصر انفاقه على تلك المصالح مباشرة بالمعنى المفهوم

على أنا لو سلمنا بأن غموض النظام السياسي هو علة العلل في مصائب سوريا فمن هو المسؤول عنه ؟ أهو السائس أم المسوس ؟

وانسبنا في الفصل الآتي كيف نشأت سياسة التفاهم بين الوطنيين والفرنسيين ثم كيف فشلت . ونورد أقوال فريق من كبار الفرنسيين في هذا الموضوع فنعلم على من تقع تبعه هذا الغموض السياسي ومن ثمة تبعه الإفلاس الذي يحيق بمرافق البلاد الحيوية

٩ : الثورة السورية وتأثيرها

انشأ المسيو بياكون نائب مقاطعة السافوا في فرنسا مقالا صدر في جريدة الكابيتال شهر آب سنة ١٩٢٩ جاء فيه ما يأتي : « لقد ارتكب المفوضون السامون السابقون اغلاطا بجعلهم معنى الانتداب . فقد ارسلنا الى سوريا رجالا عسكريين فظنوا اننا ارسلناهم للفتح والتوسع ؛ ارسلناهم ليرشدوا الأهلى ففهموا اننا ارسلناهم للاستعمار والتسلط ، فكانت من جراء ذلك حركة رجعية ضدنا .

وبينما كان الانكليز يوقعون المعاهدة مع العراق كان الفرنسيون يحرون على سياسة افرنسية بدلا من السياسة السورية » وبعد ان اشار الكاتب لانحياز الانتداب الحاضر لفريق دون آخر في بلاد الشام قال « ومن هنا قام الخلاف بين فرانس وسوريا ونشب القتال بينهما في الثورة المعلومة » اه

نشبت الثورة السورية سنة ١٩٢٥ واستمرت حامية الوطيس الى سنة ١٩٢٧ ؛ فظهر السوريون اثناها من التضحية في سبيل الاستقلال واليأس في القتال ما فهم العالم ان بلاد الشام ليست ، كما كان يصورها السياسة والصحف الحكومية ، مطمئنة راضية عن الانتداب وكان من فوائد هذه الثورة ان الفرنسيين ورجال سياستهم الذين كان لا يعرف معظمهم الحقائق عن حالة الانتداب في سوريا تهافتوا على التدقيق والتبصر في هذا الشأن وفكروا بالمصير ، وان رجال الاقلام عنوا كل العناية بالمسألة السورية ووضعوا التأليف الكثيرة في درسها ومعالجتها .

وكان لمساعد الوفاء السوري في باريس وجنيف فضل كبير في جلاء الموقف كما ان صحف فرنسا وجمعياتها واحزابها عنت كل العناية بالمسألة السورية حتى اقتنعت وزارة خارجية فرنسا بضرورة تبديل سياستها السابقة ومنح سوريا حقوقا ترضيها .

فقد انشأت جريدة (في دي جور) مقالا قالت فيه ما مفاده : « ان سوريا ليست

مستعمرة ولا بلاداً محمية فيجب على فرنسا ان لا تطمع فيها طمعاً يجوز حد الوجهة الأدبية ، والحصول على المصالح الاقتصادية ، على ان تكون سوريا دولة مستقلة (الى ان قالت) وقد منح العراق دستوراً واسع الحرية مع ان العراق اقل تمدناً من سوريا .
وعرض المسيو لامازير في جريدة لايمبرو بسياسة الاستعمار وقال : « ليس لسوريا حتى الآن قانون اساسي ، وسنضطر ان نعلن لدى عصبة الأمم اننا عاجزون عن وضع النظام الذي منحه انكلترا للعراق وشرق الاردن بسهولة »

وعقد المسيو بينار مقالاً في مجلته (عصبة حقوق الانسان) انتقد فيه سياسة فرنسا في سوريا . ونصح لها بعقد معاهدة بين فرنسا وسوريا قائلا ان مثل هذه المعاهدة لا يقلل من هيبة فرنسا كما ان المعاهدة العراقية لم تقلل من هيبة انكلترا واستمر بعض كتاب فرنسا ينسجون مدة طويلة على هذا المنوال ، نذكر منهم المسيو بول فور السكرتير العام للحزب الاشتراكي ، والمسيو جان لونجيه ، والمسيو ماسينيون ، وجرى مجراهم الخطباء ومن هذا القبيل ما قاله النائب جول اوهرى في حفلة الشاي التي اقامتها له الجمعية السورية العربية في باريس باستغناء سوريا عن الانتداب ووجوب عقد تحالف بينها وبين فرنسا لتبادلان فيه المصالح .

على ان المسألة السورية لم تقف عند حد الكتابات والخطابات فقط وانما دخلت بصورة رسمية الى مناقشات البرلمان : فقال النائب فونتانيه في ختام المناقشة في ميزانية وزارة الخارجية السياسية (٥ ت ٢ سنة ١٩٢٧) ما يأتي « واود ان اعلم هل ما كنا نزعمه انه امر وقتي وهو مستمر منذ سبع او ثماني سنين سيستمر ايضاً زمناً آخر طويلاً ؟ ام نشرع حقيقة في تنفيذ الانتداب الذي وكلته لنا عصبة الأمم وذلك بمنح السوريين النظام الذي يمكنهم من تأليف دولة ذات استقلال داخلي اذا لم يكن استقلالاً تاماً ؟ »
وشرح المسيو فيكتور بيرار اثناء المناقشة في ميزانية الحرية في مجلس الشيوخ بأن سوريا تن من عدم استقرار الاحوال ، فوعده المسيو بانلفيه وزير الحرية بالقاء بيان

ضاف بهذا الخصوص في اجتماع تعقده لجنته الحربية والداخلية في مجلس الشيوخ وكذلك فإن المسيو ليمري تكلم في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ وظهر ما يشعر به اهل لبنان وسوريا من القلق بسبب غموض الحالة الحاضرة . وقال انه لا بد من اصدار تصريح قاطع يؤكد رغبة فرنسا في القيام بالانتداب قياماً وافياً يعقبه عمل قوي سريع سياسي واقتصادي يقوم به ممثلو فرنسا في سوريا . وقام على اثره المسيو دوجوفنل فأيد كلام الخطيب وبسط رأيه بحل المسألة السورية

وفضلاً عن تلك المناقشات البرلمانية فقد اهتمت الجمعيات والاحزاب جدالاً اهتماماً بالمسألة السورية فتألفت لجنة للشؤون السورية في جمعية حقوق الانسان اشترك فيها كثيرون من النواب والشيوخ والمحامين والصحفيين من مثل فيكتور بيرار وليمري وتيسيه من الشيوخ ودالديه وبول بونكور واوغست برونيه ورينولد من النواب

وكان اشد الافرنسيين عطفاً على القضية السورية اركان الحزب الاشتراكي فإنهم عندما كتبوا وخطبوا في موضوعها فقد ادخلوها في جملة القضايا المدرجة ببرنامج حزبهم . وفي برقية من باريس في ٢٩ ت ١ سنة ١٩٢٨ ان اللجنة العليا للحزب الاشتراكي انتهت من وضع برنامجها للانتخابات ويشمل هذا البرنامج الاعتراف باستقلال ووحدة سوريا والجنلاء العسكري عنها ودخول سورية في عصبة الأمم بحقوق كاملة . وقد ثارت عصبة اليسار على المطالبة بجلاء فرنسا عن سوريا لدى كل مناسبة ، ولا يزال صوت النائب سيكس كبنان يرن في الآذان . ذلك انه لما تناقش مجلس النواب الفرنسي في النفقات المخصصة لجيش الشرق (آذار سنة ١٩٣١) قال عن السوريين في جملة ما قال : « فاذا كانوا اصدقاء قداماء لفرنسا فإنهم لا يريدون ان يكونوا رعايا لها . »

على ان تأثير الثورة لم يقتصر على الاوساط والمحافل الفرنسية فقط بتمهيد سياسة التفاهم وانما كان مفعوله غير قليل في سوريا فإن الوطنيين الذين لم تخدمهم الثورة حتى النهاية والذين شعروا عقب الثورة بأن فرنسا اصبحت راغبة في ان تمنح البلاد حقوقها المنشودة

اخذوا يمنحون الى المسألة في المطالبة بهذه الحقوق فنشأت على أثر ذلك سياسة التقرب والتفاهم

١٠ : سياسة التفاهم

ما كانت الجمهورية الافرنسية تحسب حساب وجود قوة ماعسكرية في سوريا بعد واقعة ميسلون، وما كانت اندية الشعب الافرنسي ومحافله تظن ان الاستياء العام من سياسة الانتداب تبلغ مبلغاً يؤدي الى الثورة . فلما توالى انتصارات الثوار واحاطوا بدمشق ولبنان وهددوهما المرة بعد المرة تغلبت فكرة المسالمين في فرنسا على حزب الاستعمار ، وانتدب المسيو دوجوفيل اواخر سنة ١٩٢٥ للتفاهم مع السوريين وعين مفوضاً سامياً . ولما لم يستطع ان ينجح في المفاوضات التي اجراها مع الوطنيين السوريين لايقاف الثورة عمد الى تأليف حكومة الداماد احمد نامي بك وجعل بين وزرائها ثلاثة من الوطنيين على امل ان تقوم هذه الحكومة بالتوسط بين المفوضية وبين الثوار لاجلال السلام مكان الخصام ، واعلن المفوض السامي ذلك البرنامج السياسي المعروف الذي وضعه لسوريا بالاتفاق مع حكومة الداماد

غير ان الداماد احمد نامي بك لم يكن رجل الساعة رغم الآمال الكبيرة التي عقدت عليه فإنه مع ما عرف عنه من طيبة القلب والاخلاق كان حريصاً كل الحرص على السلطة جرياً على منهج سلاطين آل عثمان حتى لم يعد بالامكان ان يروج سوق في حاشيته غير سوق المتملقين ، فانفض عنه الوطنيون ثم لم يلبث ان نفى بعض رفاقه الوزراء الذين ينتسبون اليهم وترك لزمرة ، معظمها غريب الديار وميزتهم انهم يعرفون كيف يسوسون سيدهم ، ان يقبضوا على زمام الشؤون العامة ، فاصبحت لذلك حكومة الداماد مكروهة الجانب ، ولا سيما لان الداماد هو شر كسي الأصل كان يمثل بنظر الوطنيين اولئك الشرا كسة الذين كانوا يحاربون الثورة في خدمة فرنسا

اجتمعت مرة برجل كان يتولى احدى الوزارات في حكومة الداماد وكان من

قبل يتقرب مني ويتظاهر بالاخلاص والمودة لي ، فجرت ببني وبينه المحاوراة التالية :
« كانت الآمال معقودة على حكومتكم ان تتوسط بين الثوار والمفوضية العليا للحصول سوريا على حقوقها وايقاف الثورة ، غير اننا لم نر منكم حتى الآن اي مسعى لهذه الغاية الحميدة ؟ »

كلا « قال الوزير بعجرفة » نحن لانفاوض الثوار ، وهل يليق بالحكومة السورية ان تنزل للمفاوضة مع خسارة الناس ؟

قلت . غريب كل الغرابة جواب معاليكم ، فهلا تذكر ان بعض زعماء الثوار هم ارجح بشخصياتهم وأسرهم من كثيرين ممن يتولون الحكم الآن ؟ وبعد فهل حكومتكم هي ارفع شأننا من فرنسا وقد رأيتم كيف ان فرنسا ذات الشأن لم تستنكف ان تفاوض الزعيم المغربي عبد الكريم وهو ثائر عليها ؟

وكأني طوقته من كل صوب فلم يبق بوسع معاليه إلا ان يظهر ما يضمن فقال : « أجل ليس بوسعنا ان نفاوض الثوار لأننا اذا توسطنا لايقاف الثورة ولم ننجح كان علينا ان نستقيل ا »

فلما عرفت ما يضمرون ، وتجلت لي الحقيقة اكتفيت بها ، والدهشة اخذت مني كل مأخذ . غير ان حكومة الداماد كما أنها ما توفقت لخدمة الوطن البتة فإنها ما استطاعت ان تحتفظ بكراسيها تجاه السخط العام . فقامت مكانها حكومة الشيخ تاج الدين الحسيني . وقد توسم الافرنسيون خيراً برئاسة الشيخ لما لو الده الشيخ بدر الدين من النفوذ على العامة ، ولأن الشيخ تاج كان ينال من قبل ثقة الوطنيين . وقد كان المسيو دوجفيل كلفه بتشكيل حكومة سوريا قبل ان عهد بها الى الداماد فكان موقف الشيخ تاج وقتئذ حرجاً جداً بين ارضاء نفسه بقبول هذا الأمر وبين استبقاء رضاء الوطنيين الذين اشترطوا عليه لقبول الرئاسة شروطاً اضطر ان يشترطها بدوره على الافرنسيين .

وكان بعض الوطنيين يحيطون في بيروت بالشيخ تاج حين مفاوضة المسيو دوجفيل له للمرة الأولى بشأن رئاسة الحكومة، فلم يستطع ان يجيد عن ارادتهم ولم يتسن له من ثمة الاتفاق مع المسيو دوجفيل. ولكنه بمقتضى رواية رواها لي احد خاصته لما عاد لدمشق ندم ندما شديدا على ما اضاع من فرصة لذلك، لما جاء المسيو دوجفيل الى دمشق بعيد ذلك او فد اليه توفيق بك شامية ليعرض على المفوض السامي رضا سماحته برئاسة الحكومة دون قيد ولا شرط حسب ارادة فرنسا. فرحب المسيو دوجفيل بهذا الاقتراح وطلب من توفيق بك شامية ان يأتي الشيخ تاج بنفسه ويعرض عليه شفها ما عرضه بالواسطة. فبادر الشيخ للمثول بين يدي المفوض السامي وشرع يبدي استعداداه التام لتشكيل الحكومة، ولكن ما كانت اشد دهشته حين اجابه ممثل فرنسا (عفوا فقد فات الوقت) ثم لم يلبث ان اختار عليه الداماد.

بيد ان الشيخ تاج الذي كتم هذه المقابلة لم يياس بل استمر يتظاهر بموالاته الوطنيين ويحمل في مقدمتهم على حكومة الداماد ولما سقطت هذه الحكومة نال مبتغاه وعهد اليه بتشكيل الحكومة الجديدة التي نعمت بانها موقته: ذلك انه في سنة ١٩٢٦ حل المسيو بونسو محل المسيو دوجوفيل وعكف على درس القضية السورية ملازما الصمت، ثم زار باريس ونشر على اثر عودته منها بيانا صرح في البند الثالث منه انه سيبقى متمسكا بالسياسة التي حددها سلفه

فوجد هذا التصريح ارتياحا في المحافظ الوطنية، فعقد بعض الوطنيين مؤتمرهم في بيروت (٢٥ ت ١٩٢٧) ووضعوا فيه بيانا معتدلا ابلغوه الى المفوضية. ثم لبى اثنان من زعمائهم دعوة المفوضية العليا واعربا لها عن نيتها الحسنة واستعداد الوطنيين للتعاون النزيه، فاعلن المسيو بونسو (١٧ ت ٢ سنة ١٩٢٨) الغاء كل من المراقبة والاحكام العرفية ومنح العفو لجمهور من المحكومين

السياسيين واقام حكومة الشيخ تاج الدين وجعلها موقته ريثما تتم الانتخابات للجمعية التأسيسية التي يعهد اليها بوضع الدستور تمهيدا لقيام الحكومة السورية الدستورية. وزيادة على ذلك فقد صرح المسيو بونسو بنيته عقد محالفة مع سوريا وبوعده ان هذه البلاد ستمنح من الحقوق اكثر مما حظيت به العراق ولا شك ان المسيو بونسو كان على نية صادقة حين اعلن هذا التصريح ولا ريب ان بعض الفضل بتحويل سياسة فرنسا الى المسالمة يرجع اليه والى المسيو بريان الذي اهتم شخصا باقراحاته ورفض مبدأ التأجيل الذي يميل اليه بعضهم في وزارة الخارجية الافرنسية.

فقرر الوطنيون في مؤتمر عقده بدمشق (في آذار ١٩٢٩) اجابة دعوة المفوض السامي وخوض معركة انتخابات الجمعية التأسيسية. ومعلوم كيف اجتمعت الكلمة العامة على انتخاب مرشحهم وكيف برهن هذا الاتفاق على تمام الثقة بمبدئهم ودل على وحدة الافكار الوطنية.

ولا يزال القراء يذكرون كيف اجتمعت الجمعية التأسيسية في ٩ حزيران سنة ١٩٢٨ وعهدت الى لجنة منها وضع الدستور، ثم كيف وقع الخلاف بينها وبين المفوضية العليا على ست مواد وردت في هذا الدستور فتأجلت الجمعية لهذا السبب ثلاثة اشهر، ثم تكرر التأجيل ثلاثة اخرى ثم صدر الأمر بوقف اجتماعها الى اجل غير مسمى.

والمواد الست التي وقع الخلاف عليها في الدستور السوري هي الآتية ٢ و٣ و٧٤ و٧٥ و١١٠ و١١٢. وفي الواقع ان هذه المواد التي اثارت الخلاف ليست بدعة تنكر على واضعيها وقد وجد مثلها في الدستور العراقي: فالمادة (٢) تبحث في وحدة البلاد، واذا كان دستور العراق لم يتطرق الى هذا الموضوع فلا أنه متمتع بوحدة تامة وما افضى وجود السنة والشيعه والكرد وسواهم لتجزئة العراق هذه التجزئة التي اصيبت بها سوريا. وما احسن تساؤل مدام دوسان

بوان في هذا الموضوع قالت « هل يمكن ان تكون فرنسا على ما هي عليه الآن (اي وطناً للفرنسيين) لو كانت مقسمة الى دويلات تختلف فيها طرق التعليم وتكثر اللغات الرسمية وتستغل مواردها الشركات الأجنبية المتمتعة بامتيازات تضعها فوق اشراف السلطات المحلية ؟ اذن لماذا تحاول فرنسا ان تخالف في سوريا سنن الطبيعة وعظمت التاريخ، وان تتخذ طرق المقاومة بسيرها في الطريق المؤدي الى الفشل المحتوم ؟ »

هذا واما المواد الباقية من الدستور السوري التي لم تصادق عليها المفوضية الافرنسية فقد جاء فيها ان لرئيس الجمهورية حق العفو الخاص، واما العفو العام فلا يمنح الا بقانون وان له حق عقد المعاهدات وتعيين رئيس الوزارة والوزراء بناء على اقتراح الرئيس، وان يعطي الوزراء حق تعيين الممثلين في الخارج وقبول الممثلين الاجانب، ولرئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس الوزراء حق اعلان الاحكام العرفية. وان تنظيم الجيش يكون بقانون خاص. وفي المادة ٢٦ من دستور العراق يوجد ما يقابل مضمون هذه المواد حيث وضحت حقوق ملك الدولة العراقية.

على أن الجمعية التأسيسية والمفوضية العليا جربتا عبثاً إيجاد حل يرضي الفريقين قبل وقف المفاوضات بينهما. ولما رفض اقتراح المفوض السامي برفع تلك المواد الست من الدستور السوري عاد فخامته فعرض اضافة المادة ١١٦ المعروفة على الدستور. وهذه المادة لا تقتصر على تعطيل المواد الست فقط، بل تتناول سائر احكام الدستور، وتحرم السلطات المحلية من حرية تنفيذه في نواحيه الداخلية والخارجية

وكان من المنتظر ان لا تقبل الجمعية التأسيسية بهذه المادة فقدم مكتب الجمعية لفخامة المفوض السامي اقتراحاً (٥ شباط ١٩٢٩) يتضمن خطوة حازمة في سبيل التفاهم، وفجواه اضافة مادة مفادها ان مضمون المواد المختلف عليها

ينفذ بالاتفاق بين المفوضية والحكومة السورية ريثما تعقد المعاهدة، وفضلاً عن ذلك فقد جاء في ذلك الاقتراح تعديل المادة التي تبحث في الوحدة السورية. ولكن هذا الاقتراح لم يرق لحكومة الانتداب فقطعت المفاوضات وفاجأت المجلس التأسيسي بقرار التعطيل.

ثم استقلت المفوضية العليا بنشر دساتير الحكومات التي هي تحت انتدابها (٢٢ - ٥ - ٣٠) وهي دستور لبنان المعمول به منذ ٢٣ ايار سنة ١٩٢٥ وخمسة دساتير أخرى تتألف من دستور لدولة سوريا والنظام الاساسي لسنجق الاسكندرونة ومثله لحكومة اللاذقية ولحكومة جبل الدروز ولهيئة المصالح المشتركة، وعرضتها على عصبة الأمم فنالت التصديق عليها رغم الاحتجاجات على هذه الدساتير الصادرة من كل صوب. وعاد المسيو بونسو في آخر عام ١٩٣٠ لتنفيذ هذه الدساتير

١١ : على من تقع تبعة فشل سياسة التفاهم

على أثر وقف الجمعية التأسيسية (٥ - ٢ - ٢٩) حدثت مناقشة صحفية بين بعض جرائد فرنسا وسوريا في موضوع (من المسؤول عن القضاء على سياسة التفاهم ؟) وكان من البديهي ان يلقي المسيو روير دو كه التبعة على الوطنيين السوريين: فقد حمل عليهم حملة شديدة امام لجنة الانتدابات (١٢ تموز سنة ١٩٢٩) حيث ادلى ببيانه الضافي عن زيارته الاخيرة لسوريا وذلك على رغم ان التقرير الذي قدمه وقتئذ باسم فرنسا الى عصبة الأمم عن سنة ١٩٢٩ اشار الى ان الاعتدال كان حليف الوطنيين في خطاباتهم ورسائلهم الرسمية. ومع اعترافي بأن فريقاً من رجال المفوضية العليا وخصهم المسيو دي جوفنل والمسيو بونسو والمسيو موغرا كانوا على نية صادقة رافقتهم الى نهاية المفاوضات، فإني القي التبعة على زمرة المالين والاستعماريين المقيمين في باريس الذين استمروا يعرقلون مساعي المفوضية السلمية. فإن هؤلاء الاستعماريين لم يجاروا العاملين على تأييد سياسة التفاهم الا

تحت تأثير الثورة السورية وتحمس الرأي العام الافرنسي بسببها . ولما خمدت الثورة وضعف مفعولها عادت كفتهم الى الرجحان ووجدوا في تمسك الوطنيين بمطالبهم وسيلة للقضاء على سياسة التفاهم .

ويظهر ان العصبية المالية الاستعمارية في باريس لم تكن تحسن النية حينما وافقت المسيو بريان والمسيو بونسو على سياسة المسالمة والتفاهم : لأنه اثناء ما كان السوريون يعلقون الآمال على هذه السياسة ، وحينما كانوا مفتبطين بإعلان العفو عن المبعدين السياسيين وبالاستعداد لوضع الدستور جاء المسيو رويير دو كه الى سوريا ، وهو صاحب خطط التجزئة والتقسيم ، فبدلت في اثناء وجوده مساع جديدة في جبل الدروز لفصله عن سوريا تمزيقاً جديداً للوحدة التي تنشد لها هذه البلاد .

وغاية هذه العصبية ان لا ينال هذا القطر استقلالاً يسد عليها ابواب الرزق ويحرمها لذة الحكم . وتحرص على ان تبقى الدولة المنتدبة قابضة على زمام الشؤون العمومية بحجة عدم وجود حكومة نظامية . وقد سبق للمسيو رويير دو كه ان ادلى بمثل هذه الحجة اثناء المناقشة بتقرير الدولة المنتدبة عن سنة ١٩٢٧ حيث قال « انه لا يوجد بسوريا منذ سنة ١٩٢٥ حكومة نظامية جديدة بالمفاوضة ولا يمكن منذ الآن ان يعين بالدقة الوقت الذي نستطيع فيه ان نفتتح باب المفاوضات بين الدويلات السورية لأجل الاتفاق على النظم التي تتبع في المعاملات وادارة المصالح المشتركة بينها . وهكذا تتولى الدولة المنتدبة وقتياً مهمة الإرشاد والرقابة وادارة بعض المصالح المشتركة . »

ولقد اتت على سوريا سنوات ثمان وهي تتحمل اثقال ومضار سياسة التردد ثم مرت سنوات اخرى على التصريحات التي فاه بها مندوبها أمام لجنة الانتدابات في عصبة الأمم واعداء فيها باعطاء سوريا نظاماً سياسياً . ورغم ان الدساتير المعروفة رفعت الى عصبة الأمم فإن دولة الانتداب لم تتوفق حتى الآن بالسير على سياسة

ثابتة ترضى عنها اهل البلاد . ولا زالت دولة سورية ترزح تحت اثقال الحكومة الموقته ومن الغريب جداً انه اذا استعجلهم مستعجل استمهله الى حين : فقد قال النائب فونتاينه في ختام المناقشة في ميزانية وزارة الخارجية (١٢-٥-٢٧) « اود ان اعلم هل ما كنا نقوله انه وقتي وهو مستمر منذ سبع او ثمان سنين سيستمر ايضاً زمناً آخر طويلاً ام نشرع حقيقة في تنفيذ الانتداب بمنح السوريين النظام الذي يمكنهم من تأليف دولة ذات استقلال داخلي اذا لم يكن استقلالاً تاماً » ثم أشار الى عمل انكلترا بالعراق ، فرد عليه المسيو بالنفيه قائلاً (ان فرنسا تستطيع من انجاز هذا العمل ولكن لا بد لنا من الوقت)

ويا ليت شعري لماذا تريد فرنسا متسعا من الوقت اطول مما مضى ولم تحتج انكلترا الى جزء منه في العراق ؟ الآن سوريا هي دون العراق كفاءة ؟ ام لأن فرنسا هي اقل انصافاً من انكلترا ؟ كلا . لا هذا ولا ذاك . بل لأن عصبية الاستعمار ذات النفوذ القوي في وزارة خارجية فرنسا لا تطمئن الى سياسة تحالف مبدأها وتنافي مصلحتها . وهي اذا ما اقتنعت بمنح سوريا الحكم الدستوري فتود ان تضع المعاهدة والدستور على هواها : فلما بحث المسيو بوانكاره يوم كان رئيساً للوزارة في تصريح المندوب السامي (١٤-٧-٢٩) قال من على منبر مجلس النواب : « ان فرنسا عازمة على وضع الدستور بالاتفاق مع اهالي البلاد الواقعة تحت الانتداب اذا كان هذا الاتفاق ميسوراً ، وان تعذر فتضعه فرنسا وحدها بلا موافقتهم . » وقد اشار المسيو رابارد الى هذا التصريح في لجنة الانتدابات وعلق عليه بقوله : « هل يكون احترام نصوص الانتداب مضموناً اذا ما وضع دستور بلا موافقة اهالي البلاد الواقعة تحت الانتداب ؟ » ولكن حكومة الانتداب لم تعبأ بانتقاده بل جرت بمقتضى تصريح بوانكاره فاصدرت الدستور السوري بما فيه من تحفظات دون موافقة المجلس التأسيسي الذي اجتمعت سوريا على انتخابه لهذه المهمة الخطيرة . ولا بدع فإن تصريحات رجال هذه العصبية تعرب لنا عما تكن افندتهم

فيتضح جلياً أنهم حريصون كل الحرص على حكم سوريا مباشرة، وأنهم لا يمنحونها شيئاً من حقوقها السياسية الا مصانة ومدارة عن غير ارتياح شخصي.

فقد اعلن وزير حربية فرنسة في ختام مناقشة مجلس النواب في الميزانية (٥ = ١٢ = ٢٧) وقال : (ان سوريا التي تطلب حريتها ليست اهلاً لاستعمال هذه الحرية) وكذلك فإن المسيو روبر دو كه كان اثناء مناقشة عصبة الأمم في تقرير فرنسا عن سنة ١٩٢٦ يتحفظ كل التحفظ في الكلام على الانتداب وينكر على القائلين بوجوب اضعاف سلطة الدولة المنتدبة تدريجاً : فلما قال الرئيس المسيو فان راييس : « ان تحقيق الغاية التي توخاها واضعو المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم يتم باضعاف سلطة الدولة المنتدبة تدريجاً في البلاد المشمولة بالانتداب » رد عليه المسيو دي كاي بقوله : « انه لا يعتقد ان سلطة الدول المنتدبة يجب ان تضعف بالتدريج ا بل يرى ان الوسائل التي تنفذ بها هذه السلطة هي التي يجب ان تقل مع الزمان . فمتى استطاعت الحكومات المحلية ان تدير شؤون البلاد ادارة حسنة وجب ان تقتصر مهمة الدولة المنتدبة على المراقبة والإرشاد ، وهكذا ينتهي الانتداب فعلاً وبصورة تدريجية قبل ان ينتهي من الوجهة القانونية »

ثم صرت سنة على تصريح المسيو دو كه تقوت خلالها فكرة التفاهم مع الوطنيين وحملت الصحف ولا سيما الافرنسية منها على سياسة التردد والتأجيل . ومع ذلك فإن المومى اليه ما تحول قيد شعرة عن افكاره هذه : فلما جاء في العام التالي الى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم للمناقشة بتقرير سنة ١٩٢٧ اعلن انتقاده الانتداب على شكل حرف A وقال « ان هذا الشكل يجعل مهمة دولة الانتداب بالإرشاد والمساعدة دقيقة جداً ، وانها تعرقل مساعي السلطة المنتدبة في تدخلها بشؤون البلاد الحكومية والإدارية . وانها تجعل احتمال المسؤوليات الملقاة على عاتق الدولة المنتدبة امراً شاقاً جداً » وقال زيادة على ذلك « أن هناك مصالح لا يرضى بأن تتخلى عنها فرنسا كالأمن العام ، وأنه يجب ان تكون هذه المصالح منوطة

بالدولة المنتدبة مباشرة حتى نهاية الانتداب كما توجد مصالح أخرى يجب أن تكون منوطة بالنظام المشترك الذي مصدره سيادة الدويلات السورية »

فالمسيو روبر دو كه يعلن بذلك صراحة دون موارد انهم لا يقبلون بضعف سلطة الدولة المنتدبة تدريجاً وان تقتصر مهمة الانتداب على الإرشاد متى استطاعت الحكومات المحلية ان تدير شؤونها .

وكأنني به يقول ، « اما وهي لم تستطع ان تفعل (ولا ادري اذا كانت سوف تستطيع بنظره) فالحكم المباشر ضروري الآن » ويرى ايضاً ان لا مناص على كل حال من بقاء مصلحة الأمن العام منوطة بالدولة المنتدبة ، فضلاً عن المصالح الأخرى التي يجب ان تبقى منوطة بدائرة المصالح المشتركة في المفوضية العليا ، ثم حسب سوريا من السيادة القومية كلمة الاستقلال . وعدا ذلك فإن المسيو روبر دو كه ينتقد الانتداب حرف A ويؤمن ان هذا الانتداب اية كانت درجته لا يمنح الأمم الحكم الدستوري ولا يخلوها وضع دستورها . وازاء هذا الموقف الذي يقفه ممثل فرنسة في عصبة الأمم فإن زميله المسيو برديلون مندوب بريطانيا العظمى ما فتأ يبرهن امام لجنة الانتدابات على استعداد العراق للاستقلال التام . ثم جاء يحمل كتاب حكومته اليها الذي يعلن رغبتها بالتخلي عن الانتداب على العراق . ولكن على رغم ذلك فإن المسيو روبر دو كه ما فتأ يزداد تشدداً في حكمه على سوريا ، وما زال يصصر على رأيه بعدم استعدادها للاستقلال حتى انتهى به الأمر ان اعلن في مناقشات اللجنة عن اعمال سنة ١٩٢٨ : « ان ما اعطيته سوريا من نظام دستوري لم تعطه عن رضا من دولته وارتياح وانما كان مراعاة لما حصل في البلاد المجاورة (العراق ومصر) ومما لآلة للرأي العام الشرقي المتحمس » وقال « ولا مشاحة في ان مثل هذا الامر لم يخطر في البال عندما عهدت الانتدابات الى الدول وحددت نصوصها . ولا ريب في ان احداً لم يفكر حينذاك بمنح البلاد المشمولة بالانتداب حتى ما كان منها من درجة (آ) مجالس منتخبة وذات سيادة واسعة نوعاً »

ولما اعلنت فرنسا براً بوعدها لعصبة الامم دساتير الحكومات السورية لم يبق بوسع رجال الاستعمار كتمان غيظهم: فنشرت بهذه المناسبة مجلة العالمين الافرنسية المشهورة انتقاداً مرا لمنح سورية ولبنان الحكم النيابي تساءل فيه كاتبه قائلاً « او لم يكن الأفضل بدلاً من ذلك ان يجعل شكل العهد التمثيلي كما كان عام ١٩٢٥ قانوناً أساسياً؟ » ثم قال « ان الشكل البرلماني في سوريا لن يفيد العامة اكثر مما افادها النظام الشيوعي في روسيا ». والوطنيون في سوريا يستعرون بكل سهولة لغة الشيوعيين واساليبهم وان كانوا لا يتلقون منهم الاوامر والإعانات» فاذا اصفينا لتصريح وزير حربية فرنسا الذي اشرنا اليه وعرفنا ان المسيو روبر دو كيه انما يتكلم بلسان وزارة خارجية فرنسا. وان مجلة العالمين هي من المجلات التي يحرر فيها كبار ساسة فرنسا لم يبق سر من الاسرار في معرفة السبب لعدم نجاح سياسة التفاهم بين فرنسا وسوريا، واتضح جلياً من بعد على من تقع تبعة فشل هذه السياسة

١٢: كلمة سوريا

في الامثال السورية العامة قولهم « الفاخوري يركب اذن الجرة كيفما شاء » فلما صحت نية انكلترا ان تنزل عند رغبة العراقيين وتتخلى عن انتدابها بالعراق نظرت الى هذا القطر الشقيق بغير العين التي ينظر بها المسور وروبيردو كيه وشيعته الى سوريا، فرأت في بلاد الرافدين من الكفاءة والاستعداد ما لم تره فرنسا في بلاد الشام الزاهرة .

رأت انكلترا كلمة الانتداب ثقيلة على آذان العراقيين فبدلتها بالمعاهدة وراحت تقنع جمعية الأمم لتقرها على ما فعلت، ورأت ان العراقيين يطمحون لتأليف دولة وطنية تستقل بالحكم تدريجاً فعملت على تحقيق امنيتهم ثم ما فتئت تدلل على صحة ما اجرته وتبرهن على كفاءة العراقيين؛ واذا تصريجات المسيو

روبير دو كيه في عصبة الامم عن سوريا التي لخصناها في الفصل السابق فإن السر هنري دوبس صرح اثناء المناقشة بتقرير انكلترا عن العراق عن سنة ١٩٢٦ ان تدخل المفوض السامي في شؤون ذلك القطر ثقل يوماً فيوماً، ولا موجب له إلا عند الضرورة الماسة، ثم عقب ان اثني على البرلمان العراقي عاد لتفنيد مزاعم المتشائمين فقال، « والمدعون ان اعطاءنا مثل هذه الحقوق للعراق الذي لم يتطور التطورات الأدبية والسياسية الكافية ليتمكن من ان يستفيد من تطبيق النظم العربية ومن رغبتنا بتطبيق المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم كل ذلك يكون كأننا نجعل العراق يركض عدواً قبل ان يستطيع المشي فإني اقدر أن ارد على هذا الانتقاد بالقول ان هذه التجربة كانت ناجحة .»

ولم يكتف المفوض السامي البريطاني بهذه الشهادة الحسنة للتدليل على اصابة انكلترا بمنح الاستقلال للعراق وعلى كفاءة العراقيين بل انه رد في موضع آخر على نفس الساسة الانكليز المعاكسين لهذا الرأي فقال: « غير ان البعض كان لا ينظر نظرة رضى إلى تسلم العراقيين كل المراكز التنفيذية والاكتفاء بالأجانب في الدوائر الفنية، فتنبأ أولئك بأن مغبة ذلك ستكون شديدة بحيث تختل الإدارة ويضطرب الأمن وتقع البلاد في الفوضى .» لكن الحوادث كذبت هذه المزاعم، ومرت سنوات خمس كانت فيها العراق مرتاحة حتى انها لا تعرف في التاريخ حقبة تمتعت فيها بالهدوء مثل هذه الحقبة .» واستمر المندوب البريطاني في لجنة الانتدابات ينوه كل عام بتقدم العراق حتى انتهى به الأمر ان قدم إلى هذه اللجنة خطاب دولته المؤرخ في ٤-٢-٢٩ الذي اعلنت فيه اهمال معاهدة سنة ١٩٢٧ وأوصت بقبول الحكومة العراقية في عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ . وعززت ذلك بقوله: « ان حكومة العراق وسكانه اقاموا الدليل على انهم يستطيعون قريباً ان يحكموا انفسهم على المبادئ الحديثة ويترتب على ذلك ان تقبل حكومة العراق في عصبة الأمم بما ترغب انكلترا .»

وبعد فلو صحت نية ابناء السين كما صحت نية ابناء التاميز على اعطاء سوريا حقوقها السياسية وسيادتها القومية لرأوا فيها الكفاية والاستعداد للاستقلال ولما كانت المواد الست في الدستور السوري مدعاة لوقف سياسة التفاهم . على انه إذا كان الفرنسيون يتوهمون ، كما قال لي احد موظفي المفوضية العليا ، بانهم لو تركوا لنا ادارة شؤوننا لاضطربت بلادنا فلا ادل على سخافة هذا الظن من شهادة السر هنري ديس المشار اليها ، ومن تجربة انكلترا في العراق وليس العراق اكثر كفاءة من سوريا

وبعد فقد عقد في صيف سنة ١٩٢٦ مؤتمر ماسوني عام في دمشق وشاءت ارادة اعضائه ان يختاروني رئيساً له . وقد وضع المؤتمر تقريراً عن احوال البلاد ومطالبها وذلك قبل سنة من الثورة السورية جاء فيه ما يأتي : « وقد اعترف لنا البند ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم وغيره من العهود والمواثيق بأننا امة مستقلة . فاعتماداً على هذا الاعتراف استغرب السوريون واللبنانيون من جمعية الأمم وضعها هذا الصك غير ملتفتة إلى ادارة الشعب وحقه في تقدير مصيره فجاء عقداً غير قانوني لم يستكمل شرط التعاقد الأساسي لأنه صدر من طرف واحد ولم يؤخذ فيه رأي الطرف الآخر . ومع ما في الصك المذكور من انتقاص لحريتنا واستقلالنا فإنه غير مطبق في البلاد ولا تزال الأنظمة والقوانين السارية نفس الأنظمة والقوانين التي وضعت في عهد الاحتلال العسكري الخ . »

وإذا عرفنا انه قد اشترك في هذا المؤتمر ستة وعشرون وفداً يمثلون محافل سوريا ولبنان كافة وان هذا المؤتمر قد ضم نخبة من رجال بلاد الشام على اختلاف حكوماتها الحاضرة على حين أن هذا المؤتمر كان اكبر واشمل هيئة لبنانية سورية اجتمعت للنظر في شؤون الوطن ومصيره حكمنا بأن السكامة ما فتئت متفكة من قبل الثورة على التذمر من سياسة الانتداب ومجموعة على طلب الاستقلال

ولا بدع فإن سوريا ساحلها وداخلها التي نالت من التمدن الحديث نصيباً لا يقل عن مصر والعراق واصبحت مثل شقيقاتها المذكورتين ذات اهلية للاستقلال ، والتي وهي

صلة الوصل بين وادي النيل ووادي الفرات ، بل هي صلة الوصل بين الشرق والغرب جغرافياً ومدنياً ترى نفسها مغموسة الحق اذا لم تحقق فرنسا امانها وترى من واجبها ان تستمر تقربص الفرص لنيل حقوقها .

وان قوة الحق اذا عززتها قوة الثبات تقوم مقام السلاح والعتاد في هذا العصر عصر مبادي ويلسن وعهد انتشار مبادي الثورة الافرنسية . وان لسوريا في نيل مصر والعراق حقوقها السياسية بقوة المطالبة السلمية عبرة وامثلة حسنة لتقوية آمالها وتأييد خطواتها .

ولذلك اصبح جديراً بفرنسا التي يزدان تاريخها بالأمثلة الانسانية العديدة ان لا تستسلم في سوريا إلى سياسة الاستعمار المنافية لروح العصر ، والمخالفة لسياسة الحكومات المجاورة : فإن تقدم الامصار المجاورة لسوريا سياسياً يجعل السوريين غير مطمئنين الا ان ينالوا ما ناله اخوانهم في مصر والعراق ، واذا لم يطمئن السوريون فلا مطمأن لدولة الانتداب . ولا مشاحة في ذلك فهذا المسيورويير دو كيه ممثل فرنسا في عصبة الأمم الذي هو اشد الاستعماريين مراسماً وسعياً الا ان يعترف امام لجنة الانتداب صيف سنة ١٩٢٩ انه من الصعب قناعة السوريين بنظام هو دون انظمة جيرانهم

وعدا كل ذلك فنحن الذين ندين بعلومنا على الاكثر لفرنسا المحيدة نود ان يستمر التاريخ يدون لها الحامد وأن لا يذكر لابناء التاميز امثلة من رحابة الصدر والسباحة اوفر من ابناء السين .

انتهى